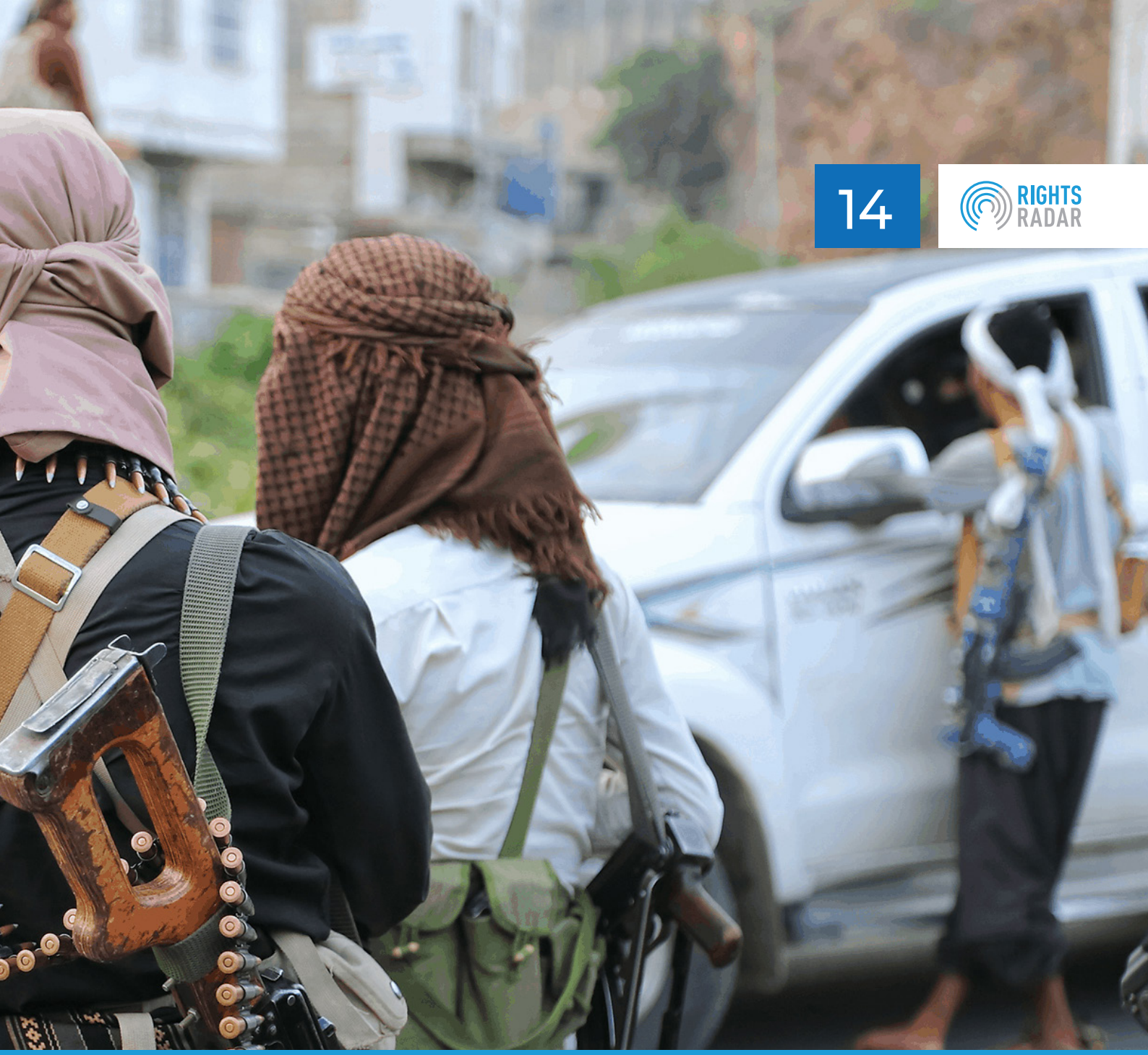

14

RIGHTS RADAR

اليمن: نقاط الموت!

تقرير حقوقي عن الانتهاكات في نقاط التفتيش خلال الفترة 2014 - 2021

فبراير / شباط 2023

RIGHTS
RADAR

اليمن:
نقاط الموت!

تقرير حقوقي عن الانتهاكات في نقاط التفتيش
خلال الفترة 2014 - 2021

فبراير / شباط 2023

RIGHTS RADAR

المحتوى

المقدمة 5
الخلفية 7
المنهجية 14
التكييف القانوني 16
الملخص التنفيذي 23
الفصل الأول: نقاط سيئة السمعة 40
الفصل الثاني: الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية 48
الفصل الثالث: الاعتداء على الحرية (اختطاف، إخفاء، احتجاز) 80
الفصل الرابع: تقييد حرية الحركة والتنقل 103
الفصل الخامس: الجباية ومصادرة الممتلكات 108
الفصل السادس: منع وعرقلة وصول المساعدات 112
التوصيات 117

المقدمة:

721 مسافراً يمنياً فقدوا أرواحهم إما بالرصاص أو بعبوات ناسفة أثناء عبورهم إلى الموت المتربص بهم في نقاط وحواجز تفتيش فقدت منها صفة "الأمنية" وباتت أشبه بـ (أفخاخ) و(كمائن) توزع الخوف والرعب، وتمنح صكوك القتل والتشوهات والعاهات المستديمة بناء على الهوية والانتماءات الضيقة، أو قل عنها مجموعة (حاويات) موزعة بإحكام على طول الطرق والخطوط الرئيسية والفرعية، مهمتها الأساسية خنق الحياة، وحبس الأنفاس، وتقسيم المقسم، وتجزئة المجزأ، وعرقلة السير، وإيقاف الحركة، وجباية الأموال بطرق غير مشروعة.

721

مسافرا يمنيا فقدوا أرواحهم إما بالرصاص أو بعبوات ناسفة اثناء عبورهم إلى الموت المتربص بهم في نقاط وحواجز تفتيش

هـذا الرقـم المهـول، خـلال الفتـرة الزمنيـة لهـذا التقريـر، يضعنـا أمـام نمـط واحـد مـن السـلوك الإجرامـي لواحـدة مـن الفئـات المصـدرة للعنـف خـارج دائـرة الصـراع القائـم، وبالتالـي يتوجـب النظـر إليـه مـن زاويـة أخـرى خـارج حسـابات الحـرب وتأثيراتهـا علـى مظاهـر الحيـاة الطبيعيـة التـي ينبغـي أن تظـل بعيـدة عـن كل الويـلات، فضـلا عـن كونـه بمثابـة دق ناقـوس الخطـر حيـال وضـع راهـن يطيـل أمـد الحـرب ويتهـدد الأمـن والسـلم الاجتماعـي ويفـرض قيـوداً جديـدة أمـام الفئـات والشـرائح المدنيـة الأوسـع المحميـة بقـوة القانـون.

ومما يستفز مشاعرك أكثر وأنت تتنقل بين نقاط وحواجز الموت المزروعة على امتداد الطرقات والشوارع العامة والفرعية التي تربط كل مناطق اليمن ثم تصادفك لوحة معدنية مكتوب فيها (الأمنيات لكم وليست عليكم) وهي عبارة فضفاضة، لا تمت بأي صلة للواقع الفعلي الذي يعيشه المسافرون والمارة عبر تلك النقاط والحواجز.

أضف إلى ذلك أن حركة التنقلات اليومية في الخطوط الطويلة والطرقات العامة والشوارع الرئيسية والفرعية الرابطة بين مناطق سيطرة الحكومة والحوثيين في اليمن باتت تستغرق اليوم واليومين معاً في معظم الأحيان بعد أن كانت تقطع في غضون ساعات لأسباب عدة أبرزها الكم الهائل من النقاط الأمنية والمستحدثة التي لا يفصل بينها سوى أمتار، إلى جانب شبكة الألغام والعبوات الناسفة المزروعة وسط تلك الطرقات والشوارع وعلى جنباتها.

وبما أن لكل طرف من أطراف النزاع في اليمن "نقاط التفتيش" الخاصة به وجواجزه الثابتة والمستحدثة التي نصبها خلال أيام السلم والحرب داخل نطاق سيطرته وتمدده، فمن الطبيعي أن تختلف تلك النقاط والحواجز من حيث أدائها لوظائفها وحتى طبيعة تعامل أفرادها وعناصرها مع المارة والمسافرين وكذلك الأضرار والآثار السلبية المترتبة على وجودها كلاً حسب سياسات وتوجهات الجهة التابعة لها ومدى التزامها وتقيدها بقوانين الحرب والتشريعات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية.

إذ تقودنا مجموع الأدلة والوقائع الموثقة المتضمنة هذا التقرير إلى تورط جميع الأطراف اليمنية المتنازعة ولو بنسب متفاوتة في الانحراف بكل النقاط والحواجز الأمنية الثابتة والمستحدثة عن مسارها الحقيقي المتمثل بتأمين حياة وسلامة المدنيين داخل نطاق سيطرة كل طرف على حدة إلى استخدامها بشكل ممنهج كوسيلة لتضييق الخناق على السكان، فضلا عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المسافرين والمارة وسائقي المركبات بمختلف أنواعها.

وتتنوع الانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيين والمارة والمسافرين عبر تلك النقاط والحواجز بناء على هوياتهم أو انتماءاتهم ابتداء من الاعتداء على حقهم في الحياة والسلامة الجسدية ومروراً بالاعتداء على حرياتهم العامة والشخصية سواء باحتجازهم لساعات أو اختطافهم واخفائهم قسراً أو من خلال المعاملة القاسية والمنتهكة للكرامة والتفتيش المهين المنتهك للخصوصية وتحديداً النساء وصولاً إلى نهب ومصادرة ممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية وفرض الجبايات والاتاوات التي تفتقر لأبسط المسوغات القانونية.

أضف إلى ذلك كله تضييق الخناق على مداخل كثير من المدن والعواصم الرئيسية وفرض أشكال من الحصار الاقتصادي على سكانها، عبر منع دخول قوافل الإغاثة الإنسانية المحملة بالمساعدات الغذائية والدوائية المقدمة من المنظمات والهيئات المحلية والدولية، ومصادرة محتواها في معظم الأحيان أو احتجازها لفترات طويلة تنتهي معها صلاحية استخدامها.

الخلفية:

ظلت جميع نقاط التفتيش والحواجز بمختلف أنواعها وأشكالها مرتبطة تاريخياً وذهنيا في عموم اليمن بأجهزة الدولة الأمنية والعسكرية بالتنسيق مع بعض المكاتب التنفيذية كالجمارك والضرائب وجزء لا يتجزأ من مهامها واداءها الوظيفي المتعلق بتوفير الأمن للمارة والمسافرين وحماية ممتلكاتهم وتنظيم حركتي السير التنقل بين جميع المناطق بالإضافة إلى جمع الرسوم والإيرادات القانونية خلال الفترة من (1962-2014)، باستثناء بعض نقاط التقطع التي كانت تلجأ إليها بعض القبائل بين الفينة والأخرى كنوع من الضغط حال تجاهلت الدولة بعض مطالبها.

الحروب السابقة

بعدها جاءت الحروب الستة التي خاضها نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح ضد جماعة الحوثي المتمردة بمحافظة صعدة وأجزاء من محافظة عمران للفترة بين (يونيو /حزيران -2004 فبراير/ شباط 2010) حيث عمد خلالها الطرفان المتنازعان إلى استحداث مئات النقاط التي أحالت حياة السكان إلى جحيم ووجد المارة والمسافرون والسائقون على طول الخطوط الرابطة بين مناطق الصراع آنذاك أنفسهم فجأة أمام معضلة كبيرة فقدوا معها الشعور بالأمان والسلامة على أرواحهم ومركباتهم وممتلكاتهم وأموالهم وصار المرور عبرها ضرب من المجازفة والمخاطرة.

تكرر الأمر ذاته لكن بشكل أقل بالتزامن مع اندلاع ثورة 2011 وما رافقها من توترات بين النظام السابق وبعض القبائل والوحدات العسكرية المنشقة عنه والمنحازة لثورة الشباب حتى وصل الأمر حد المواجهات المسلحة كما حدث في حي الحصبة شمال العاصمة صنعاء ومديرية أرحب شرقا وأجزاء من محافظة "الجوف" ومدينة تعز، وما أعقبها من حرب حوثية على منطقة دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن والتي انتهت بتهجير طلبة دار الحديث السلفيين قسراً منتصف يناير/ كانون الثاني 2014.

وكانت العدوى قد انتقلت إلى محافظة أبين الجنوبية ابتداء من سيطرة تنظيم القاعدة على بعض مديرياتها وإعلانها إمارة إسلامية مطلع يونيو / حزيران 2011 أو أثناء الحرب التي أعلنتها الحكومة ضد التنظيم ذاته في أبين وأجزاء من محافظتي شبوة وعدن عقب تولي الرئيس عبدربه منصور هادي مقاليد الحكم في البلاد عبر انتخابات توافقية في 21 فبراير / شباط 2012 حيث تخلل تلك الحرب انتشار كبير لنقاط وحواجز التفتيش المستحدثة التابعة للطرفين والتي انعكست سلبا على حياة ومعيشة السكان المدنيين في مناطق المواجهات.

جماعة الحوثي

ورافق الزحف الحوثي صوب محافظة عمران في فبراير / شباط 2014 عمليات استحداث واسعة النطاق للنقاط المستحدثة من قبل الجماعة والمجاميع القبلية التي حاولت التصدي لها ابتداء من مديرية حرف سفيان ومروراً بمديريات (خيوان، دنان، حوث، خمر) التي تساقطت تباعا بيد مسلحي الجماعة وصولاً إلى مدينة عمران عاصمة المحافظة التي احكمت الجماعة سيطرتها الكاملة عليها في السابع من يوليو / تموز 2014.

وبلغ الأمر ذروته بعد اجتياح جماعة الحوثي للعاصمة صنعاء وسقوطها كلياً بيد مسلحي الجماعة بتسهيل من القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح في 21 سبتمبر / أيلول 2014 حيث استيقظ سكانها حينها على انتشار واسع لنقاط التفتيش المستحدثة بدءاً من مداخلها الرئيسية الأربعة ووصولاً إلى كل شوارعها الرئيسية والفرعية وأزقة وممرات كآفة احيائها السكنية، وما رافق ذلك من تضييق على السكان وعمليات تفتيش دقيقة ومهينة لم تستثني حتى النساء والأطفال وكبار السن.

وبدا الأمر أكثر تعقيداً عقب وضع الرئيس عبد ربه منصور هادي وأعضاء الحكومة تحت الإقامة الجبرية فضلاً عن شل الحركة تماماً وتقييد حركة التنقلات داخل بعض شوارع وأحياء العاصمة التي يتوقع خروج مسيرات احتجاجية منها لقرابة شهر كامل.

جاء الدور بعد ذلك على بعض مديريات محافظة صنعاء المحيطة بأمانة العاصمة وفي مقدمتها مديريتي "أرحب" ونهم" والتي نشر مسلحو جماعة الحوثي حولها وفيها نقاط وحواجز التفتيش التابعة لهم وصولاً إلى المديريات المحيطة بهم ومنها (خولان، سنحان، بني مطر، الحيمتين، بني حشيش، مناخه، صعفان).

ثم تمددت جماعة الحوثي صوب باقي محافظات الجمهورية استحدثت نقاط وحواجز تفتيش على طول الخط الاسفلتي المؤدي إلى محافظة الحديدة (جنوب غرب البلاد) كمرحلة أولى ثم الخط المؤدي إلى محافظتي "ذمار" و "إب" (وسط البلاد) كمرحلة ثانية متزامنة وبعدهما الخط الرابط بين صنعاء ومحافظات "البيضاء" و"مأرب" و"حجة" (شرقي البلاد) كمرحلة ثالثة، ومن محافظة تعز انطلقت صوب باقي المحافظات الجنوبية التي اجتاحتها في مارس / أذار 2015 باستثناء (سقطرى، حضرموت، المهرة).

وفي كل محافظة يصل إليها الحوثيون كان أول إجراء احترازي يتخذونه هو نشر مجموعة من نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة للتأمين على حياة مقاتليهم من أي هجمات مباغتة قد ينفذها مؤيدو الحكومة أو أبناء تلك المحافظات الرافضين لتواجدهم فيها، ثم لا يتوانون لحظة واحدة عن فعل أي شيء يصب في تحقيق ذلك حتى لو ترتب عليه إلحاق الأذية والضرر بحياة وأمن وسلامة وممتلكات السكان المدنيين وغيرهم من المارة المتنقلين والمسافرين عبر نقاطهم تلك.

قوات الحكومة

بالمقابل كانت بعض القوى السياسية والقبلية وإلى جانبهم عدد من القيادات والمجاميع الأمنية والعسكرية المؤيدة للشرعية قد حزموا أمرهم واتخذوا قرار المواجهة دفاعاً عن ما تبقى من وجود ولو شكلي للدولة في مناطقهم التي شهدت هي الأخرى بعض الاجراءات الاحترازية المشددة بدأت بتشكيل فصائل ووحدات قتالية تنضوي تحت مسمى "المقاومة الشعبية" تم اتخاذ بعض الاجراءات الاحترازية من ضمنها استحداث بعض نقاط التفتيش والحواجز الأمنية التي فرضتها طبيعة الحرب.

وبالتزامن مع مغادرة الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته الأراضي اليمنية اجتاح الحوثيون مدينة عدن، أعقبها انطلاق أولى عمليات التحالف العربي بقيادة السعودية في 26 مارس / أذار 2015 تحت مسمى (عاصفة الحزم) لاستعادة السلطة الشرعية للبلاد.

وفي يوليو / تموز 2015 وصلت أول قوة عسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية تحت مسمى "السهم الذهبي" شاركت فيها قوات يمنية مدربة مسنودة من المقاومة الشعبية بغطاء جوي وبحري للتحالف العربي والتي انتهت بحلول أغسطس/ أب، بعد تحرير العاصمة المؤقتة عدن بالكامل وأجزاء واسعة من محافظات (لحج، الضالع، شبوة، أبين)، وتزامن ذلك مع عمليات عسكرية مماثلة في محافظتي "مأرب" و"تعز" استطاعت هي الأخرى استعادة معظم مناطقها ودحر جماعة الحوثي منها.

كما رافق ذلك التقدم العسكري الكبير لقوات الحكومة اليمنية المسنودة بقوات التحالف العربي والمقاومة الشعبية جنوب وشمال اليمن انتشار مكثف وواسع للنقاط والحواجز التي استحدثتها تلك القوات داخل المناطق المحررة لغرض تأمينها وإعادة تطبيع الحياة فيها غير أنها هي الأخرى انحرفت عن مسارها بفعل بعض ممارسات أفرادها المخالفة لكل القوانين النافذة بل وحتى التقاليد الأعراف اليمنية وإن كانت لا تقارن مطلقاً بما هو حاصل في نقاط مماثلة داخل مناطق سيطرة الانقلابيين، وقس على ذلك باقي المناطق التي استعادتها قوات الحكومة خلال ثمان سنوات من الحرب حتى اللحظة.

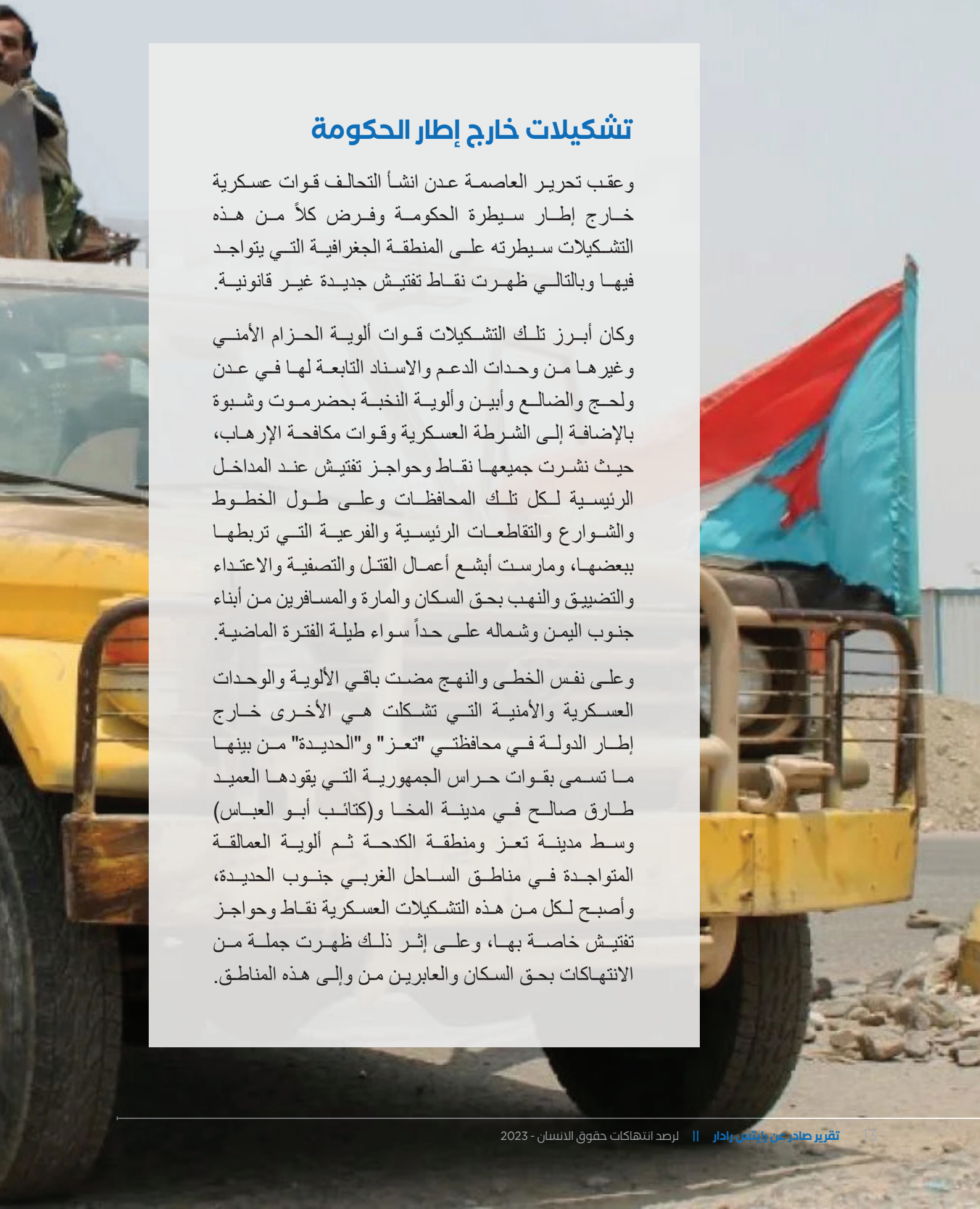

تشكيلات خارج إطار الحكومة

وعقب تحرير العاصمة عدن انشأ التحالف قوات عسكرية خارج إطار سيطرة الحكومة وفرض كلاً من هذه التشكيلات سيطرته على المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها وبالتالي ظهرت نقاط تفتيش جديدة غير قانونية.

وكان أبرز تلك التشكيلات قوات ألوية الحزام الأمني وغيرها من وحدات الدعم والاسناد التابعة لها في عدن ولحج والضالع وأبين وألوية النخبة بحضرموت وشبوة بالإضافة إلى الشرطة العسكرية وقوات مكافحة الإرهاب، حيث نشرت جميعها نقاط وحواجز تفتيش عند المداخل الرئيسية لكل تلك المحافظات وعلى طول الخطوط والشوارع والتقاطعات الرئيسية والفرعية التي تربطها ببعضها، ومارست أبشع أعمال القتل والتصفية والاعتداء والتضييق والنهب بحق السكان والمارة والمسافرين من أبناء جنوب اليمن وشماله على حداً سواء طيلة الفترة الماضية.

وعلى نفس الخطى والنهج مضت باقي الألوية والوحدات العسكرية والأمنية التي تشكلت هي الأخرى خارج إطار الدولة في محافظتي "تعز" و"الحديدة" من بينها ما تسمى بقوات حراس الجمهورية التي يقودها العميد طارق صالح في مدينة المخا و(كتائب أبو العباس) وسط مدينة تعز ومنطقة الكدحة ثم ألوية العمالقة المتواجدة في مناطق الساحل الغربي جنوب الحديدة، وأصبح لكل من هذه التشكيلات العسكرية نقاط وحواجز تفتيش خاصة بها، وعلى إثر ذلك ظهرت جملة من الانتهاكات بحق السكان والعابرين من وإلى هذه المناطق.

المنهجية:

تقرير (نقاط الموت) من التقارير النوعية المتخصصة ويزيح الستار عن سلسلة انتهاكات وجرائم مركبة ومترابطة مع بعضها ضمن سياق زمني ومكاني واحد، يجتمع تحت طائلة المساءلة القانونية عن ارتكابها كل أطراف النزاع في اليمن، إذ تبدأ باستحداث نقاط تفتيش على امتداد شبكة الطرق والمواصلات العامة الرابطة بين عموم اليمن، ثم سرعان ما تتحول إلى مصائد وعقبات لا تخلوا يوما من كوارث ومآسي لم تستثني أحداً من المارة والمسافرين وحتى مستحقي المعونات الإنسانية.

كما اعتمدت المنظمة عند إعدادها هذا التقرير ذات المنهجية المتبعة في تقارير سابقة مماثلة والقائمة على الجمع بين السرد التسلسلي للأحداث والوقائع والتحليل البياني للأرقام والاحصائيات التي تعكس حجم الآثار والأضرار المترتبة عن المشكلة الافتراضية التي يتمحور حولها الموضوع الرئيس، مستندة في كل ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات

ومعلومات ومشاهدات يومية عبر فريق بحثها الميداني المتواجد في عدد (20) محافظة يمنية.

وخلال المرحلة الأولى من إعداد التقرير استطاعت المنظمة عبر فرق الرصد الميدانية وقسم استقبال الشكاوى والخط الساخن وأرشيفها السابق، جمع بيانات ومعلومات تتعلق بما يقارب (15 ألف) انتهاكاً تعرض لها ضحايا مدنيون في نقاط تفتيش وحواجز أمنية تتبع كافة أطراف النزاع في اليمن وتنوعت بين (قتل، إصابة، تشوهات، اعتداء جسدي، اختطاف، اختفاء، تعذيب، تقييد حرية تنقل، نهب ومصادرة ممتلكات، منع وعرقلة مساعدات ومعونات).

وفي المرحلة الثانية نفذ فريق البحث والتقصي التابع للمنظمة سلسلة نزولات ميدانية شملت معظم المحافظات المستهدفة تمكن خلالها الوقوف على ما يقارب من (1200) واقعة والتحقق منها وذلك عبر لقاءات جمعت أعضاء الفريق بمصادر موثوقة تركزت حول مدليي المعلومات من الضحايا أنفسهم، وأهاليهم وذويهم، وشهود مع الاستعانة بخبراء يعملون في جهات حكومية وخاصة ذات ارتباط بموضوع التقرير.

وكمرحلة ثالثة تولى فريق التحليل والتصنيف فرز عدد (254) مقابلة مسجلة أجراها فريق البحث والتقصي مع ضحايا الانتهاكات أنفسهم و(195) مقابلة مع أهالي وذوي الضحايا، و(440) مقابلة مع شهود على الوقائع، وعدد (32) مقابلة مماثلة تم تسجيلها مع خبراء ومختصين في المجالات ذات العلاقة، بالإضافة إلى (889) وثيقة ثبوتية تنوعت بين (شهادات وفاة، تقارير جنائية، تقارير طبية، هوية شخصية، أحكام حصر وراثة، بلاغات مقدمة للجهات المعنية)، وكذلك (196) ملاحظة ومشاهدة دونها أعضاء الفريق وتتعلق بمعاينة أماكن الوقائع أو الآثار والأضرار والخسائر الجانبية.

التكييف القانوني:

تصنف الانتهاكات محط تناول التقرير ضمن الجرائم المركبة، لما تتضمنه من أفعال متتالية ترتكبها ذات الجهة في واقعة واحدة وآن واحد تبدأ من الاحتجاز التعسفي والتفتيش غير القانوني والمهين في معظم الأحيان ومرورا بالاختطاف والاخفاء القسري وما يرافقهما من تعذيب جسدي ونفسي وصولاً إلى الوفاة إما عبر التصفية الجسدية المباشرة أو تحت التعذيب أو نتيجة الإهمال الصحي بعد نهب ومصادرة ما كان بحوزة الضحية من ممتلكات ومقتنيات شخصية وأموال، وتصنف جميعها ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب طبقا للدستور اليمني والتشريعات الوطنية وكذلك القوانين والاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية التي توفر الحماية الكاملة للمدنيين في النزاعات المسلحة وتحظر الاعتداء على أي حق من حقوقهم المكفولة جملة وتفصيلا.

الحق في الحياة والسلامة الجسدية

تنص المادة (73) من دستور الجمهورية اليمنية النافذ على أن "لكل إنسان الحق في الحياة ويحمي القانون هذا الحق"، وبموجب نص المادة(14) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994 فإنه "لا يجوز المساس بحرية الحياة الخاصة للمواطن في غير الأحوال المصرح بها في القانون"، ويواجه عقوبة القصاص (الإعدام) حداً وتعزيراً كل من أرتكب إحدى الجرائم التي تقع على النفس مطلقاً وتؤدي إلى القتل أو تمس جسم الانسان ولا تهلكه" وفقا للمادة (13) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (2) لسنة 1994م، وتقضي المادة (306) من القانون ذاته بأن "التعرض للناس بالقوة أياً كانت وإخافتهم وإرعابهم على نفس أو مال يعد جريمة حرابة ويعاقب بالإعدام والصلب كل من أخذ مالاً وقتل شخصاً بينما يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن 15 عاماً من شارك ولم يسهم في الأخذ والقتل.

وطبقا للمادة (167) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (2) لسنة 1994، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات أو الغرامة كل موظف عام أمر بعقاب شخص أو عاقب بنفسه بغير العقوبة المحكوم عليه بها أو بأشد منها .."، في حين يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة كل موظف عام استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على سلطة وظيفته بغير حق بحيث أخل بشرفهم أو أحدث الآماً بأبدانهم دون إخلال بحق المجني عليه في القصاص والديه والارش ويحكم في جميع الاحوال بعزل الموظف من منصبه وفقاً للمادة (168) من القانون ذاته.

دولياً تتضمن المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 التأكيد على أنه "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه"، وكذلك المادة (6) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز التنفيذ بتأريخ 23 مارس / أذار 1976 والتي نصت صراحة على "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا". ووفقا للمادة المشتركة (1-3) من اتفاقيات جنيف الأربع "يتوجب على الدول الأطراف في جميع الأوقات سواء حالة النزاعات أو السلم، توفير الحماية الخاصة للنساء وجميع الأشخاص المحميين من الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب والمساس بالكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة".

احتجاز الحرية والاخفاء والتعذيب:

وجاء في نص المادة (48) فقرة (أ) من الدستور اليمني النافذ "تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن ولا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون"،

وبموجب القانون رقم (24) لسنة 1998م بشأن مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع المادة (1) "يعاقب بالإعدام كل من تزعم عصابة للاختطاف والتقطع"، ويعاقب بـ"الحبس مدة لا تقل عن 12 سنة ولا تزيد على 15 سنة كل من خطف شخصاً فإذا وقع الخطف على أنثى أو حدث فتكون العقوبة الحبس مدة 20 سنة وإذا صاحب الخطف أو تلاه إيذاء أو اعتداء كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على 25 سنة دون الإخلال بالقصاص أو الدية أو الأرش حسب الأحوال" وفقا للمادة(2) من نفس القانون.

وبحسب نص المادة (11) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (12) لسنة 1994 وتعد "الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ، ولا تقيد حريته إلا بأمر من السلطة المختصة وفق ما جاء بهذا القانون"، بينما تحضر المادة (6) من نفس القانون "تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية وإيذائه بدنيا أو معنوياً".

أما على صعيد المعاهدات الدولية تشير المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أنه "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية ، أو الحاطّة بالكرامة" و "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً" ووفقا للمادة (9) من نفس الإعلان، في حين تؤكد المادة (9) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الاحتجاز التعسفي أو حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ووفقا للإجراءات التي ينص عليها القانون".

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 26 يونيو / حزيران 1987، تلزم هي الأخرى في الفقرة الأولى من المادة (2) كل دولة طرف بـ" اتخاذ اجراءات تشريعية أو ادارية أو قضائية فعالة أو أية اجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي اقليم يخضع لاختصاصها القضائي"، وتحظر الفقرة الثانية من المادة ذاتها "التذرع بأية ظروف استثنائية كمبرر للتعذيب سواء كانت هذه الظروف في حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو حالة طوارئ عامة".

> الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ، ولا تقيد حريته إلا بأمر من السلطة المختصة وفق ما جاء بهذا القانون

> لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الاحتجاز التعسفي أو حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ووفقا للإجراءات التي ينص عليها القانون

> اتخاذ اجراءات تشريعية أو ادارية أو قضائية فعالة أو أية اجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي اقليم يخضع لاختصاصها القضائي

حرية الحركة والتنقل:

تنص المادة (57) في الدستور اليمني النافذ على أن "حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين وحرية الدخول إلى الجمهورية والخروج منها ينظمها القانون ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأراضي اليمنية أو منعة من العودة إليها"، ويواجه عقوبة "الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات، كل من عرض للخطر عمداً إحدى وسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية أو عطل سيرها بأية طريقة" طبقا لنص المادة (138) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (2) لسنة 1994م، بل وتضع المادة (169) من نفس القانون عقوبة "الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل موظف عام أجرى تفتيش شخص أو سكنه أو محله بغير رضاه أو في غير الاحوال أو دون مراعاة الشروط التي ينص عليها القانون مع علمه بذلك".

وطبقا للمادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، كما يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده والعودة إليها متى يشاء". وتؤكد الفقرتين (1،2) من المادة (12) في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل فرد حرية التنقل واختيار مكان سكنه في أي مكان داخل نطاق الدولة التي يتواجد فيها بشكل شرعي، كما يحق له أيضا أن يغادر أية دولة بحرية بما في ذلك دولته".

كما تنص المادة (17) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة التزام أطراف النزاع بـ"إيجاد ترتيبات محلية تضمن نقل جرحى الحرب مدنيين كانوا أو عسكريين وكذلك المرضى وكبار السن والنساء النفاس والأطفال، من المناطق المحاصرة أو المطوقة، وبما يضمن أيضا وصول أفراد الخدمات وطواقم الاسعاف الطبية وفرق الإنقاذ إلى تلك المناطق".

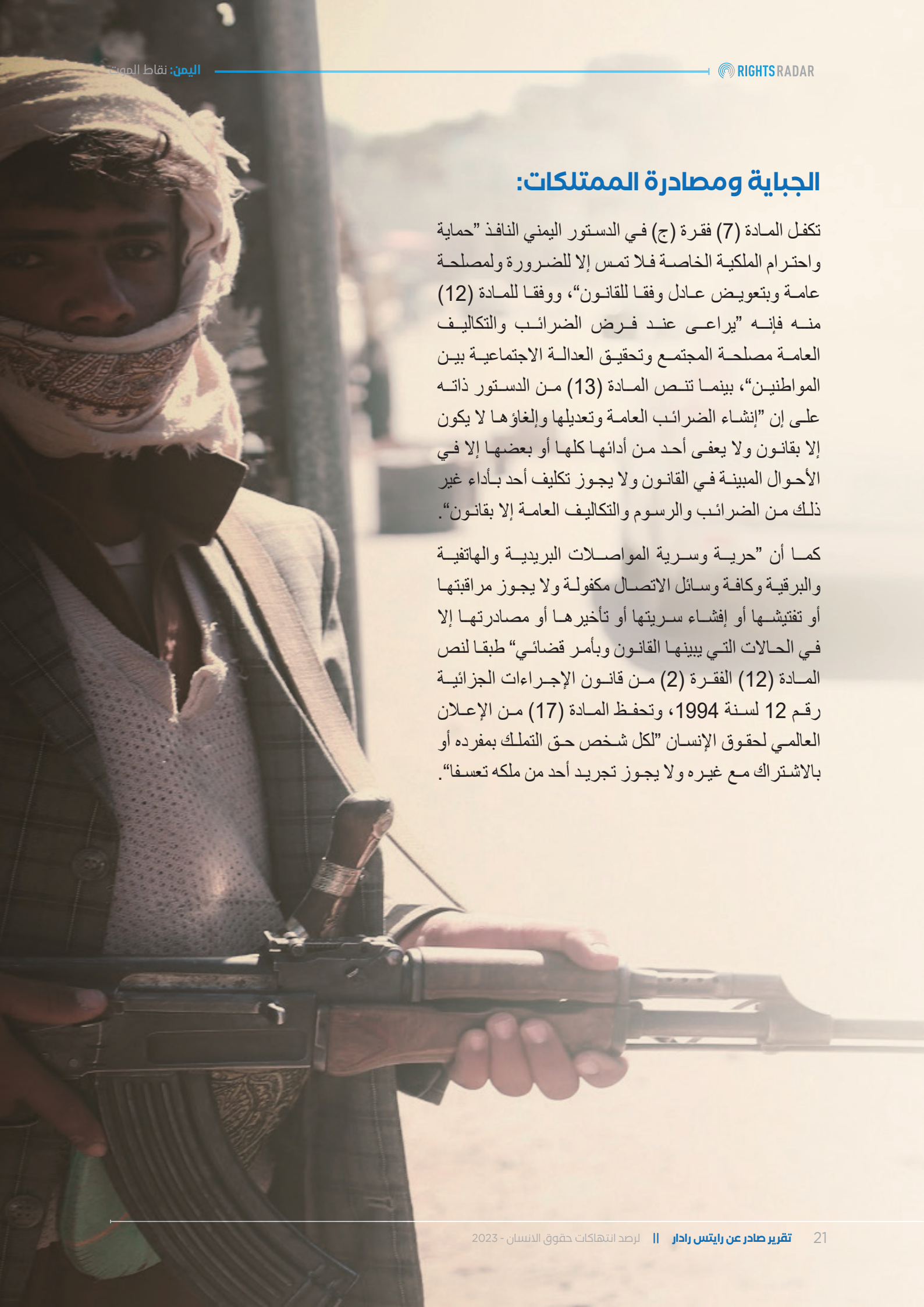

الجباية ومصادرة الممتلكات:

تكفل المادة (7) فقرة (ج) في الدستور اليمني النافذ "حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقا للقانون"، ووفقا للمادة (12) منه فإنه "يراعى عند فرض الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين"، بينما تنص المادة (13) من الدستور ذاته على إن "إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون".

كما أن "حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي" طبقا لنص المادة (12) الفقرة (2) من قانون الإجراءات الجزائية رقم 12 لسنة 1994، وتحفظ المادة (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا".

المساعدات والمعونات:

المادة(19) من الدستور اليمني تؤكد أن "للأموال والممتلكات العامة حرمة وعلى الدولة وجميع أفراد المجتمع صيانتها وحمايتها وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعدواناً على المجتمع ويعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقا للقانون" وتندرج المساعدات والمعونات الإنسانية ضمن الممتلكات العاملة للدولة باعتبارها الجهة الإشرافية عن توزيعها وجهة التنسيق الأولى مع المنظمات والهيئات التي تقدمها. وتعتبر المادة(20)من نفس الدستور "المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي".

وتعد كافة أطراف النزاع في اليمن ملزمة وفقاً لـ(القانون الدولي الإنساني) بالسماح لكافة المساعدات والمعونات الإنسانية بالوصول السريع إلى جميع المدنيين المتضررين جراء الحرب وعدم عرقلتها أو التدخل فيها أو احتجازها ومصادرتها عبر نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة بشكل تعسفي، وضمان حرية حركة العاملين في المجال الإغاثي والإنساني، والتي لا يمكن تقييدها إلا بشكل مؤقت لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية ملحة، يترتب عليها مخاطر حقيقية بحق تلك المعونات والعاملين عليها.

كما يحظر القانون ذاته استخدام التجويع والحصار الاقتصادي عبر منع وصول قوافل الإغاثة أو السلع الغذائية والماء كأسلوب من أساليب القتال، بل ويعتبر جريمةَ حرب بموجب القانون الجنائي الدولي في ظل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. ويدرج استخدام هكذا أسلوب ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب تعديل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) لعام 2019.

الملخص التنفيذي:

(13574) إجمالي الانتهاكات التي رصدها فريق (منظمة رايتس رادار) ارتكبتها أطراف النزاع بحق المسافرين وسائقي المركبات والسكان المدنيين في عدد (1352) نقطة تفتيش وحاجز تفتيش موزعة على (20) محافظة يمنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير والممتدة بين (فبراير / شباط 2014 - ديسمبر / كانون الأول 2021) .

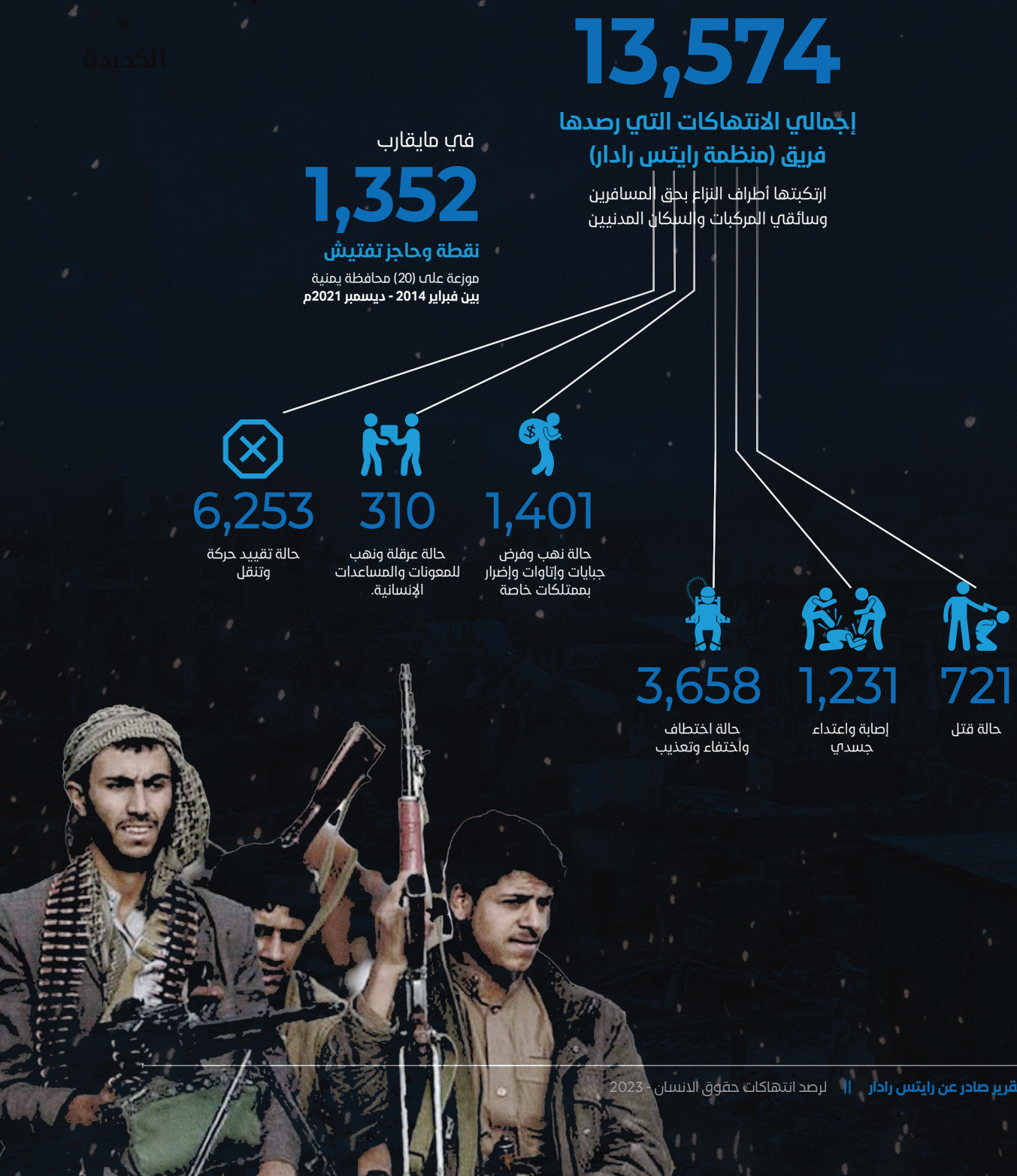

وتنوعت تلك الانتهاكات بين (721) حالة قتل و(1231) حالة إصابة واعتداء جسدي و(3658) حالة اختطاف واخفاء وتعذيب تعرض لها مسافرين وسائقي مركبات أثناء مرورهم بتلك النقاط بالإضافة إلى (1401) حالة نهب وفرض جبايات وإتاوات وإضرار بممتلكات خاصة و(6253) حالة تقييد حركة وتنقل و(310) حالة عرقلة ونهب للمعونات والمساعدات الإنسانية.

وتصدرت محافظة البيضاء قائمة المحافظات اليمنية الأكثر تضرراً من نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة من قبل أطراف النزاع وذلك بواقع (2521) حالة انتهاكات بينها (94) حالة قتل و(119) حالة إصابة واعتداء جسدي و(915) حالة اختطاف واخفاء وتعذيب و(180) حالة نهب وجباية غير قانونية وتضرر مركبات و(1209) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل و(4) حالة عرقلة وصول مساعدات.

تلتها محافظة تعز بإجمالي (1580) انتهاكاً توزعت بين (117) حالة قتل و(186) إصابة واعتداء جسدي و(377) اختطاف واخفاء وتعذيب و(154) تضرر لمركبات ونهب ومصادرة مقتنيات وفرض اتاوات و(715) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل و(31) عرقلة ونهب للمساعدات الإنسانية، ثم تأتي بعدها محافظة صنعاء بعدد (1313) حالة انتهاك منها (16) حالة قتل و(40) حالة إصابة و(446) اختطاف واخفاء وتعذيب و(190) نهب وجباية واضرار و(4) حالات نهب وعرقلة للمعونات.

واحتلت محافظة إب المرتبة الرابعة بمعدل (1288) انتهاكاً بينها (102) حالة قتل و(97) إصابة واعتداء جسدي و(283) اختطاف واخفاء قسري وتعذيب تعرض لها مدنيين أثناء عبورهم بنقاط وحواجز تفتيش مستحدثة فضلاً عن (603) حالة تقييد للحركة و(58) حالة نهب ومصادرة للمساعدات، ثم أعقبتها العاصمة المؤقتة عدن بـ(1144) انتهاك منها (77) حالة قتل و(168) إصابة و(308) اختطاف واخفاء وتعذيب، و(122) حالة نهب وفرض اتاوات وتدمير مركبات و(465) حالة تقييد حركة وتنقل و(4) حالات نهب ومصادرة للمساعدات.

وتأتي محافظة ذمار في المرتبة السادسة بواقع (867) انتهاكاً تنوعت بين (20) حالة قتل و(42) إصابة واعتداء جسدي و(296) اختطاف واخفاء وتعذيب و(86) حالة نهب وفرض اتاوات وإضرار بوسائل النقل و(413) حالة تقييد لحرية الحركة و(10) حالات عرقلة ونهب للمعونات، ثم تلتها محافظة الحديدة بإجمالي (718) انتهاكا توزعت بين (19) حالة قتل و(86) إصابة و(128) اختطاف واخفاء وتعذيب، و(297) تقييد لحرية الحركة والتنقل ناهيك عن (121) حالة نهب وجباية غير قانونية وتدمير لمركبات و(67) حالة إعاقة ومصادرة للمساعدات الإنسانية.

وجاءت محافظة لحج في المرتبة الثامنة بعدد (585) انتهاك توزعت بين (53) حالة قتل و(76) حالة إصابة و(154) حالة اختطاف واخفاء وتعذيب و(52) حالة نهب وفرض اتاوات وتدمير لوسائل نقل مختلفة و(246) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل و(4) حالات مصادرة وعرقلة للمساعدات، لتأتي بعدها أمانة العاصمة التي كانت هي الأخرى شاهدة على (494) انتهاكاً منها (23) حالة قتل و(24) حالة إصابة و(91) اختطاف واخفاء وتعذيب و(106) نهب وجباية وإضرار بوسائل نقل و(199) تقييد لحرية التنقل و(54) حالة نهب وعرقلة للمعونات الإنسانية.

المرتبة العاشرة كانت من نصيب محافظة الضالع

التي سجلت نقاط وحواجز التفتيش فيها (412) انتهاكاً بحق مسافرين ومارة وسائقي مركبات بينها (37) حالة قتل و(55) إصابة و(68) اختطاف و(35) نهب وجباية واضرار بوسائل النقل و(215) حالة تقييد لحرية التنقل، بالإضافة لحالتي نهب وعرقلة وصول المساعدات، ثم تبعتها محافظة الجوف بـ (392) انتهاكاً منها (31) حالة قتل و(69) إصابة و(48) اختطاف واخفاء وتعذيب و(54) نهب وفرض اتاوات وإضرار بوسائل نقل و(188) تقييد لحرية التنقل وحالتي اعاقة لوصول المساعدات الإغاثية.

وفي المرتبة الثانية عشر سجلت محافظة حضرموت عدد (369) انتهاكاً تنوعت بين (11) حالة قتل و(48) حالة اصابة و(127) حالة اختطاف واخفاء وتعذيب و(13) حالة جباية ونهب وإضرار بوسائل نقل مختلفة و(170) تقييد لحرية التنقل، تلتها محافظة عمران بإجمالي (331) انتهاكا منها (29) حالة قتل و(23) إصابة و(71) اختطاف واخفاء وتعذيب و(27) نهب وفرض اتاوات وإضرار بوسائل نقل و(174) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل و(7) حالات عرقلة ومصادرة للمعونات.

محافظة شبوة جاءت المرتبة الرابعة عشر بواقع (326) انتهاكاً بينها (13) حالة قتل و(44) حالة إصابة و(87) حالة اختطاف و(14) حالة نهب وجباية وإضرار بوسائل النقل و(168) حالة تقييد لحرية التنقل والحركة، تتبعها محافظة حجة بعدد (292) انتهاك موزعة بين (6) حالات قتل و(27) حالة إصابة و(78) حالات اختطاف واخفاء وتعذيب و(22) حالة نهب وجباية وتدمير لمركبات و(18) حالة نهب وعرقلة للمساعدات.

تتبعهما محافظتي "مأرب" و "المحويت" في المرتبتين السادسة عشر والسابعة عشر حيث سجلت الأولى (239) انتهاكاً بينها (22) حالة قتل و(57) حالة إصابة و(19) حالات اختطاف واخفاء وتعذيب و(23) حالة نهب وفرض اتاوات وإضرار بالمركبات و(114) حالة تقييد لحرية التنقل والحركة و(4) حالات نهب وعرقلة للمساعدات الإنسانية، بينما شهدت الثانية (238) انتهاكا لحقوق المسافرين والمارة عبر نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة منها (5) حالات قتل ومثلها حالات إصابة و(69) حالات اختطاف واخفاء وتعذيب، و(17) نهب أموال ومقتنيات ومركبات وفرض إتاوات و(109) حالة تقييد لحرية التنقل و(33) حالة مصادرة وعرقلة مساعدات.

وتوزعت باقي الانتهاكات على محافظات (أبين، صعدة، ريمة) بواقع (223) انتهاكاً في الأولى بينها (20) حالة قتل و(29) حالة إصابة و(49) اختطاف واخفاء وتعذيب و(12) حالة نهب وإضرار لوسائل نقل و(113) حالة تقييد لحرية التنقل، وكذلك إجمالي عدد (164) انتهاكاً في الثانية منها (23) حالة قتل و(29) إصابة ومثلها حالات اختطاف و(13) حالة نهب لأموال ومقتنيات وإضرار بمركبات و(70) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل، بينما شهدت الثالثة (75) انتهاكاً تنوزعت بين (3) حالات قتل و(7) حالات إصابة و(15) حالات اختطاف، ومثلها حالات نهب وفرض إتاوات وإضرار بوسائل نقل ناهيك عن (8) حالات عرقلة ونهب للمساعدات الإغاثية.

جدول رقم (1) يبين التوزيع الجغرافي والنوعي للانتهاكات

المحافظة	قتلى	جرحى	مختطفين	ممتلكات	تقييد حركة	المعونات	الإجمالي
البيضاء	94	119	915	180	1209	4	2521
تعز	117	186	377	154	715	31	1580
صنعاء	16	40	446	190	617	4	1313
إب	102	97	283	145	603	58	1288
عدن	77	168	308	122	465	4	1144
ذمار	20	42	296	86	413	10	867
الحديدة	19	86	128	121	297	67	718
لحج	53	76	154	52	246	4	585
العاصمة	23	24	91	106	199	54	497
الضالع	37	55	68	35	215	2	412
الجوف	31	69	48	54	188	2	392
حضرموت	11	48	127	13	170	0	369
عمران	29	23	71	27	174	7	331
شبوة	13	44	87	14	168	0	326
حجة	6	27	78	22	141	18	292
مأرب	22	57	19	23	114	4	239
المحويت	5	5	69	17	109	33	238
أبين	20	29	49	12	113	0	223
صعدة	23	29	29	13	70	0	164
ريمة	3	7	15	15	27	8	75
الإجمالي	721	1231	3658	1401	6253	310	13,574

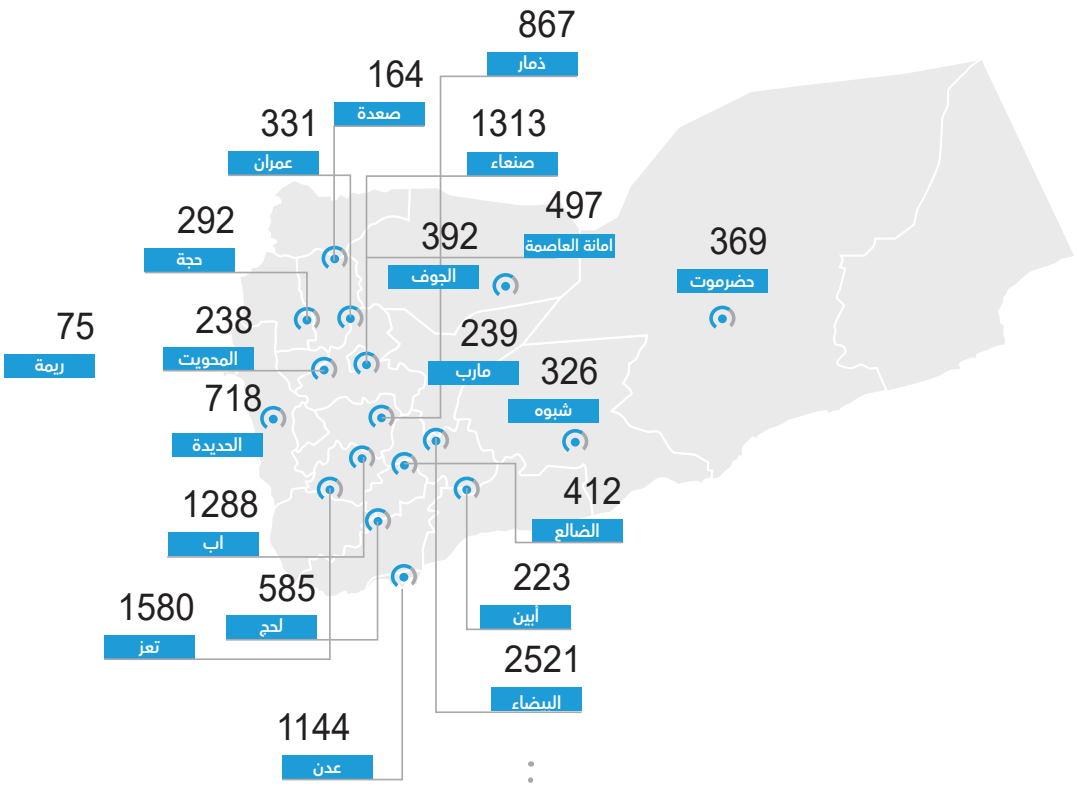

التوزيع الجغرافي والنوعي للانتهاكات

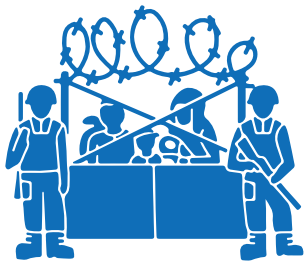

01

وتصدرت محافظة البيضاء قائمة المحافظات اليمنية الأكثر تضرراً من نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة من قبل أطراف النزاع وذلك بواقع (2521) حالة انتهاكات

02

محافظة تعز بإجمالي (1580) انتهاكاً توزعت بين (117) حالة قتل و(186) إصابة واعتداء جسدي

03

واحتلت محافظة إب المرتبة الرابعة بمعدل (1288) انتهاكاً بينها (102) حالة قتل و(97) إصابة واعتداء جسدي و(283) اختطاف واخفاء قسري وتعذيب

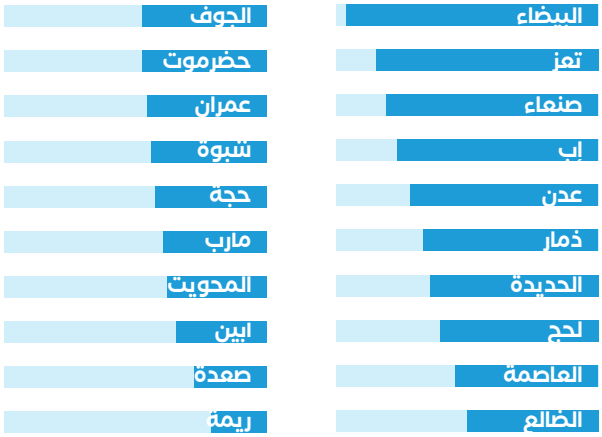

أولاً: جماعة حوثي:

تحقق فريق رايتس رادار من سقوط (553) قتيلا بينهم (59) طفلا و(26) امرأة و(42) مسناً بالإضافة إلى (904) جريحاً بينهم (119) طفلاً و(67) امرأة و(40) مسناً أثناء مرورهم بنقاط وحواجز تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي المسلحة وحليفها السابق علي عبدالله صالح في (19) محافظة يمنية بعضها سبق للجماعة وحليفها أن انسحبوا منها كالمحافظات الجنوبية وأجزاء من المحافظات الشمالية.

10,896

انتهاكاً بحق المسافرين وسائقي مركبات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش

553
حالة قتل

طفل 59
إمرأة 26
مسنا 42

904
جريح

طفل 119
إمرأة 67
مسنا 40

وتفيد الأرقام بأن عدد (385) قتيلاً بينهم (33) طفلاً و(16) امرأة و(25) مسناً بالإضافة إلى عدد (479) مصاباً بينهم (59) طفلاً و(35) امرأة و(21) مسناً جميعهم مسافرون وسائقي مركبات ومارة تعرضوا لإطلاق رصاص حي ومباشر من قبل أفراد نقاط وحواجز تفتيش تابعة لجماعة الحوثي وحليفها حينها الرئيس السابق علي عبد الله صالح، في حين سقط (149) قتيلاً بينهم (23) طفلا و(10) نساء و(15) مسناً، مع عدد (289) جريحاً بينهم (38) طفلاً و(26) امرأة و(10) مسنين جراء أنفجار عبوات ناسفة والغام مضادة للدروع والأفراد زرعتها الجماعة وحليفها على جانبي تلك النقاط والحواجز أو في محيطها.

بينما قتل عدد (6) أخرون أحدهم طفل جراء استهدافهم بقذائف RBG في محافظتي "عمران" و"إب" إلى جانب مقتل (13) أخرين بينهم طفلين ورجلين طاعنين في السن جراء عمليات دهس والاعتداء عليهم بآلات حادة عند مرورهم من نقاط تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي في محافظات (إب، صعدة، الضالع، الجوف، عمران، تعز)، وتعرض عدد (136) مدنياً بينهم (22) طفلاً و(6) نساء و(9) مسنون للاعتداء الجسدي والضرب بالهراوات وأعقاب البنادق والآلات الحادة وأحياناً بالأقدام والأيادي مما أسفر عن إصابتهم بجروح مختلفة.

ووثق فريق المنظمة عدد (2901) حالة اختطاف واحتجاز تعرض لها مسافرون وسائقو وسائل نقل ومارة من نقاط وحواجز تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي في جميع المحافظات اليمنية التي شملها التقرير باستثناء حضرموت، وكان من بين المختطفين والمحتجزين (135) طفلاً و(86) امرأة و(108) مسنون، غالبيتهم اختطفوا من النقاط المنتشرة على طريق ذمار البيضاء والمؤدي إلى مأرب، وتحديدا (نقطة تفتيش سنبان، نقطة تفتيش أبو هاشم، نقطة تفتيش إدريس، نقطة تفتيش طياب) بالإضافة إلى نقطة تفتيش "الحتارش" على المدخل الشمالي للعاصمة صنعاء.

وتأكد الفريق من تعرض عدد (757) مختطفاً للإخفاء القسري داخل سجون خاصة وسرية استحدثتها جماعة الحوثي في بعض النقاط والحواجز أو مناطق قريبة منها ولفترات زمنية تراوحت بين (شهر – 6أشهر) بينهم (15) طفلاً و(10) نساء و(23) مسناً، بينما تعرض عدد (198) مختطفاً لأشد وأقسى صنوف التعذيب من بينهم (18) طفل و(11) امرأة و(13) مسناً.

385 قتيل برصاص حي
(33) طفلاً و(16) امرأة و(25) مسناً

479 حالة إصابة برصاص حي
بينهم 59 طفلاً و35 امرأة و21 مسنا

2,901 حالة اختطاف
(135) طفلاً و(86) امرأة و(108) مسنون، غالبيتهم اختطفوا من النقاط المنتشرة على طريق ذمار البيضاء والمؤدي إلى مأرب

757 حالة اخفاء قسري
(15) طفلاً و(10) نساء و(23) مسناً

198 مختطف عذب بشده
(18) طفل و(11) امرأة و(13) مسناً.

وتسبب أفراد نقاط وحواجز التفتيش التابعة لجماعة الحوثي بتدمير عدد (130) وسيلة نقل بشكل كلي و(218) بشكل جزئي، ونهب (482) أخرى، إلى جانب مصادرة (25) حمولات بضائع تابعة لتجار ومستوردين ورجال أعمال، فضلاً عن تسجيل (65) حالة نهب نقود (203) مقتنيات خاصة بمسافرين والتي تنوعت بين هواتف نقالة وجنابي باهضة الثمن وأسلحة شخصية ووثائق إثبات هوية وتمليك ومعاملات ورخص قيادة وثياب وأثاث وحاجيات أسر، فضلاً عن تسجيل (104) حالة فرض جبايات على تجار وسائقي شاحنات ومركبات متنوعة.

كما رصد فريق المنظمة (5013) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل ارتكبها مسلحو جماعة الحوثي وحليفها حينئذٍ الرئيس السابق بحق المسافرين في حواجز التفتيش ونقاط الجباية التي استحدثتها والبالغ عددها (1141) نقطة تفتيش وحاجز بالإضافة إلى (766) نقطة تفتيش لم يتمكن الفريق من الوصول إليها والواقعة على طول الخطوط الاسفلتية الرابطة بين العاصمة صنعاء والعاصمة المؤقتة عدن جنوباً ومحافظتي الحديدة وريمة جنوب غرب ومحافظات (عمران، الجوف، صعدة) شمالاً.

وفي هذا السياق أيضاً تحقق الفريق من قيام جماعة الحوثي المسلحة بمنع عدد (4231) مسافراً من السفر غالبيتهم من الفئات العمالية الذين ضاقت بهم الدنيا وأغلقت في وجوههم كل الأبواب داخل مناطق سيطرة الجماعة ولم يجدوا أمامهم سوى خيار الانتقال إلى مناطق سيطرة الشرعية في مأرب وباقي المحافظات الجنوبية بحثاً عن فرص عمل تضمن لهم ولعائلاتهم ولو جزء يسير من العيش الكريم بالإضافة إلى عدد من مسئولي الدولة والبرلمانيين.

أضف إلى ذلك احتجاز المئات من الأسر والعائلات التي كانت في طريقها لزيارة أقاربها في مناطق سيطرة الحكومة الحكومة أو بغرض الإقامة هناك حيث يقيم أرباب معظم تلك الاسر المهجرين قسراً والفارين من بطش الجماعة، وقد سجلت نقاط وحواجز التفتيش الحوثية الواقعة على طريق ذمار البيضاء وكذلك طريق صنعاء عمران الجوف الرقم القياسي في هذا الجانب.

5,013

حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل

1,141

نقاط الجباية التي استحدثتها بالإضافة إلى (766) نقطة تفتيش لم يتمكن الفريق من الوصول إليها

4,231

مسافراً منعوا من السفر غالبيتهم من الفئات العمالية

(306) أطفال و(194) امرأة و(142) مسناً غالبيتهم كانوا مسافرين مع عائلاتهم قاصدين الانتقال إلى مناطق الحكومة للعيش والاستقرار مع باقي اقاربهم

من بين المسافرين الذين منعتهم نقاط تفتيش جماعة الحوثي من السفر وأجبرتهم على العودة إلى حيث جاءوا (306) أطفال و(194) امرأة و(142) مسناً غالبيتهم كانوا مسافرين مع عائلاتهم قاصدين الانتقال إلى مناطق الحكومة للعيش والاستقرار مع باقي اقاربهم وارباب أسرهم الذين مضى عليهم سنوات دون أن يلتقوا بهم بسبب حالة الانقسام والشتات والتشرد التي خلفتها الحرب الدائرة في اليمن.

وثبت لفريق المنظمة بالدليل القاطع تورط نقاط وحواجز التفتيش التابعة لجماعة الحوثي باحتجاز عدد (289) قافلة مساعدات إغاثية وإنسانية في (16) محافظة يمنية أبرزها "الحديدة" حيث المنفذ البحري الوحيد المفتوح لتلك المساعدات والمعونات، إضافة إلى (إب، العاصمة صنعاء، المحويت) التي تمر عبرها خطوط الإمداد الرئيسية للوصول إلى باقي المناطق الأكثر تضرراً جراء الحرب الدائرة ومنها محافظة تعز الواقعة تحت الحصار الحوثي للعام السابع على التوالي.

وتشير الأرقام والاحصائيات الموثقة لدى فريق المنظمة إلى أن جماعة الحوثي قامت عبر نقاط وحواجز التفتيش التابعة لها بنهب ومصادرة (260) قافلة إغاثية بينها (160) شحنة محملة بالمواد الغذائية و(38) شحنة أخرى تحتوي على مساعدات طبية ومحاليل ولقاحات خاصة بمرضى الكلى والسرطان ومكافحة الأوبئة المتفشية في عدد من المحافظات اليمنية بما في ذلك (الكوليرا، حمى الضنك، كوفيد19-)، إلى جانب (24) شحنة تضم مواد إيواء للنازحين و(38) شحنة نفطية.

وتسببت نقاط التفتيش الحوثية المنتشرة على المداخل والمنافذ الرئيسية لمناطق سيطرة الحكومة في إتلاف محتوى (15) قافلة إغاثية أخرى بسبب احتجازها لفترات زمنية طويلة في ظروف مناخية وتخزين غير ملائمة أو استهدافها بأسلحة نارية، بينها (4) شحنات طبية و(11) شحنة محملة بالمواد الغذائية، بالإضافة إلى التلاعب بتوزيع عدد (23) قافلة أخرى تضم (21) شحنة تضم مواد غذائية وشحنة مواد طبية وشحنة أخرى تحوي مواد إيواء للنازحين.

289

قافلة مساعدات إغاثية وإنسانية محتجزه في (16) محافظة يمنية أبرزها "الحديدة" تورطت فيها نقاط وحواجز التفتيش التابعة لجماعة الحوثي

260

بنهب ومصادرة (260) قافلة إغاثية بينها (160) شحنة محملة بالمواد الغذائية و(38) شحنة أخرى تحتوي على مساعدات طبية ومحاليل ولقاحات خاصة بمرضى الكلى والسرطان ومكافحة الأوبئة المتفشية

15

إتلاف محتوى (15) قافلة إغاثية أخرى بسبب احتجازها لفترات زمنية طويلة في ظروف مناخية وتخزين غير ملائمة أو استهدافها بأسلحة نارية

ثانياً: تشكيلات خارج اطار الحكومة:

يقصد بها كل المكونات الأمنية والعسكرية الموجودة في المناطق المحررة والتي شكلت خارج إطار الحكومة الحكومة ولا تتقيد بأوامر وتعليمات أجهزتها المختصة ممثلة بوزارتي الدفاع والداخلية وعلى رأس تلك التشكيلات ألوية الدعم والاسناد المنضوية تحت مضلة قوات (الحزام الأمني) التابعة لما يسمى "المجلس الانتقالي" في محافظات (عدن، أبين، الضالع، لحج) ، بالإضافة لقوات النخبة في محافظتي "حضرموت" و"شبوة" وكذلك القوات المدعومة من الإمارات في مناطق الساحل الغربي جنوب الحديدة وساحل تعز.

1,851
انتهاكاً بحق المسافرين وسائقي مركبات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش

78
حالة قتل

04 طفل
06 إمرأة
02 مسنا

121
جريح

04 طفل
17 إمرأة
03 مسنا

وينطبق ذلك أيضاً على "ألوية العمالقة" وما تسمى بألوية "حراس الجمهورية" المتموضعة في جبهات الساحل الغربي بمحافظة الحديدة وانسحبت مؤخراً إلى مدينة المخا والتي لا تعترف بشرعية الرئيس هادي، بالإضافة إلى "كتائب أبو العباس" التي رفضت الاندماج ضمن القوات النظامية التابعة لمحور تعز بل مما دفع الأخير إلى خوض معارك ضدها انتهت بإخراج تلك الكتائب من مواقع كانت تتمركز فيها شمال وشرقي المدينة.

إذ ثبت لفريق المنظمة تورط هذه التشكيلات مجتمعة بارتكاب إجمالي (1851) انتهاكا بحق المسافرين وسائقي المركبات والمارة عبر (102) نقطة تفتيش وحاجز تفتيش استحدثتها على طول الطرق والخطوط الرئيسية المؤدية إلى مناطق سيطرتها أبرزها النقاط المرابطة على مداخل العاصمة المؤقتة عدن بالإضافة إلى بعض النقاط المنتشرة على الخط الاسفلتي الرابط بين محافظتي "لحج" و"تعز" وكذلك الخط الرئيس الذي يربط شمال اليمن بجنوبه مروراً بمحافظة "الضالع".

الانتهاكات التي ارتكبها أفراد نقاط وحواجز التفتيش التابعة لتلك التشكيلات بحق مسافرين وسائقي مركبات ومارة تركزت معظمها في محافظتي (لحج، عدن) وتوزعت بين (78) حالة قتل منها (4) حالات تعرض لها أطفال و(6) حالات بحق نساء وحالتين بحق مسنين، بالإضافة إلى إصابة (121) أخرين بينهم (4) أطفال و(17) امرأة و(3) مسنين، حيث سقط (73) من القتلى و(71) جريحاً في عمليات إطلاق نار مباشر، مقابل (3) قتلى و(18) جريحاً في حوادث انفجار عبوات ناسفة إلى جانب سقوط قتيلين و(30) جريحاً جراء الاعتداء بآلات حادة أو الضرب بأعقاب البنادق والهراوات أو الأيدي.

فيما تعرض عدد (666) مدنياً للاختطاف والاحتجاز أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها التشكيلات الأمنية والعسكرية المدعومة إماراتياً بينهم (20) طفلاً و(5) نساء و(19) مسنا، وظل عدد (177) من أولئك المختطفين رهن الاخفاء القسري لفترات تراوحت بين (شهر – عام) داخل السجون الخاصة والسرية التابعة لتلك التشكيلات بينهم طفل و(4) مسنين، في حين مارست عناصرها أشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي بحق (25) مختطفا خلال مدة احتجازهم من بينهم طفلين ورجلين طاعنين في السن.

1,851

انتهاكا بحق المسافرين وسائقي المركبات والمارة عبر (102) نقطة تفتيش وحاجز تفتيش استحدثتها على طول الطرق والخطوط الرئيسية المؤدية إلى مناطق سيطرتها

666

مدنياً اختطفوا واحتجزوا أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها التشكيلات الأمنية والعسكرية المدعومة إماراتياً بينهم (20) طفلاً و(5) نساء و(19) مسنا

وتسبب نقاط التفتيش التابعة للوحدات الأمنية والعسكرية المشكلة خارج إطار الحكومة بتدمير (3) مركبات بشكل كلي عبر زراعة الألغام والعبوات الناسفة وتدمير عدد (10) مركبة أخرى بشكل جزئي معظمها تعرضت لإطلاق نار مباشر من أسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة، فضلا عن نهب ومصادرة (16) مركبة أخرى بدوافع مناطقية أو تحت مبررات واهية منها عدم التقيد بتعليمات أفراد تلك النقاط المتعلقة بعملية التفتيش ودفع إتاوات وجباية مالية غير قانونية.

كما وقف فريق المنظمة على (72) واقعة نهب وسطو تعرض لها مسافرين وسائقي مركبات وبعض المارة أثناء عبورهم من نقاط وحواجز التفتيش التابعة للتشكيلات الأمنية والعسكرية المدعومة إماراتيا في المحافظات الجنوبية وأجزاء من المحافظات الشمالية بينها (29) حالة نهب لأموال ومبالغ نقدية و(12) حالة نهب لحمولات وبضائع و(31) عملية نهب ومصادرة لمقتنيات شخصية تنوعت بين (مجوهرات، هواتف نقالة، وثائق اثبات هوية، جنابي، أسلحة شخصية، أوراق معاملات، اثاث، احتياجات منزلية) ، بالإضافة إلى (14) حالة فرض جبايات وإتاوات غير قانونية.

إلى ذلك وقف الفريق على عدد (866) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل ارتكبتها تشكيلات خارج إطار الدولة بحق مسافرين وسائقي مركبات داخل مناطق سيطرة الحكومة وذلك عبر استحداث عدد (102) نقطة تفتيش وحاجز أمني، ومنع (764) مسافراً من الدخول إلى المحافظات الجنوبية وبعض المناطق الشمالية التي تسيطر عليه تلك التشكيلات، بينهم (28) طفلاً و(28) امرأة و(17) مسنا.

وسجل الفريق قيام أفراد وعناصر نقاط وحواجز التفتيش التابعة للمكونات الأمنية والعسكرية المشكلة خارج إطار الحكومة باعتراض طريق عدد (5) قافلة إغاثية منها (4) شحنات محملة بالمساعدات الغذائية وشحنة واحدة محملة بالوقود، حيث صادرت (3) من تلك القوافل وسمحت لقافلتين بالمرور بعد فرض مبالغ باهضة كجباية غير قانونية، إضافة إلى اخضاعها لتصرفها الكامل والتلاعب بعملية توزيعها والذي أدى لحرمان الكثير من المستحقين.

72

واقعة نهب وسطو تعرض لها مسافرين وسائقي مركبات وبعض المارة أثناء عبورهم من نقاط وحواجز التفتيش التابعة للتشكيلات الأمنية والعسكرية المدعومة إماراتيا

866

حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل ارتكبتها تشكيلات خارج إطار الدولة بحق مسافرين وسائقي مركبات داخل مناطق سيطرة الحكومة

ثالثاً: تنظيم القاعدة:

التنظيمات الإرهابية التي تنسب لما يسمى بتنظيم القاعدة بجزيرة العرب أو ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ارتكبت هي الاخرى (458) انتهاكاً بحق المسافرين وسائقي مركبات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها تلك التنظيمات على امتداد الخطوط والطرق الرئيسية الواقعة في نطاق سيطرتها أو عبر سلسلة الهجمات التي نفذتها ضد بعض النقاط والحواجز التابعة لباقي أطراف الصراع الدائر والتي أسفرت عن سقوط ضحايا أبرياء أثناء تواجدهم أو مرورهم منها.

458

انتهاكاً بحق المسافرين وسائقي مركبات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش

58
حالة قتل

15 طفل
02 إمرأة
03 مسنا

181
جريح

27 طفل
04 إمرأة
04 مسنا

وتفيد الأرقام الموثقة لدى الفريق بأن عدد (58) مسافراً وسائق مركبة بينهم (15) طفلاً وامرأتين و(3) مسنين قتلوا على يد عناصر تنظيم القاعدة بينما أصيب (181) أخرين بينهم (27) طفلاً و(4) نساء و(4) مسنين، حيث سقط عدد (50) قتيلا و(158) جريحا، جراء تعرضهم لإطلاق رصاص مباشر وحوادث انفجار عبوات ناسفة واعتداءات جسدية أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش التابعة لتلك التنظيمات الإرهابية بينما سقط (8) قتلى و(24) جريحاً أخرين خلال هجمات إرهابية نفذتها عناصر التنظيم ضد نقاط وحواجز أمنية تابعة لبعض خصومهم من أطراف النزاع الأخرى.

كما سجل الفريق عدد (4) حالات اختطاف فقط تعرض لها مسافرون أثناء مرورهم من نقاط وحواجز تفتيش تابعة للتنظيمات الإرهابية بشقيها "القاعدة" و"داعش" حالتين منها في "حضرموت" وحالة واحدة في كلاً من "عدن" و"أبين" حيث ظل (2) من المختطفين أحدهما مسن رهن الإخفاء القسري لأكثر من عام وتعرض مختطف وأحد للتعذيب النفسي والجسدي داخل أحد السجون السرية التابعة لتنظيم القاعدة بمنطقة العبر.

وتسببت عناصر التنظيمين "القاعدة" و"داعش" في تدمير عدد (17) مركبة بشكل كلي وإلحاق أضرار جزئية بعدد (11) مركبة أخرى سواء أثناء مرورها من نقاط التفتيش التابعة للتنظيمين أو النقاط والحواجز الأخرى التي تم مهاجمتها، بالإضافة إلى القيام بنهب (4) مركبات ثلاث منها في محافظة "حضرموت" ومركبة واحدة في محافظة "أبين".

ورصد الفريق عدد (183) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل في (51) نقطة تفتيش وحاجز تفتيش تابعة للتنظيمين الإرهابيين "القاعدة" و"داعش" بينها (132) حالة منع من السفر عبر مناطق سيطرت التنظيمين في محافظات (حضرموت، شبوة، مأرب، أبين، البيضاء) وكان ضمن الممنوعين (27) طفلا و(4) نساء و(4) مسنين.

183

حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل في (51) نقطة تفتيش وحاجز تفتيش تابعة للتنظيمين الإرهابيين "القاعدة" و"داعش" بينها (132) حالة منع من السفر

رابعاً: الحكومة:

تؤكد الأرقام والاحصائيات الموثقة والمتضمنة هذا التقرير ارتكاب القوات الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الحكومة في اليمن عدد (369) انتهاكاً بحق مسافرين وسائقي مركبات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير في (11) محافظة يمنية أبرزها (تعز، الضالع، حضرموت، عدن، شبوة، مأرب).

369

انتهاكاً بحق المسافرين وسائقي مركبات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش

32
حالة قتل

طفل 02

مسنا 02

20
جريح

طفل 05

إمرأة 03

وقد وقف الفريق على عدد (37) واقعة إطلاق نار مباشر من أسلحة كلاشنكوف ورشاشات ومعدلات متوسطة على مسافرين أثناء مرورهم بنقاط وحواجز التفتيش التابعة لقوات الحكومة والتي أسفر عنها سقوط (32) قتيلاً بينهم طفلين ورجلين طاعنين في السن، وعدد (20) جريحاً بينهم (5) أطفال و(3) نساء، بالإضافة إلى واقعة تفجير عبوة ناسفة في الضالع نجم عنها قتيلين و(5) وقائع اعتداء بالأيدي وأعقاب البنادق في (تعز، حضرموت، عدن) نتج عنها إصابة (5) مسافرين بالغين.

واختطف عدد (87) مسافراً من نقاط وحواجز التفتيش التابعة لقوات الحكومة الحكومة بينهم (3) أطفال و(4) نساء و(3) مسنين، وظل (9) من إجمالي عدد المختطفين أحدهم طاعن في السن رهن الاخفاء القسري لفترات زمنية متفاوتة بينما تعرض (4) أخرين للتعذيب النفسي والجسدي.

أيضاً تحقق الفريق من تدمير (5) مركبات بشكل كلي وتعرض (9) مركبات لأضرار جزئية جراء تعرضها لعمليات إطلاق نار وحوادث تفجير أثناء مرورها من نقاط وحواجز التفتيش التي تديرها قوات الحكومة، في حين تم نهب ومصادرة (4) مركبات أخرى، إلى جانب (5) عمليات نهب وسطو طالت حمولتين بضائع ومقتنيات أحد المسافرين ومبالغ مالية كانت بحوزة مسافر أخر، وكذلك (4) حالات فرض جباية وإتاوات غير قانونية على سائقي بعض المركبات.

87

مختطفا مسافراً من نقاط وحواجز التفتيش التابعة لقوات الحكومة الحكومة بينهم (32) أطفال و(4) نساء و(3) مسنين

191

حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل ارتكبتها قوات الحكومة الحكومة بحق المسافرين ومالكي وسائقي المركبات

كما سجل الفريق عدد (191) حالة تقييد لحرية الحركة والتنقل ارتكبتها قوات الحكومة الحكومة بحق المسافرين ومالكي وسائقي المركبات والتي بدأت باستحداث (58) نقطة تفتيش شكلت عائقاً أمام الكثير منهم وصولاً إلى منع (133) مسافراً من الوصول إلى مناطق سيطرتها أو العكس بينهم (10) أطفال و(7) نساء و(4) مسنين، إضافة إلى عرقلة وصول (7) قوافل إغاثة محملتين بشحنتين مساعدات طبية والبقية مساعدات غذائية لينتهي الأمر بمصادرة (5) قوافل منها وإتلاف قافلتين.

جدول رقم (2) يبين التوزيع للانتهاكات بحسب الجهة المتسببة

الجهة المتسببة	قتلى	جرحى	مختطفين	ممتلكات	تقييد حركة	معوقات	إجمالي
جماعة الحوثي	553	904	2,901	1,227	5,013	298	10,896
تشكيلات خارج الحكومة	78	121	666	115	866	5	1,851
تنظيم القاعدة	58	181	4	32	183	0	458
الحكومة	32	25	87	27	191	7	369
الإجمالي الكلي	**721**	**1,231**	**3,658**	**1,401**	**6,253**	**310**	**13,574**

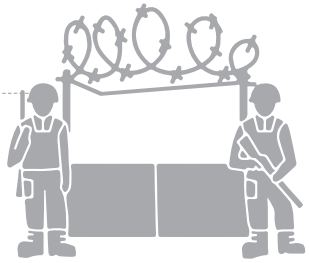

13,574

إجمالي الانتهاكات بحسب الحالة والجهة المتسببة في ذلك

10,896

جماعة الحوثي

قتلى	جرحى	مختطفين	ممتلكات	تقييد حركة	معوقات
553	904	2,901	1,227	5,013	298

1,851

تشكيلات خارج الحكومة

قتلى	جرحى	مختطفين	ممتلكات	تقييد حركة	معوقات
78	121	666	115	866	5

458

تنظيم القاعدة

قتلى	جرحى	مختطفين	ممتلكات	تقييد حركة	معوقات
58	181	4	32	183	0

369

الحكومة

قتلى	جرحى	مختطفين	ممتلكات	تقييد حركة	معوقات
32	25	87	27	191	7

الفصل الأول:

نقاط سيئة الصيت والسمعة

مع كل يوم يمر من عمر الحرب الدائرة في اليمن تتضاءل قدرة المدنيين على التحرك والانتقال بحرية وسلاسة داخل مناطق الصراع الأكثر اشتعالاً وحتى غير المشتعلة، بل وتقل معها فرص النجاة أمام كثير من المسافرين والمارة عبر نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة من قبل كافة الأطراف وتتسع دائرتها ومخاطرها بشكل مخيف يبعث على القلق ويتهدد أمن وسلامة وحرية وممتلكات الجميع دون استثناء، وينذر بكارثة إنسانية محققة نتيجة الحصار الاقتصادي الخانق التي تفرضه تلك النقاط والحواجز على سكان عدد من العواصم والمدن الرئيسية والمناطق الريفية اليمنية.

وسنتطرق هنا لتسليط الضوء بشيء من التفصيل على نماذج من نقاط وحواجز تفيش هي الأكثر سوءاً وخطورة وضرراً وفقاً لمعطيات الواقع والمؤشرات الرقمية والاحصائية المهولة والمفزعة لحجم الانتهاكات والجرائم والممارسات القمعية التي أرتكبها ومارسها أفراد وعناصر ومشرفي تلك النقاط والحواجز خلال (8) سنوات حرب بحق المسافرين والمارة ومالكي وسائقي وسائل النقل بمختلف أحجامها وموديلاتها وكذا سكان المدن والقرى التي تطوقها.

نقطة تفتيش أبو هاشم (رداع - البيضاء):

نبدأ من محافظة البيضاء (وسط البلاد) التي لازالت إلى تاريخ إعداد هذا التقرير ساحة للمواجهات المسلحة بين وحدات لقوات الحكومة الحكومة المدعومة من المقاومة الشعبية ورجال القبائل من جهة وجماعة الحوثي من جهة ثانية، إذ تفيد معلومات موثقة أن الأخيرة استحدثت عدة نقاط وحواجز تفتيش منذ اجتياحها للمحافظة أواخر 2014 لعل أبرزها النقطة التي نصبت مطلع ديسمبر / كانون الأول من نفس العام على إحدى مداخل مدينة رداع واشتهرت باسم (نقطة تفتيش أبو هاشم) أو (نقطة تفتيش إدريس) نسبة إلى أول قائد لها وهو "عبدالله علي إدريس" المكنى (أبو هاشم الريامي) ويعتبر أحد القيادات السابقة لحزب المؤتمر وينتمي لقرية السادة عزلة "ريام الجرشة" بمديرية رداع.

وتقع نقطة تفتيش "أبو هاشم" في المدخل الشرقي لمدينة رداع بمحافظة البيضاء وتحديداً على الطريق الرابط بين المحافظات التي ترتبط بها جغرافياً وتشكل نقطة تفتيش تماس بين الطرفين المتصارعين في تلك المحافظات، وتبعد بنحو (118كم) عن مركز المحافظة ويفصل بينها وبين أقرب نقطة تفتيش مماثلة في نفس المديرية حوالي (2.6) كيلو متر مربع.

واقترن أسم المدعو "عبدالله الريامي" بتلك النقطة تفتيش سيئة الصيت والسمعة، ونسبت له العديد من الاتهامات بارتكاب جرائم قتل وإصابة واعتداءات جسدية واختطافات واخفاءات قسرية وأعمال تعذيب ومعاملة قاسية طالت المئات من المارة والمسافرين عبر نقطة تفتيش ذاتها فضلاً عن احتجازه الآلاف منهم ساعات طويلة وتفتيشهم والإساءة إليهم قبل إجبارهم على العودة إلى المناطق التي قدموا منها في المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرة جماعته.

وكان من بين ضحاياه نساء وأطفال ومسنين، ومرضى وطلاب كانوا في طريقهم إلى الخارج لتلقي العلاج أو الدراسة أو زيارة أقاربهم، بينما الأغلبية هم عبارة عن عمال قادمين من مناطق سيطرة جماعة الحوثي شمال وغربي ووسط البلاد قاصدين مأرب وبعض المحافظات الجنوبية المستقرة، بحثاً عن فرص عمل أو عائدين منها. وفي مطلع يناير / كانون الثاني 2019 أصدرت جماعة الحوثي قراراً بتعيين المدعو (أبو حرب) قائداً جديداً لنقطة تفتيش إدريس بمدينة رداع بدلاً عن (أبو هاشم) الذي نقلته إلى مديرية ذي ناعم وعينته قائداً لجبهتها القتالية هناك، ثم لم يمضي على وصوله سوى أسبوع واحد فقط حتى أستحدث فيها حاجز تفتيش آخر يحمل نفس كنيته ولا يقل بشاعة وجرماً عن سابقه -

طبقاً لمعلومات موثقة حصل عليها فريق المنظمة.

وانتماءاتهم السياسية والمناطقية وتهم كيدية ملفقة.

وبحسب أقوال وإفادات متطابقة أدلى بها بعض الشهود من المسافرين القادمين من المحافظات الشمالية الذين التقاهم فريق " رايتس رادار " بمدينة مأرب فإن المدعو "أبو حرب" القائد الجديد لنقطة تفتيش (ابو هاشم) الواقعة على المدخل الشرقي لمدينة رداع حذا حذو سلفه "الريامي" في تضييق الخناق على المارة والمسافرين عبر نقطة تفتيش والاعتداء على حقهم في الحياة والسلامة الجسدية ومصادرة حرياتهم الشخصية وأموالهم وممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية والتمادي كل يوم في إهانتهم وإذلالهم وإرغام بعضهم على العودة من حيث جاءوا.

ويتولى المدعو (أبو تراب) قيادة نقطة التفتيش حالياً والتي لا زالت تحت سيطرة جماعة الحوثي حتى لحظة كتابة التقرير، وتشكل ثقباً أسوداً يبتلع مئات المسافرين القادمين من محافظات شمال وغربي ووسط البلاد أو العائدين إليها، أثناء مرورهم منها وتتواصل الممارسات التعسفية والعدائية من قبل قائد وعناصر نقطة تفتيش بحق المدنيين بناءً على هوياتهم الشخصية

وتحولت نقطة التفتيش (أبو هاشم) سيئة السمعة بمدينة رداع والتابعة لجماعة الحوثي خلال فترة قياداتها الثلاثة إلى مورد مالي لتمويل حرب الجماعة وممارسة كل أنواع الابتزاز المالي بحق المسافرين وتلفيق التهم لهم لنهب أموالهم وممتلكاتهم، كما تفرض إتاوات على شاحنات التجار وناقلات الوقود التابعة للشركات الخاصة، وتجني أموالاً طائلة باختطاف بعض المسافرين لعدة أيام ويتم إبلاغ أهاليهم لتدبير مبلغ مالي كفدية مقابل الإفراج عنهم.

وخلال سبع سنوات مضت من عمر الحرب سجل فريق الرصد الميداني التابع للمنظمة إجمالي (1313) انتهاكا ارتكبها قائد نقطة تفتيش وعناصر جماعة الحوثي المتناوبين فيها بحق المسافرين في نقطة تفتيش (أبو هاشم) عند المدخل الشرقي لمدينة رداع بينها (19) حالة قتل و(47) حالة إصابة بالإضافة لعدد (579) حالة اختطاف وإخفاء قسري وتعذيب جسدي ونفسي ، و(648) حالة تقييد حرية حركة وتنقل و(20) حالة نهب

نقطة تفتيش الفلج (جنوب مارب):

على المدخل الجنوبي الرئيسي لمدينة مأرب شرقي اليمن تقع نقطة تفتيش (باب الفلج) التي تمركزت فيها عناصر جماعة الحوثي فور اجتياحها المسلح للمحافظة النفطية مطلع العام 2015 عقب سيطرتها على العاصمة صنعاء، ومن خلال تلك النقطة أحكمت عناصر الحوثي حصارها لمدينة مأرب وضيقت الخناق على سكانها وأذاقت المضطرين للعبور عبرها ويلات العذاب والإساءة، وزرعت أمامهم كل العراقيل التي اعاقت دخول وخروج المئات منهم واستمر هكذا وضع حتى وصول مقاتلي الحكومة والقبائل المسنودين بقوات التحالف العربي إلى ذات المكان منتصف يوليو / تموز 2016 واستعادتهم للنقطة.

بعدها برز (باب الفلج) كأهم حاجز تفتيش استراتيجي مع عدد من النقاط الأمنية والعسكرية الرئيسية التابعة لقوات أمن مأرب الخاصة التابعة للحكومة الحكومة والممتدة على طول الطريق المؤدية إلى مركز المحافظة التي تبعد بنحو 170 كيلو متراً عن العاصمة صنعاء ولضرورة أمنية فرضتها الحرب أصبح المرور عبرها حتمياً أمام المسافرين القادمين من مناطق سيطرة جماعة الحوثي سواء النازحين هروباً من بطش الأخيرة أو القاصدين مطار سيئون ومنفذ الوديعة البري بمحافظة حضرموت والعائدين منهما.

تعاقب عدد من ضباط قوات الأمن الخاصة التابعة للحكومة بمحافظة مارب على قيادة نقطة تفتيش (باب الفلج) الأمنية التي تبعد نحو (14.5) كيلو متر على مركز المحافظة، كان من بينهم الملازم أول "مقبل الرمادي" الذي قتل مع خمسة من أفراد نقطة التفتيش عند الرابعة من فجر يوم الثلاثاء الموافق 7 أغسطس / آب 2018 في اشتباكات مع عصابة تهريب مسلحة تستقل (5) سيارات تتبع أحد مشائخ صعدة بعد رفضها التوقف والخضوع للتفتيش والتي قتل خلالها (12) شخصاً على رأسهم الشيخ "حمد محمد بن شاجع الوائلي" وتم القبض على (11) أخرين معظمهم جرحى.

ورغم الاجراءات الأمنية المنضبطة التي حققتها نقطة تفتيش (باب الفلج) منذ عودتها إلى اطار القوات الحكومية ومنها القبض على عدة شحنات أسلحة وكميات مهولة من الحشيش والمواد المخدرة كانت

في طريقها إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي، إلا أن أفراد نقطة التفتيش ذاتها ارتكبوا في الوقت نفسه بعض التجاوزات بحق المسافرين والمارة تنوعت بين اختطاف واحتجاز وتقييد حرية حركة التنقل.

ومنذ مطلع شهر أغسطس / آب 2016 تضاعف فجأة عدد المسافرين عبر طريق (صنعاء-مأرب) مروراً بنقطة تفتيش (باب الفلج) للوصول إلى مطار سيئون ومنفذ الوديعة البري بمحافظة حضرموت، أو العودة منهما، إلى جانب آلاف النازحين الفارين من بطش جماعة الحوثي والباحثين عن مأوى وفرص عمل في مدينة مأرب وبعض المحافظات الجنوبية، الأمر الذي عرض عدد منهم لبعض المضايقات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة على طول الطريق من قبل طرفي النزاع بما فيها نقطة تفتيش (باب الفلج) التابعة للشرعية عند المدخل الجنوبي لمدينة مارب.

ومع إعلان القوات الأمنية التابعة للحكومة عن ضبطها عدة خلايا نائمة تابعة لجماعة الحوثي تسللت في أوقات سابقة إلى داخل مدينة مأرب وبحوزتها مواد متفجرة وقوائم إغتيال تضم أسماء قيادات عسكرية وأمنية وسياسية تابعة للشرعية هناك، ضاعفت نقطة تفتيش (باب الفلج) من إجراءاتها المشددة المتمثلة في تفتيش المسافرين الداخلين إلى مدينة مأرب وتفحص هوياتهم الشخصية واستجوابهم.

وخلال الفترة الممتدة بين (ديسمبر / كانون الأول 2016 – فبراير / شباط 2021) سجل فريق الرصد الميداني التابع للمنظمة إجمالي (44) انتهاكاً ارتكبتها العناصر الأمنية التابعة للحكومة الحكومة في نقطة تفتيش (باب الفلج) جنوب محافظة مأرب بحق المسافرين فيها بينها حالة قتل واحدة وحالتي إصابة بالرصاص و(15) حالة اختطاف وحالتي إخفاء قسري وحالة تعذيب وإيذاء بدني، و (18) حالة تقييد حرية حركة وتنقل بالإضافة إلى عدد (4) حالات إضرار كلي وجزئي بمركبات ووسائل نقل، إضافة إلى حالة نهب ومصادرة لمقتنيات شخصية.

وتفيد المعلومات التي توصل إليها فريق المنظمة بأن من ضمن الضحايا نساء وأطفال ومسنين كانوا في طريقهم إلى مدينة مأرب وباقي مناطق الحكومة ودول أخرى خارج اليمن إما نازحين أو بحثاً عن عمل أو للعلاج وطلب العلم أو لأداء فريضتي الحج والعمرة، إذ تعرض بعضهم للمضايقات واخضاعهم لإجراءات التفتيش والاستجواب الروتينية.

نقطة تفتيش مصنع الحديد (الوهط - لحج):

تقع نقطة تفتيش (مصنع الحديد) في منطقة "الرجاع" عزلة "الوهط" بمديرية "طور الباحة التابعة لمحافظة لحج (جنوب البلاد) وتحديداً عند المدخل الشمالي للعاصمة المؤقتة عدن التي تبعد عن أول نقطة تفتيش أمنية فيها على مدخل "بئر أحمد" في مديرية البريقة محافظة عدن بحوالي (5.6) كيلومتر، وسميت بهذا الأسم نسبة لـ"مصنع بازرعة" للحديد الذي تحاذي إحدى بواباته الرئيسية وتتصدر قائمة نقاط وحواجز التفتيش سيئة السمعة على مستوى اليمن التي برزت خلال فترة الحرب الدائرة في اليمن.

وبرزت نقطة تفتيش (مصنع الحديد) ضمن عدد من نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة على امتداد الخط الاسفلتي الرئيسي الرابط بين العاصمة المؤقتة عدن ومحافظتي "لحج" و"الضالع" عقب إطلاق قوات التحالف العربية وقوات الحكومة المسنودة بالمقاومة الجنوبية عملية عسكرية خاطفة أطلق عليها (السهم الذهبي) انتهت بتحرير أجزاء واسعة من (جنوب اليمن) منتصف يونيو / حزيران 2015 لتستند بعد ذلك مهمة إدارة تلك النقاط مجتمعة لقوات أمنية تضم كل المكونات المؤيدة لشرعية الرئيس هادي آنذاك.

وبالتزامن مع الإعلان عن تشكيل ما تسمى قوات "الحزام الأمني" بدعم من دولة الإمارات جنوب البلاد انتقلت مهمة إدارة نقطة تفتيش (مصنع الحديد) وباقي نقاط التفتيش الأمنية المنتشرة على طول الطريق الممتد بين محافظتي "عدن" و"لحج" إلى وحدات أمنية تابعة لتلك القوات والتي أثبتت الأحداث الأخيرة ونص اتفاق الرياض المبرم بشأنها تبعيتها للمجلس الانتقالي، الأمر الذي يخلي مسؤولية الرئيس هادي وحكومته عن كل الانتهاكات والممارسات التعسفية الصادرة عن هكذا تشكيلات ونقاط وحواجز التفتيش التابعة لها بحق المسافرين من شمال اليمن إلى جنوبه بناءً على الهوية والانتماءات المناطقية والسياسية.

وفي الفترة الممتدة بين (8 – 26 مايو / أيار 2016 وبالتزامن مع المرحلة الثانية من مفاوضات الكويت المتعثرة بين الحكومة الحكومة وجماعة الحوثي الانقلابية، بدأت قوات أمنية بمحافظة عدن مسنودة بقوات الحزام الأمني المدعومة إماراتياً أول عملية تهجير طالت (1246) شخصاً من أبناء المحافظات الشمالية

مـع عائلاتهـم دون سـابق إنـذار بينهـم (5) نسـاء و(6) أطفـال- طبقـاً لإحصائيـات حقوقيـة موثقـة.

رافـق ذلـك فـرض إجـراءات مشـددة علـى المنافـذ والحواجـز الأمنيـة الواقعـة بيـن جنـوب وشـمال اليمـن بمـا فـي ذلـك نقطـة تفتيـش (مصنـع الحديـد) التـي أغلقـت هـي الأخـرى فـي وجـه المسـافرين القادميـن مـن الشـمال حوالـي اسـبوعين وسـط صمـت أجهـزة الدولـة الأمنيـة والعسـكرية بمحافظتـي عـدن ولحـج التـي أكتفـت قياداتهـا بإعـلان عـدم مسـؤوليتها عـن كل مـا يحـدث والشـروع فـي فتـح تحقيـق عاجـل تنفيـذاً لتوجيهـات عليـا قالـت أنهـا تلقتهـا مـن رئاسـة الجمهوريـة.

اللجنـة الأمنيـة العليـا فـي العاصمـة المؤقتـة عـدن وعبـر بيـان رسـمي صـادر عنهـا بتاريـخ 8 مايـو / أيـار2016 وصفـت حينهـا مـا يحـدث بأنـه عبـارة عـن إجـراء قانونـي وتدبيـر أمنـي تنفـذه الوحـدات الأمنيـة ونقـاط التفتيـش علـى طـول الخطـوط والطـرق الرئيسـية وأحيـاء وشـوارع ومداخـل عـدن للتحقـق مـن امتـلاك جميـع المتواجديـن فيهـا أو القادميـن إليهـا وثيقـة ثبـوت الهويـة الشـخصية ولا تسـتهدف أشـخاص أو جماعـات ينتمـون إلـى منطقـة أو محافظـة بعينهـا، غيـر أن تقريـر "التهجيـر بالهويـة الصـادر عـن "المبـادرة الشـبابية لكسـر الحصـار عـن تعـز أثبـت عكـس ذلـك وأظهـر فـي احصائيـة موثقـة أن (717) مـن المهجريـن يمتلكـون بطائـق شـخصية ويمثلـون نسـبة 58% مـن إجمالـي حـالات التهجيـر.

وتوقفـت عمليـة التهجيـر والاجـراءات القمعيـة والتعسـفية المرافقـة لهـا فـي العاصمـة عـدن والحواجـز الأمنيـة الواقعـة علـى مداخلهـا بشـكل مؤقـت اسـتجابة لضغوطـات خارجيـة مارسـتها بعض الـدول والمنظمـات والهيئـات المدافعـة عـن حقـوق الإنسـان والتـي اعتبـرت ذلـك جرائـم ضـد الإنسـانية قائمـة علـى أسـاس التمييـز العرقـي والعنصـري المناطقـي والتلويـح بفـرض عقوبـات علـى مرتكبيهـا وكل مـن يحـرض عليهـا أو يقـف ورائهـا.

وتزامنـاً مـع إعـلان تشـكيل مـا يسـمى بـ (المجلـس الانتقالـي) مطلـع شـهر مايـو / أيـار2017 عـاودت تلـك الوحـدات الأمنيـة والعسـكرية التـي شـكلت خـارج إطـار الحكومـة بدعـم مـن دولـة الإمـارات ثانـي حملـة تهجيـر قسـري لمواطنيـن مـن محافظـة شـمالية المتواجديـن والمقيميـن داخـل العاصمـة المؤقتـة عـدن، وبعـض المناطـق المحاذيـة لهـا بمحافظتـي "لحـج" و"أبيـن" ثـم رافقتهـا إجـراءات مشـددة عنـد حواجـز التفتيـش المنتشـرة علـى المداخـل ومنهـا نقطـة تفتيـش (مصنـع الحديـد) التـي أغُلقـت مجـدداً أمـام المسـافرين القادميـن مـن شـمال اليمـن بمـا فيهـم الجرحـى والمرضـى الذيـن تقـرر سـفرهم إلـى الخـارج لتلقـي العـلاج.

بعدهـا بحوالـي 7 أشـهر وتحديـداً يـوم الاثنيـن 18 ديسـمبر/ كانـون أول 2017 خـرج العقيـد "شـكري عبدالعزيـز ناشـر الصبيحـي" قائـد النقطـة قائـد نقطـة التفتيـش معلنـاً عـدم مسـؤوليتهم عـن قـرار منـع دخـول أبنـاء المحافظـات الشـمالية إلـى عـدن ومؤكـداً تلقيهـم توجيهـات عليـا مـن جهـات لـم يسـمها، بـل وأعـرب عـن أسـفه لـكل مـا يتعـرض لـه المسـافرين الشـماليين عنـد نقطـة التفتيـش تلـك مـن اعتـداءات وتعسـفات ومعامـلات سـيئة وقاسـية ومهينـة قـال إنهـم أجبـروا علـى ممارسـتها بحـق البعـض منهـم.( )

وتطـور الأمـر حتـى وصـل حـد ظهـور سماسـرة مـن سـائقي مركبـات الأجـرة والخصوصـي ممـن تربطهـم علاقـات مشـبوهة بقيـادة وأفـراد نقطـة تفتيـش (مصنـع الحديـد) ونقـاط تفتيـش أخـرى منتشـرة علـى مداخـل عـدن والذيـن اسـتغلوا الوضـع القائـم للقيـام بتهريـب المسـافرين الشـماليين مقابـل مبالـغ باهضـة وصلـت

في بعض الأحيان إلى (50.000) ريال يمني على الراكب الواحد كنوع من الابتزاز المالي غير المشروع لكثير من المرضى والطلاب المبتعثين للخارج والتجار ورجال الأعمال وبعض أصحاب المعاملات المضطرين للدخول إلى العاصمة المؤقتة.

مع حلول العام 2018 نجحت ضغوطات دولية وتدخلات من دول التحالف العربي في فتح نقطة تفتيش (مصنع الحديد) مرة أخرى والسماح لوسائل النقل المختلفة القادمة من شمال اليمن بالدخول إلى العاصمة عدن وأستمر ذلك ما يزيد عن عام مع وجود بعض المضايقات والابتزاز التي ظل أفراد نقطة التفتيش يمارسها بحق المسافرين والمارة ووضع العراقيل والمعوقات في طريقهم تارة بحجة عدم حملهم وثائق إثبات الهوية وأخرى باسم الاشتباه بانتمائهم لجماعة الحوثي المتمردة أو محسوبة على الحكومة والمقاومة بمحافظة تعز التي يسود علاقتها بدولة الإمارات حالة من التوتر، أو مجندين قادمين من مأرب.

وفي الأول من أغسطس / آب2019 عقب العملية الإرهابية التي استهدفت عرضاً عسكرياً داخل معسكر الجلاء بمديرية البريقة بالعاصمة المؤقتة تبنتها جماعة الحوثي وسقط ضحيتها (35) قتيلا وعشرات الجرحى من منتسبي ألوية الحزام الأمني بينهم قائد اللواء الأول دعم واسناد "منير اليافعي" المعروف بـ"أبو اليمامة" عادت إلى الواجهة حملات تهجير أبناء المحافظات الشمالية من جنوب اليمن وكالمعتاد جددت نقطة تفتيش (مصنع الحديد) منعها دخول أي مسافرين من شمال اليمن إلى عدن ومارست بحقهم كل اساليب الإذلال والإهانة وأخضعت بعضهم للاستجواب.

وتفيد المعلومات الموثقة بأن الانتهاكات والجرائم والتعسفات التي تعرض لها المسافرون والمارة القادمين من مدينة مأرب وكذلك باقي المحافظات الشمالية والغربية بلغت ذروتها أثناء انقلاب المجلس الانتقالي على شرعية الرئيس هادي جنوب البلاد وما رافقه من معارك عنيفة بين قوات الحكومة والوية وتشكيلات عسكرية وأمنية مدعومة إماراتيا استمرت قرابة أسبوعين وانتهت بسيطرة الأخيرة على كل مؤسسات الدولة وطرد رئيس الحكومة وأعضائها من مقر إقامتها بقصر المعاشيق وانسحاب القوات العسكرية والأمنية التابعة لها إلى محافظتي شبوة ومأرب وأطراف محافظة أبين.

وسجل فريق الرصد الميداني التابع للمنظمة عدد (530) انتهاكا ارتكبها أفراد نقطة تفتيش "مصنع الحديد" التابعة للمجلس الانتقالي ونقاط التفتيش الرئيسية المنتشرة على مداخل العاصمة المؤقتة عدن بحق المسافرين بينها (36) حالة قتل و(70) حالة إصابة واعتداء جسدي وإيذاء بدني و(130) حالة اختطاف و(34) حالة اخفاء قسري و(11) حالات تعذيب، و (259) حالة تقييد حرية حركة وتنقل بالإضافة إلى عدد (10) حالات تدمير كلي وجزئي لمركبات و(21) حالة مصادرة لمقتنيات خاصة ونهب اموال وفرض جبايات و(4) حالات عرقلة ومنع وصول للمساعدات الإنسانية.

الفصل الثاني:

الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية

يعتبر (حق الإنسان في الحياة وسلامته الجسدية) هبة إلهية وحق أصيل وليس امتيازاً تمنحه سلطة أو جهة للأفراد في أي بلد، وهو غير قابل للمساومة، فضلاً عن كونه مبدأ أخلاقي يستند على الاعتراف المطلق بحق كل إنسان في العيش بسلام وأمان دون التعرض للقتل أو الاعتداء من قبل إنسان آخر أو جماعة، ويعتبر الإقرار به وحمايته الأساس الذى تبنى عليه بقية الحقوق وتتجلى مظاهره في (الأمن، البقاء على قيد الحياة، السلامة البدنية، التنمية الكاملة، الكرامة، حرية الحركة والتنقل، الاستقلال الذاتي، الإرادة).

ويجمع معظم خبراء القانون على تعريف هذا الحق بأنه "عدم حرمان كل إنسان من الحياة والكرامة بأي شكل من الأشكال"، بينما تعرف دكتورة القانون الأمريكية (مارثا نوسباوم) حق السلامة الجسدية بأنها "القدرة على الانتقال بحرية من مكان إلى آخر, وأن تكون أمناً من الاعتداءات العنيفة"، يغدوا كل ما يتعارض مع هذين التعريفين مجرماً ومحظوراً وفقا للتشريعات اليمنية النافذة وكل الصكوك والوثائق الدولية.

أولاً: نماذج لوقائع ارتكبها

مسلحو جماعة الحوثي:

RIGHTS RADAR

1. محتجين بنقطة تفتيش الدائري (المشنة – إب) :

بين الساعة (11:00 صباحا – 1:00ظهرا) من يوم الجمعة الموافق 17 أكتوبر / تشرين الأول 2014م سقط (5) قتلى وأصيب (7) أخرون جميعهم من المدنيين جراء اعتداء مسلحون يتبعون جماعة الحوثي في واقعتين منفصلتين على سيارات مدنية كانت تقل الضحايا أثناء توجههم للمشاركة في وقفة احتجاجية مناوئة للانقلاب أمام البوابة الغربية لجامعة إب بمديرية المشنة (وسط البلاد) وعودتهم منها.

واستناداً إلى ما ورد في إفادات أهالي الضحايا وشهود عيان على الواقعة بينهم (أ. ع. أ) و(ع. م. أ) فإن مسلحون يتبعون جماعة الحوثي وحليفها حينئذٍ الرئيس السابق يتمركزون عند نقطة تفتيش مستحدثة على شارع الدائري نهاية سور جامعة إب بمديرية المشنة اعترضوا عند الساعة 11:00 قبل صلاة الجمعة سيارات مدنية تقل مواطنين كانوا في طريقهم للمشاركة ضمن وقفة احتجاجية دعت إليها قبائل إب تعبيرا عن رفضهم للانقلاب على الحكومة ممثلة بالرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني.

الشهود ذكروا لفريق المنظمة أن مسلحي الحوثي وصالح باشروا إطلاق وابل من الرصاص على سيارات المواطنين بعد تجاوز بعض تلك السيارات لنقطة تفتيش المسلحين المستحدثة نهاية سور جامعة إب على الخط الدائري مما أسفر عن مقتل المواطن "علي حسن محمد راشد" وإصابة (7) مدونة بياناتهم الشخصية ضمن كشف أسماء الضحايا المبين بالأسفل.

وطبقا لبلاغ مكتوب تقدم به (و. م. س) أحد اقارب الضحايا فقد عاود افراد نقطة تفتيش ذاتها عند تمام الساعة الواحدة بعد صلاة الجمعة اعتداءهم على سيارة أخرى تقل عدد من المحتجين أثناء عودتهم من الوقفة الاحتجاجية المناوئة للانقلاب، واطلقوا وابل من الرصاص أدى إلى مقتل جميع من كانوا على متن السيارة وعددهم (4) أشخاص ينتمون لعزلة الربادي بمديرية جبلة محافظة إب والواردة بياناتهم الشخصية في الكشف الموضح أدنى.

أسماء ضحايا الحادثة من القتلى والجرحى :

م	الاسم	العمر	الحالة	م	الاسم	العمر	الحالة
1	خالد محمد علي عسلان	39	قتل	7	فايز احمد محمد علي المصرح	31	اصابة
2	عبدالله حمود ملهي سعيد	55	قتل	8	قاسم عبادي محمد المرغمي	42	اصابة
3	عدنان أحمد أحمد الهتار	37	قتل	9	محمد ثابت إسماعيل شهاب	18	اصابة
4	علي حسن محمد راشد	46	قتل	10	محمد محمد حميد الشامي	40	اصابة
5	طه محمد أحمد نعمان	28	قتل	11	مختار محمد حمود ملهي	22	اصابة
6	عمار عبدالرقيب منصور الأحمدي	23	إصابة	12	نشطان حمود احمد الشبيبي		اصابة

2. عائلة بنقطة تفتيش الدائري (بيحان - شبوة):

عند تمام الساعة الثانية بعد ظهر الثلاثاء الأول من أبريل / نيسان 2015 قتلت امرأة وزوجها وطفلهما وأصيب شخص رابع من نفس العائلة برصاص عناصر إحدى نقاط التفتيش التي استحدثتها جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح على الخط الدائري بمديرية بيحان محافظة شبوة (جنوب البلاد).

روايات متطابقة لأقارب الضحايا وشهود على الواقعة استمع لهم فريق المنظمة أفادت بأن المواطن "قايد محمد أحمد مبارك حوات" (30) عاماً وزوجته "وسيلة أحمد عبد الله الحوار" (27) عاماً، وطفلهما "أحمد" الذي لم يتجاوز ربيعه الثالث قتلوا برصاص مسلحي (الحوثي وصالح) أثناء مرور سيارتهم من نقطة تفتيش مستحدثة على الخط الدائري بمركز مديرية بيحان التابعة لمحافظة شبوة.

يقول (حمدي محمد أحمد) (25) عاماً أحد الشهود على الواقعة :"كنت راكب مع أخي قايد، وهو يقود سيارته على الخط الدائري بمديرية بيحان، عائداً إلى منزله برفقة زوجته وطفله أحمد وأخي ياسر، وبينما كنا نتجاذب أطراف الحديث استوقفنا أفراد نقطة تفتيش استحدثها مسلحو الحوثي وصالح ثم طلبوا منا النزول لتفتيش السيارة، فرفض أخي قايد المثول لذلك باعتباره يتعارض مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا كيمنيين خصوصاً مع وجود عوائل وبمجرد تشغيله السيارة محاولاً تجاوز النقطة، باشر افرادها إطلاق الرصاص عليه وقتله هو وزوجته وطفلهما أحمد الذي كان في حضن أمه وأصابوا شقيقي الأخر ياسر".

3. أرملة وأبنتها بنقطة تفتيش هضبة موسى (الزاهر – البيضاء):

وفي صباح الثلاثاء الأول من سبتمبر / أيلول 2015 قتلت "أرملة" أربعينية وأصيبت أبنتها العشرينية برصاص أفراد نقطة تفتيش مستحدثة تابعة لجماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح بـ"هضبة موسى" على الطريق العام بين قريتي "العذول" و"محصن آل سعيد" بمديرية الزاهر محافظة البيضاء (وسط البلاد).

وبحسب ما تضمنه بلاغ مقدم من (أ. ن. م) أحد أقارب الضحايا فإنه وفي صباح الثلاثاء الأول من سبتمبر / أيلول 2015 خرجت "زاكية حسين غالب عوض الجوهري" (45) عاماً برفقة نجلها الأكبر "أحمد ناصر الرماثي"، وأبنتها "مريم" من منزلهم بقرية "السملان" عزلة "آل ردمان" مديرية الزاهر تقلهم سيارة "هيلوكس" بيضاء غمارتين، قاصدين مدينة البيضاء (مركز المحافظة) لشراء بعض الأغراض والاحتياجات اللازمة لإتمام فرحة زفاف إحدى بناتها، وفور وصولهم إلى منطقة "الجردي" التقاهم بعض المسافرين وأخبروهم بأن الطريق مقطوع بعد أن قام مسلحون يتبعون جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح، بتفجير إحدى العبارات على مدخل مركز مديرية الزاهر، مما أضطرهم لسلوك طريقاً آخر أطول مسافة وشديد الوعورة.

واصل الجميع السير متجشمين عناء السفر حتى بلغوا مشارف منطقة جبلية منحدرة تسمى "حيد العرقوب" الواقعة بين قريتي "العذول" و"محصن آل سعيد" وبينما كانت عقارب الساعة تشير لتمام الساعة العاشرة صباحاً، باغتهم مسلحو جماعة الحوثي وحليفها السابق المتمركزين في نقطة تفتيش مستحدثة أعلى "هضبة موسى" في الجهة المقابلة بوابل من الرصاص الحي اخترقت إحداها صدر الحاجة "زاكية" وأصابت أخرى قدم أبنتها اليمنى.

استمر سائق السيارة في المضي قدماً تحت زخات الرصاص، دون معرفة الوجهة التي يسير فيها حتى وصل قرية "محصن آل سعيد" القريبة من مكان الواقعة حيث قام الأهالي هناك بنجدتهم، وفي مغامرة غير محسوبة المخاطر تولى أحد شباب القرية قيادة السيارة ثم عاد مجدداً من نفس الطريق محاولاً إنقاذ حياة الحاجة "زاكية" التي كانت ما زالت على قيد الحياة، وعند وصولهم إلى ذات المكان عاود مسلحو الحوثي وصالح إطلاق النار عليهم لكن السائق استمر في القيادة بسرعة فائقة حتى غاب عن أعينهم.

لم تصمد الحاجة "زاكية" طويلاً حيث فارقت الحياة لحظة مرورهم بالقرب من قريتها، لكن نجلها لم يصدق ذلك فطلب من السائق مواصلة السير نحو إحدى المستشفيات الريفية بمنطقة "يافع" التي تبعد بحوالي (60) كيلومتر عن منطقتهم وفور وصولهم أكد الأطباء هناك وفاة والدته متأثرة بإصابتها الخطرة ثم قاموا بإجراء بعض التدخلات الجراحية لاستخراج الرصاصة من قدم شقيقته "مريم".

4. مواطن بمعبر الدحي (المظفر- تعز) :

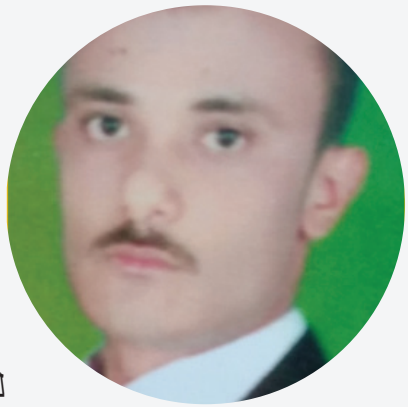

في محافظة تعز (جنوب غربي البلاد) التي يرزح سكان تحت حصار جماعة الحوثي للعام السابع على التوالي سقط مساء الاثنين الموافق 4 ديسمبر / كانون الأول 2015 أحد المواطنين قتيلاً برصاص مسلحي جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح أثناء مروره من نقطة تفتيش مستحدثة عند المدخل الغربي للمدينة والتي اشتهرت حينذاك باسم (معبر الدحي) حيث تجرع سكان مدينة تعز ويلات الحرب ومرارة الموت والعذاب.

إذ تفيد أقوال أهالي الضحية والشهود على الواقعة التي وثقها فريق المنظمة بأن مسلحي جماعة الحوثي وحليفها السابق أقدمت على قتل المواطن "مهدي محمد حسن محمد" (32) عاماً بشكل متعمد ومباشر لحظة عبوره من حاجز تفتيش تم استحداثه في منطقة "الدحي" عند المدخل الغربي لمدينة تعز، وهو في طريقه إلى منزله الكائن وسط المدينة لقضاء بعض الوقت مع زوجته وأطفاله الذين مضى على آخر لقاء جمعه بهم شهر كامل رغم أن المسافة التي تفصل بينهما لا تتعدى الـ(50) متراً كأقل تقدير.

زوجة الضحية خلال مقابلة مسجلة أجراها الفريق قالت: أن زوجها "مهدي محمد" كان يعمل بائعاً للقات في سوق "عبده سيف" بمنطقة بير باشا التابعة لمديرية المظفر غرب مدينة تعز وبعد انتهاء فترة عمله قرر زيارة عائلته التي تقطن حي المناخ في نفس المديرية، وفور وصوله معبر الدحي الذي يفصل بين مقر عمله وسكنه عند الساعة الرابعة مساء الاثنين أعترضه أفراد نقطة تفتيش مستحدثة تتبع جماعة الحوثي وحليفها السابق الذين حالوا دون السماح له بالوصول إلى زوجته وأولاده.

الزوجة المكلومة تحدثت أيضاً عن دخول زوجها "مهدي" مع أفراد نقطة التفتيش المدججين

بكل أنواع الأسلحة في مشادة كلامية تطورت بعد ذلك حتى وصلت حد قيام أحدهم بإشهار سلاحه نوع "كلاشنكوف" في وجه شريك حياتها وأب أطفالها ثم أطلق النار عليه من الخلف، فأصابه بطلقة رصاص اخترقت ظهره وخرجت من صدره، وسقط على إثرها قتيلا في نفس المكان، ولم يكتفي الجناة بذلك بل اختطفوا جثة الضحية واقتادوها إلى ثلاجة الموتى في إحدى مستشفيات مدينة إب ولم يسلموها لأسرته إلا بعد أربعة أيام من الوساطات والمتابعة المضنية.

5. امرأة وزوجها بمعبر الدحي (المظفر- تعز) :

في يوم السبت الموافق 13 فبراير / شباط 2016 كان معبر الموت وسط حي الدحي بمديرية المظفر غربي مدينة تعز على موعد مع جريمة قتل أخرى كان ضحيتها هذه المرة ربة منزل أربعينية خرجت برفقة زوجها وطفليهما من منزلهم في حي "الهريش" الكائن داخل المناطق المحاصرة داخل المدينة قاصدين منطقة "بير باشا" لجلب بعض احتياجاتهم الضرورية التي بات الحصول وسط الحصار التي تفرضها جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح حينذاك على سكان تعز عموماً ضرباً من المستحيل.

فريق المنظمة بمدينة تعز التقى زوج الضحية "سميرة إسماعيل محمد قاسم" (41) عاماً والذي لخص تفاصيل الواقعة بالقول: "كنت أنا وزوجتي سميرة واثنين من اطفالنا هما خالد ومراد نازلين من جامعة تعز باتجاه منطقة بئر باشا وأثناء وصولنا عند شجرة الطولقة القريبة من نقطة تفتيش جماعة الحوثي وحليفها السابق بمنفذ الدحي عند تمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر، استئذنا من أفراد نقطة تفتيش بالمرور فسمحو لنا وقبل أن نجتاز حاجز التفتيش تم إطلاق النار علينا بكثافة دون سبب ولم يكن هناك أي اشتباكات جانبية".

ووفقا للزوج "عبدالله حمود سليمان زاهر" فإن من أطلق الرصاص عليهم هو "فؤاد علي عثمان" أحد أفراد النقطة، الذي منحهم الأذن بالعبور حيث أصيبت زوجته "سميرة" بطلقة سكنت صدرها فوق القلب تماماً نقلت على إثرها إلى مستشفى "البريهي" القريبة من مكان الواقعة لكنها فارقت الحياة هناك بعد ساعات من وصولها، بينما أصيب هو بطلقة في اليد اليسرى ونجيا طفليهما "خالد" و"مراد" بأعجوبة.

6. بائع قات بنقطة تفتيش الأمجود (شرعب السلام - تعز) :

عند الساعة الحادية عشر والنصف قبل ظهر الأربعاء الموافق 2 أغسطس / آب2017 قتل بائع قات عشريني من أبناء قرية "العاقبة" مديرية فرع العدين بمحافظة إب برصاص مسلحي جماعة الحوثي وحليفه السابق علي عبدالله صالح، أثناء مروره بنقطة تفتيش مستحدثة تابعة لهم في منطقة "الأمجود" بمديرية شرعب السلام محافظة تعز (جنوب غربي البلاد).

فريق المنظمة ألتقى شاهدين كانا متواجدان لحظة حدوث الواقعة هما (ع. م. ك) و(ف. م. س) واللذان أكدا قيام مسلحون يتبعون جماعة الحوثي وحليفها السابق ويتزعمهم الشيخ القبلي "عبدالله محمد عبدالعزيز الكامل" ونجله "عبدالعزيز" بإستيقاف الشاب "ماهر سعيد غالب حسن علي" (20) عاماً عند نقطة تفتيش استحدثها الجناة على الطريق الرابط بين مديرية "فرع العدين" ومنطقة "الأمجود" وذلك أثناء مروره على متن دراجته النارية.

الشهود أفادوا أيضا بأن قائد نقطة تفتيش الشيخ "الكمالي" طلب من الشاب "ماهر سعيد" إعطائه كمية من القات مجانا دون وجه حق، وحينما رفض الأخير الاستجابة لمطالبه باشره أحد مرافقي الشيخ ويدعى "عيسى" بإطلاق عدة رصاصات من سلاح آلي "كلاشنكوف" استقرت طلقتين منها في الرأس وطلقة ثالثة وسط العنق وأسقطته أرضاً مضرجاً بدمائه.

لم يكتفي أفراد نقطة التفتيش بإطلاق الرصاص على جسد "ماهر" بل منعوا المسافرين وبعض أهالي المنطقة الاقتراب منه ومحاولة إسعافه وإنقاذ حياته ثم تركوه ينزف حتى لفظ أنفاسه الأخيرة وفقا لما قاله والده "سعيد غالب حسن علي" (45) عاماً الذي التقاه أيضاً أعضاء فريق الرصد التابع للمنظمة وأخبرهم أنه كان يلحق بأبنه على متن سيارة أخرى في نفس اليوم وعلى ذات الطريق وتفاجأ بجثته ملقية عند نقطة تفتيش "الأمجود" التي استحدثها أحد مشائخ المنطقة المدعوم من جماعة الحوثي والرئيس السابق حينذاك.

كما ذكر والد الضحية أن نجله العشريني "ماهر" كان قادماً على متن دراجته النارية من محافظة تعز قاصداً سوق مركز مديرية "فرع العدين" بمحافظة إب حيث مقر إقامتهم لبيع حمولة قات يعول من وراءها أسرته التي لا يوجد لديها أي مصدر دخل آخر.

7. معلم بنقطة تفتيش أدمات (السبرة- إب) :

واقعة أخرى أقدمت خلالها عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي على قتل سائق دراجة نارية في حاجز تفتيش مستحدث على طريق "أدمات" عند مدخل قرية "حجر" عزلة "الأبروه" مديرية السبرة بمحافظة إب (وسط البلاد) أثناء عودته إلى منزله ظهر الأحد 19 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

تتلخص الواقعة حسب بلاغ مقدم من (ع. ص. غ) أحد أقارب الضحية في قيام عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي يتزعمها المدعو "عماد سيف سعيد البريهي" باستحداث عدة نقاط وحواجز تفتيش على مداخل قرية حجر عزلة "الأبروه" مديرية السبرة التابعة لمحافظة إب ، بينها نقطة تفتيش "أدمات" التي اعترضت طريق المواطن "عبدالرقيب صالح غلاب الشرعبي" (39 عاماً) ظهر الأحد 19 نوفمبر / تشرين الثاني 2017 أثناء عودته من سوق شيشة البحر على متن دراجته النارية قاصداً منزله ومصطحبا بعض احتياجات أسرته الصغيرة المكونة من زوجة وثلاث بنات وطفل وحيد، حال افراد نقطة تفتيش دون وصوله إليهم وقتلوه بدم بارد تحت ذريعة عدم توقفه للتفتيش.

الشاهدان على الواقعة (م. ع. غ) و(ز. س. ع) ذكرا في إفادتهما أن الشاب "عبد الرقيب الشرعبي" كان عائداً من سوق "شيشة البحر" بمديرية التعزية الواقعة بين حدود محافظتي (تعز- إب) مستقلا دراجته النارية قاصداً منزله في قرية حجر ، وفور وصوله نقطة تفتيش (المحوى) على طريق "أدمات" قرب مدخل قرية حجر عند تمام الساعة الثانية عشر ظهر الأحد، أثناء تواجد مسلحين حوثيين يقودهم "عماد البريهي" وجه الأخير سلاحه نوع "كلاشنكوف" نحو "الشرعبي" وأطلق عدة رصاصات من الخلف أصابت اليد اليمنى للضحية فتوقف على إثرها، ثم تبعه الجاني بثلاث رصاصات أخرى استقرت وسط رأسه وأردته قتيلا على الأرض.

لـم يكتفـي الجانـي بذلـك بـل هاجـم مـع باقـي أفـراد عصابتـه جثمـان الضحيـة وقامـوا بتفتيـش كل مـا بحوزتـه مـن أكيـاس تحتـوي بعـض الأغـراض المنزليـة مـن فواكـه وخضـروات، كمـا فتشـوا ثيـاب المجنـي عليـه بحثـاً عـن أي مبالـغ نقديـة أو مقتنيـات أخـرى لسـرقتها وعندمـا لـم يجـدوا شـيء مـن ذلـك لاذوا بالفـرار- طبقـا لمـا ورد فـي إفـادة الشـاهدين .

كمـا تضمنـت الأقـوال والإفـادات التـي اسـتمع لهـا فريـق المنظمـة معلومـات تؤكـد أن الضحيـة "الشـرعبي" كان يعمـل خطيبـاً لمسـجد قريـة "حجـر" إلـى جانـب عملـه مدرسـاً لمـادة اللغـة العربيـة فـي المنطقـة وقـد عـرف بحسـن أخلاقـه وأمانتـه وحسـن تعاملـه مـع كل أبنـاء قريتـه وحبـه لفعـل الخيـر ولـم يكـن لـه أي توجـه أو انتمـاء سياسـي، وسـبق أن أعتـرض علـى مـا تقـوم بـه جماعـة الحوثـي مـن اسـتحداث لنقـاط وحواجـز تفتيـش داخـل وفـي محيـط قريتـه التـي هـي فـي غنـى عنهـا، سـيما وأنهـا لا تشـهد أي نزاعـات أو مواجهـات مسـلحة.

وسـبق أن تلقـى الضحيـة تهديـدات عـدة تـارة بالتصفيـة وأخـرى بالاختطـاف مـن قبـل قيـادات وعناصـر جماعـة الحوثـي هنـاك، حتـى انتهـى بهـم الأمـر إلـى قتلـه، وكان أبنـاء المنطقـة قـد تحركـوا فـور الحادثـة إلـى مـكان وقوعهـا وقامـوا بملاحقـة الجانـي "عمـاد البريهـي" بعـد هروبـه مـع عصابتـه وبعـد البحـث والتحـري تمكنـوا مـن إلقـاء القبـض علـى بعـض أفـراد العصابـة الذيـن اعترفـوا بـكل تفاصيـل الجريمـة واشـتراكهم فيهـا بينمـا لا يـزال قائـد نقطـة التفتيـش والمسـؤول الأول عـن ارتكابهـا حـراً طليقـاً ويحظـى بحمايـة قيـادات جماعـة الحوثـي فـي المنطقـة حتـى لحظـة كتابـة التقريـر.

8. شقيقان بنقطة تفتيش عيدان (القفر- إب) :

فـي واقعتيـن منفصلتيـن أقـدم أفـراد نقطـة تفتيـش اسـتحدثتها جماعـة الحوثـي عنـد المدخـل الغربـي لمدينـة "رحـاب" مركـز مديريـة القفـر بمحافظـة إب (وسـط البـلاد) علـى ارتـكاب جريمتـي قتـل مـع سـبق الإصـرار والترصـد بحـق شـقيقين بعـد التعـدي علـى أملاكهمـا المجـاورة للنقطـة التفتيـش والبنـاء فيهـا دون أي وجـه حـق أو حتـى مجـرد إشـعار المالـك الحقيقـي قبـل البنـاء.

وفقـا لمـا جـاء فـي أقـوال وإفـادات ذوي الضحايـا وبعـض الشـهود علـى الواقعـة بينهـم (ي. س. م) و(ف. ن. م) فـإن المدعـو "خليـل علـي عبـده شـعيب" المكنـى بـ"أبـو قفـري" وقائـد نقطـة التفتيـش التـي اسـتحدثتها جماعـة الحوثـي فـي منطقـة "عيـدان" علـى المدخـل الجنوبـي لمدينـة "رحـاب" بمديريـة القفـر محافظـة إب، قـام ببنـاء غرفـة سـكن لأفـراد نقطـة التفتيـش ومحـلات تجاريـة فـي أرضيـة مجـاورة تعـود ملكيتهـا للمواطـن "مـراد غالـب عبـادي المـرادي" (33) عامـاً، ورغـم المحـاولات المتكـررة من

قبل الأخير لمنع السطو على أملاكه إلا أن قائد نقطة التفتيش لم يأبه لمطالب المالك الشرعي.

بعد ذلك وتحديداً عند تمام الساعة الحادية عشر قبل منتصف ليلة الأحد الموافق 11 فبراير / شباط 2018 أثناء عودة صاحب الأملاك المنهوبة "مراد غالب عبادي" قاصداً منزله عقب مشاركته عرس أحد أصدقائه في "بيت المرغمي"، وقبل وصوله إلى نفس نقطة التفتيش نصب أفرادها بقيادة المدعو "أبو قفري" كمين للمذكور وباشروا إطلاق الرصاص عليه حتى أردوه قتيلاً، وللتغطية على جريمتهم زعموا أنه كان ينوي استهدافهم ومهاجمتهم.

انتهى الجناة من ارتكاب جريمتهم ثم ذهبوا إلى والد وشقيق المجني عليه المختطفين لديهم منذ أشهر، وطالبوهما بالتنازل عن دم ابنهم الضحية مقابل الإفراج عنهما وعدم ملاحقتهما، إلاّ أن ذلك العرض قوبل بالرفض، ومن باب تهدئة الوضع وامتصاص غضب أهالي المنطقة التي ينتمي إليها "المرادي" أطلقت جماعة الحوثي سراح والده وشقيقه في وقت لاحق دون قيد أو شرط .

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل أقدم الجناة أنفسهم بعد (41) يوما فقط على قتل الشقيق الأكبر للضحية الذي أطلق سراحه مؤخرا وذلك أثناء مروره من نقطة التفتيش ذاتها وتحت نفس الذريعة التي بررروا بها جريمتهم الأولى وهي أنه جاء لمهاجمتهم والانتقام لشقيقه، وورد ضمن إفادة (أ. غ. ع) أحد أقارب الضحية أن المدعو "خليل علي عبده شعيب" قائد نقطة التفتيش "عيدان" التابعة لجماعة الحوثي بمركز مديرية القفر شمال غرب مدينة إب، أطلق عدة رصاصات من سلاحه نوع (كلاشنكوف) على المواطن "محمد غالب عبادي المرادي" (36) عاماً وأرداه قتيلا، أثناء مروره في نقطة تفتيش (عيدان) مساء الخميس الموافق 22 مارس / أذار 2018، مدعياً أن الضحية كان قادماً لمهاجمتهم والانتقام لشقيقه "مراد".

9. سائق دينا بنقطة تفتيش غربان (خمر - عمران) :

عند الساعة الثالثة عصر الجمعة الموافق 29 مارس / أذار 2019 كانت نقطة التفتيش التي استحدثتها جماعة الحوثي المسلحة بمنطقة "غربان" مديرية خمر في محافظة عمران (شمال اليمن) مسرحاً لجريمة قتل أخرى ارتكبها قائد نقطة التفتيش المدعو "سلطان صباح الغرباني" المكنى بـ (ابو علي الغرباني) أحد المتنفذين الموالين لجماعة الحوثي، بحق "سلطان علي علي ظفران" (39) عاماً سائق "دينا" من الطبقة الكادحة بسبب رفضه دفع إتاوات غير قانونية، وذلك في استهتار واضح بأرواح ودماء الأبرياء.

(س. هـ .م) أحد أقارب الضحية لخص الواقعة في شكوى مكتوبة تقدم بها للمنظمة مفادها أن "سلطان الغرباني" قائد نقطة التفتيش المستحدثة على خط (غربان – وادي حثية) بمديرية خمر محافظة عمران استوقف عصر الثلاثاء المواطن "سلطان علي ظفران" أثناء مروره بسيارته "دينا" نوع "مستبو شي" وبرفقة طفليه "علي" و"فضل" اللذان لم يبلغ العقد الأول من العمر وبسبب عدم دفعه اتاوات غير قانونية لقائد وأفراد نقطة التفتيش أطلقوا عليه الرصاص وأردوه قتيلا أمام طفليه.

وبحسب الشاهدين (ب. ص. غ) و(أ. ح. ص) فإن القيادي الحوثي "ابو علي الغرباني" قام مع باقي أفراد نقطة التفتيش بمطاردة "سلطان طفران" أثناء قيادته لسيارته "دينا" التي ينقل بها الحطب من الوادي ويعتمد عليها كمصدر وحيد لإعالة أسرته حيث باشروا بإطلاق الرصاص على الإطارات حتى تم إعطابها مما أضطر السائق إلى النزول منها وإعلان استسلامه لقائد وأفراد نقطة التفتيش ثم ترجاهم أن لا يطلقوا عليه الرصاص أمام طفليه حتى لا يتم ترويعهم.

لكن المدعو "أبو علي الغرباني" وبكل برود أشهر سلاحه الكلاشنكوف وأطلق عليه ثلاث رصاصات اخترقت رصاصتين منها صدر الضحية بينما سكنت الرصاصة الثالثة راسه وأسقطه قتيلا في حضرة صغيريه اللذان وقفا متسمران مذهولان لا يجدا أي تفسير لما حدث أمامهما من مشهد دموي ذهب ضحيته عائلهما الوحيد ومحال أن يفارق ذاكرتهما.

وتلافيا لما اعتبرته جماعة الحوثي خطأ شخصي وامتصاصاً للغضب الشعبي والسخط المجتمعي الذي أثارته هكذا جريمة قتل متعمدة ومكتملة الأركان، قامت الجماعة بإيداع الجاني قائد نقطتها المستحدثة السجن العام في عمران، ثم ذهبت لتحكيم أهالي المجني عليه مقابل أن يتم دفن جثمانه كخطوة أولى على طريق دفنها ملف القضية برمتها.

10. تاجر بنقطة تفتيش شوحطة (غمر - صعدة) :

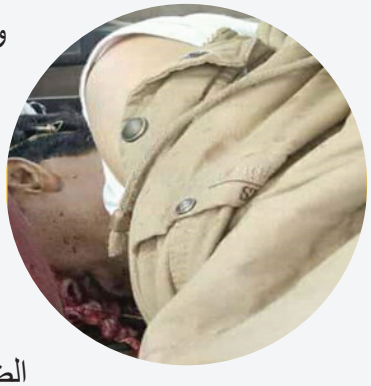

وعند تمام الساعة العاشرة صباح الجمعة الموافق 8 نوفمبر / تشرين الثاني 2019 أقدم مسلحو جماعة الحوثي على قتل تاجر أثناء مروره بسيارته من نقطة تفتيش مستحدثة تابعة للجماعة بمنطقة "شوحطة" مديرية غمر محافظة صعدة (أقصى شمال اليمن) وذلك بشكل متعمد وغادر بعد تفتيشه والسماح له بالعبور.

جاء في بلاغ مقدم لفريق المنظمة من (ع. ع. م) أحد أقارب الضحية أن افراد نقطة التفتيش التي استحدثتها جماعة الحوثي

على طريق منطقة "شوحطة" بمديرية غمر محافظة صعدة، استوقفوا الشاب (يحيى علي حمدان بهيس" (24) عاماً أثناء مروره بسيارته الخاصة من نقطة تفتيش عند الساعة العاشرة صباح الجمعة بتهمة حيازة المخدرات، ثم قاموا بتفتيشه وعندما لم يجدوا معه شيء منحوه الأذن بالعبور وقبل أن يقطع مسافة طويلة أطلقوا عليه الرصاص من أسلحة رشاش ومعدلات، اخترقت بعضها مؤخرة رأسه وخرجت من الأمام وأردته قتيلا على الفور.

وبحسب أقوال وإفادات الشهود الذين قابلهم الفريق بينهم (ف. ح. م) و(ع. م. غ) فإن أفراد نقطة تفتيش الحوثية المستحدثة لم يكتفوا بقتل الضحية بل قاموا بسحل جثته واحتجازها لأيام وبعدها ساوموا أسرته بالتنازل عن القضية ودم أبنهم مقابل تسليمهم جثمانه، بينما تتهم الأسرة الهاشمي "عبدالله الهياس" وهاشمي آخر من آل الهطفي لم يذكروا اسمه بالإضافة إلى القيادي الحوثي المدعو "أبو حسين الشنيفي" وثلاثتهم ليسوا من أبناء مديرية غمر، وتجمع رجال قبائل "آل حسين" التي ينتمي لها "بهيس" عقب ارتكاب الجريمة بحقه ثم اتجهوا الى مكان وقوعها لكن الجناة كانوا قد لاذوا بالفرار قبل وصولهم.

الضحية "يحيى بهيس" كان يعمل تاجراً إلى جانب كونه أحد الوجاهات والشخصيات الاجتماعية المؤثرة داخل منطقته وصنف خلال الفترة التي قضاها من عمر الحرب الأخيرة الدائرة في اليمن ضمن أبرز المخالفين لجماعة الحوثي فكرياً وطائفياً والمناوئين لها سياسياً على مستوى مديرية غمر بل ومحافظة صعدة، وهو ما دفع بعناصر من نفس الجماعة إلى تصفيته عند إحدى حواجز التفتيش المستحدثة - وفقا لما ورد في أقوال أهالي الضحية والشهود الموثقة.

11.طالب بنقطة تفتيش الزيلة (قعطبة - الضالع) :

عند الساعة الواحدة بعد ظهر السبت الموافق 22 أغسطس / آب2020 وفي نقطة تفتيش "الزيلة" التي استحدثتها جماعة الحوثي الانقلابية شمال مريس بمديرية قعطبة محافظة الضالع (جنوب البلاد) تعرض طالب من أبناء مديرية القفر محافظة إب لعدة رصاصات معدل رشاش عيار 7/12 أطلقها أفراد نقطة تفتيش عليه أثناء مروره بجوار نقطة التفتيش والتي أنهت حياته دون سبب يذكر .

واستناداً إلى إفادات أهالي الضحايا والشهود الموثقة بينهم (م. ص. ع) و (ع. ص. م) فإن الشاب "معتز محمد صالح علي الوادعي" (19) عاماً أنهى اختبارات الشهادة الثانوية ويعمل منذ قرابة عام في محطة المريسي للوقود بمديرية

قعطبة من أجل تغطية نفقات دراسته ومساعدة والده في توفير احتياجات البيت.

وفي يوم السبت عند الساعة الواحدة بعد الظهر وبينما هو عائد من مقر عمله قاصداً زيارة أهله في القفر بمحافظة إب عبر طريق "العود" وأثناء مروره بدراجته النارية جوار نقطة تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي بمنطقة "الزيلة" شمال مريس وسلمت إدارتها لأحد قياداتها بمدينة دمت المدعو "ابو حسين الحلقبي" أطلق أحد افراد نقطة تفتيش النار على الضحية من سلاح ثقيل نوع (رشاش/7/12) مما أسفر عن إصابته بطلقتين في الظهر أسقطته قتيلا على الفور.

وذكر (ع. غ. ع) شاهد ثالث على الواقعة أن الشاب "معتز الوادعي" وهو في طريقه لزيارة عائلته في قفر إب تفاجئ بوجود نقطة تفتيش مستحدثة بمنطقة الزيلة القريبة من مريس لا يعلم حتى الجهة التي تتبعها وتفادياً للوقوع في نفس الاشكالية التي يعترض لها دائماً خلال سفره وتنقلاته عند هكذا نقاط، أدار عجلة دراجته النارية إلى الخلف محاولاً الرجوع، فكانت رصاصات أفراد نقطة التفتيش أسرع منه حيث اصابته في الظهر وأسقطته أرضاً مضرجاً بدمائه وأثناء وصولهم إليه كان قد فارق الحياة.

12. طفل بنقطة تفتيش أبو هاشم (رداع - البيضاء) :

وعند الساعة الثانية بعد ظهر الثلاثاء الموافق 14 إبريل / نيسان 2020 أقدم أفراد نقطة تفتيش "أبو هاشم" الواقعة عند المدخل الشرقي لمدينة رداع محافظة البيضاء والتابعة لجماعة الحوثي على إطلاق وابل من الرصاص بشكل عشوائي على جموع المسافرين الذين تم إيقافهم للتفتيش، بحجة عدم تقيدهم بتعليمات وتوجيهات أفراد النقطة.

وطبقا لإفادة (أ. ح. ع) و (أ. ع. ج) الشاهدين على الواقعة الذين التقاهما فريق المنظمة فقد تزامن ذلك مع مرور الطفل "حنظلة محمد محسن القشمري" (17) عاماً على متن دراجته من نقطة التفتيش ذاتها مما أسفر عن إصابته بطلقة رصاص سكنت جنبه الأيمن ونقل على إثرها إلى إحدى مستشفيات العاصمة صنعاء لتلقي العلاج نظراً لحالته الحرجة، والضحية من حارة "الشوكية بمدينة رداع.

ثانيا: نماذج وقائع
ارتكبتها تشكيلات خارج الدولة:

RIGHTS RADAR

1. مسافر بنقطة تفتيش دار الهيثم (دار سعد - عدن) :

عند الساعة الثالثة عصر الخميس الموافق 19 يناير / كانون الثاني 2017 قتل أحد أبناء محافظة تعز القادم من مدينة مأرب برصاص مسلحين يتبعون قوات الحزام الأمني وذلك أثناء مروره من إحدى نقاط التفتيش المستحدثة بمديرية "دار سعد" في العاصمة المؤقتة عدن (جنوب البلاد).

ووفقا لرواية شقيق الضحية الذي التقاه فريق المنظمة بمدينة تعز فإن "عمران عبدالله الصبري" (31) عاماً كان مع (18) أخرين من زملائه الملتحقين بالشرطة العسكرية بمأرب في طريقهم لزيارة أهاليهم بتعز وأثناء مرورهم بنقطة تفتيش "دار الهيثم" القريبة من المدينة الخضراء بمديرية دار سعد وسط العاصمة المؤقتة عدن والتابعة لقوات الحزام الأمني، استوقف افراد نقطة التفتيش باص الأجرة الذي يقلهم ثم قاموا بتفتيشهم ورمي أدواتهم ومقتنياتهم على الخط بصورة مهينة.

"معاذ الصبري" ذكر للفريق أن شقيقه "عمران" لم يتقبل الإهانات التي وجهت لهم من قبل أفراد نقطة تفتيش وعند اعتراضه على الاسلوب الذي تم التعامل به مع أدواتهم خلال عملية تفتيشها قام أحد أفراد نقطة التفتيش الانتقالية بصفع شقيقه في وجهه، فرد عليه الأخير بالمثل، وفجأة تدخل شخص آخر من أفراد نقطة التفتيش وأشهر سلاحه ثم أطلق النار على "عمران" واصابه برصاصة في بطنه أسقطته أرضاً.

بعدها تم اسعاف المصاب "عمران الصبري" إلى مستشفى الفيوش ونظراً لحالته الحرجة الناجمة عن إصابته الخطيرة، تم نقله إلى مركز أطباء بلا حدود في الشيخ عثمان وتوفي هناك داخل قسم العمليات ثم نقلت جثته إلى ثلاجة الموتى في مستشفى الجمهورية بعدن.

2. مسافر بنقطة تفتيش كتائب ابو العباس (المعافر - تعز) :

في يوم الاثنين الموافق 27 نوفمبر / تشرين الثاني 2018م وبينما كان "صدام محمد صدام" عائداً من مدينة المخا مع (7) من زملائه الملتحقين باللواء التاسع عمالقة بجبهة الساحل الغربي قاصدين زيارة أسرهم بمدينة تعز، مروا على عدة نقاط وحواجز أمنية حتى وصلوا إلى نقطة تفتيش استحدثتها "كتائب أبو العباس" المنشقة عن اللواء 35 مدرع في منطقة "البيرين" جنوب غربي تعز حيث استوقفهم أفراد نقطة التفتيش وطلبوا منهم تسليم أسلحتهم المرخصة، وبعد الاستجابة لطلبهم باشروا إطلاق الرصاص على "صدام" من الخلف وأردوه قتيلا.

وخلال مقابلة أجراها معه فريق المنظمة روى (ع. س. ق) أحد الشهود على الواقعة تفاصيل ما حدث في نقطة التفتيش قائلاً :"وصلنا نقطة التفتيش الأمنية التابعة لكتائب أبو العباس بمنطقة البيرين وكانت الساعة تشير إلى 11 ليلاً فقام أفراد نقطة التفتيش بالتحقيق معنا ووجهوا لنا بعض التساؤلات عن وجهتنا والجهة القادمين منها..؟! فأجبنا عليها ثم طلبوا منا تسليم أسلحتنا لكننا رفضنا ذلك باعتبارها أسلحة مرخصة ونتبع أحد ألوية الحكومة".

يتابع الشاهد: "طلبوا منا بعد ذلك الانتظار قليلاً حتى يتواصلوا مع قيادة الكتائب لأخذ أذن لنا بالمرور وأثناء الانتظار نزل زميلنا صدام من السيارة وجلس ثم استلقى على ظهره مسترخياً بجانب أفراد نقطة التفتيش بعد أن أنهكه التعب وظل على ذلك الحال قرابة ساعتين ونحن نتفاوض مع أفراد نقطة التفتيش من أجل السماح لنا بالمرور".

ويضيف :"عند الساعة الواحدة والنصف ليلاً طلب أفراد نقطة التفتيش من زميلنا صدام تسليم سلاحه وأن يستقل السيارة فاستجاب لطلبهم وسلم السلاح ثم أتجه إلى السيارة وبمجرد فتحه الباب باشره أفراد نقطة التفتيش برصاصتين من الخلف اصابته إحداها في الظهر والأخرى في الفخذ وسقط قتيلاً على الفور وكانوا قد سحبوا علينا جميعاً اسلحتنا الشخصية.

3. سائقا شاحنة بنقطة تفتيش الرباط (الحوطة - لحج) :

في الأول من سبتمبر / أيلول 2019م كشفت إدارة البحث الجنائي بمحافظة لحج عن العثور على جثتين مرميتين خلف محطة السعيدي القريبة من نقطة تفتيش "الرباط" الأمنية بمديرية تبن، وأكدت عبر تصريح رسمي تداولته وسائل إعلام محلية وخارجية أن المعلومات الأولية تشير إلى أن الجثتين تعودا لشخصين من المحافظات الشمالية لم تعرف هويتهما بعد وتم نقلهما من قبل موظفي الإدارة إلى ثلاجة مستشفى أبن خلدون بالمحافظة، مرفقة في نفس الوقت صورة للجثتين ويظهر عليهما آثار رصاص ودماء.

كانت تلك المعلومات كافية كي يتحرك فريق المنظمة بمحافظة لحج من أجل تقصي الحقائق والوقوف على تفاصيل الواقعة وتوثيقها حيث التقى (م. أ. و) أحد أقارب الضحايا القادم من شمال اليمن والذي أكد أن الجثتين تعود لـ "عزيز أحمد علي الزوار" (38) عاماً و"ماجد أحمد ملاطف الزوار" (40) عاماً وكلاهما ينتميان لقرية "بيت الزوار" عزلة "بني سليمان" مديرية الحيمة الخارجية بمحافظة صنعاء، وكانا يعملان سائقان لشاحنات نقل بضائع من ميناء عدن إلى عدة محافظات يمنية بينها صنعاء ومأرب.

بعد الاستماع لأقوال عدد من الشهود على الواقعة بينهم (ع. أ. أ) و (ع. س. خ) ثبت لفريق المنظمة أن مسلحين من قوات الحزام الأمني داهموا عند الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر

الاربعاء الموافق 28 أغسطس / آب2019 "مطعم السلام" بمديرية "دار سعد" في العاصمة المؤقتة عدن حيث كان يتواجد "عزيز الزوار" و"ماجد ملاطف" لتناول وجبة الغذاء، ثم قاموا بالاعتداء عليهما بأعقاب البنادق أمام مرأى جميع المتواجدين داخل المطعم واقتيادهما على متن طقم باتجاه مقر اللواء الخامس حزام أمني ومصادرة شاحنتيهما المركونة أمام المطعم.

وبحسب الشهود المتواجدين أثناء مداهمة المطعم واعتقال الضحيتين فإن "عزيز الزور" وابن عمه "ماجد ملاطف" كانا يستغيثان ويستنجدان بالحاضرين أثناء الاعتداء عليهما بالضرب من قبل جنود الحزام الأمني ويصرخان بأعلى الصوت (نحن يمنيين.. نحن إخوتكم .. ما الذي فعلناه حتى نستحق كل هذا؟!!) لكن ذلك كله لم يجدي نفعاً ولم يشفع لهم أمام تلك القلوب المتحجرة المشحونة بثقافة الكراهية والعنف تجاه كل شيء له ارتباط بشمال اليمن.

واستناداً إلى معلومات موثقة تحصل عليها فريق المنظمة وتحقق منها فإن الخاطفين هم من أفراد نقطة التفتيش الأمنية المستحدثة وسط شارع الرباط بمديرية تبن عند المدخل الشمالي للعاصمة المؤقتة عدن وأن اختطاف الضحيتين جاء بعد رصد تحركاتهما بالتزامن مع الانقلاب الذي قادته القوات التابعة للمجلس الانتقالي على شرعية الرئيس هادي في العاصمة المؤقتة عدن وبعض المحافظات الجنوبية آنذاك وما رافقها من اشتباكات ومواجهات مع ألوية الحماية الرئاسية وبعض الوحدات الأمنية التابعة للحكومة الحكومة والتي انتهت بمغادرة رئيس الحكومة وباقي أعضائها وانسحاب القوات التابعة لها إلى محافظتي مأرب وشبوة وأطراف محافظة أبين.

سبق ذلك حملة تحريضية واسعة النطاق ضد أبناء المحافظات الشمالية المتواجدين في العاصمة المؤقتة عدن وباقي المحافظات الجنوبية، والتي سرعان ما تحولت إلى أعمال وممارسات عدائية جسدتها حملات الاختطاف والتهجير والتصفية التي طالت المئات منهم بدوافع انتقامية وبناء على الهوية الشخصية والانتماء المناطقي كان من ضمن ضحاياها "عزيز الزوار" وقريبه "ماجد الزوار" ولا زالت مستمرة حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

صور فوتوغرافية لجثتي "عزيز" و"ماجد" تداولها نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي وحصل فريق المنظمة على بعضها أظهرت تعرضهما للتصفية الجسدية رمياً بالرصاص من مسافة صفر والتمثيل بجثتيهما من خلال توجيه عدة طعنات لها بآلات حادة، فضلاً عن التعذيب الجسدي الذي تعرضا له عقب اختطافهما والتي بدت آثاره واضحة على جثتيهما فور العثور عليها.

كما حصل الفريق على مقطع مسرب التقطته إحدى كاميرات المراقبة والذي رصد قيام ثلاثة عناصر من اللواء الخامس التابع لقوات الحزام الأمني وهم يعتدون على الضحيتين قبل اختطافهما وتصفيتهما بصورة بشعة خلف محطه السعيدي القريبة من مقر اللواء وعلى بعد (40) متر فقط من "نقطة تفتيش الرباط" التابعة للقوات ذاتها في محافظة لحج .

4. مواطن بنقطة تفتيش وادي معادن (طور الباحة - لحج) :

عند الساعة التاسعة مساء الثلاثاء الموافق 18 أغسطس / آب2020 قتل أحد الركاب المسافرين برصاص أحد أفراد قوات ما يسمى اللواء الرابع حزام أمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا وذلك إثر عملية إطلاق نار عشوائي على السيارة التي تقل الضحية تحت ذريعة عدم توقفها وامتثالها للتفتيش عند نقطة تفتيش استحدثتها في مديرية طور الباحة محافظة لحج (جنوب البلاد).

استمع فريق المنظمة لإفادات بعض الشهود على الواقعة بينهم (ع. م. س) و (ف. ث. أ) وخلص إلى أن المواطن "متعب سعيد قائد" (30) عاماً كان راكبا في المقعد الإمامي لسيارة "أنيف سعيد ثابت" القادمة من مديرية طور الباحة باتجاه مديرية حيفان التابعة لمحافظة تعز وأثناء مرور السيارة بوادي معادن اعترضتهما نقطة تفتيش مستحدثة من قبل قوات اللواء الرابع حزام أمني.

وأفاد الشهود الذين كانوا ضمن ركاب السيارة بأن السائق لم ينتبه لنقطة التفتيش وتجاوزها بأمتار، فقام أفرادها بإطلاق وابل من الرصاص العشوائي على السيارة أصابت إحداها الضحية الذي كان يجلس في المقعد الأمامي المجاور للسائق وأردته قتيلا على الفور ولم يتم القبض على الجناة حتى لحظة كتابة التقرير أو حتى مجرد فتح محضر تحقيق في القضية.

5. مغترب بنقطة الفرشة (طور الباحة- لحج) :

الشاب "عبدالملك أنور أحمد السنباني" (30) عاماً أحد أبرز ضحايا نقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها التشكيلات الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عند المدخل الشمالي للعاصمة المؤقتة "عدن" وعلى طول الخطوط والطرق الرئيسية التي تربط جنوب اليمن بشماله مروراً بمحافظتي "لحج" و"الضالع" وتعتبر هذه الواقعة من الجرائم المشهودة "المركبة" والمكتملة الأركان، حيث تعرض الضحية لثلاثة جرائم مختلفة في نفس الزمان والمكان بدأت بقطع طريقه واختطافه وانتهت بنهب وسرقة متعلقاته و"قتله".

الروايات التي استمع لها فريق المنظمة تفيد بأن الشاب "عبدالملك السنباني" الذي ينتمي لقرية "سنبان" مديرية "ميفعة عنس" محافظة ذمار شمال اليمن، والحاصل على الجنسية الأمريكية، وصل مطار عدن الدولي عند الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة الأربعاء الموافق 8 سبتمبر/ أيلول 2021 قادماً من الولايات المتحدة الامريكية عبر مطار (دبي- القاهرة) بعد (7) سنوات غربة قضاها هناك في العمل واستكمال دراسته، ثم غادر العاصمة المؤقتة الساعة الثامنة من صباح نفس اليوم متجهاً صوب صنعاء حيث تقطن عائلته عبر طريق (لحج – تعز) من جهة الصبيحة.

كما تبين للفريق من خلال إفادة بعض الشهود بينهم (خ. م. ح) و(س. ع. ن) وكذلك الوثائق التي تم الحصول عليها بأن أفراد من اللواء التاسع صاعقة الموالي لـ (لمجلس الانتقالي الجنوبي استوقفوا سيارة نوع تاكسي كانت تقل الشاب "السنباني" عند تمام الساعة العاشرة صباح نفس اليوم فور وصوله نقطة عسكرية تابعة لهم في منطقة الفرشة باتجاه مديرية طور الباحة بمحافظة لحج، حيث قاموا باختطافه من داخل السيارة بالقوة تحت ذريعة التحقيق معه بتهمة الانتماء لجماعة الحوثي التي غادر اليمن قبل انقلابها على الحكومة.

وبين الساعة (11صباحا – 12ظهرا) ظل أفراد النقطة المشؤومة ينهالون على الشاب "السنباني" ضرباً بأعقاب البنادق وركلاً بالأرجل بسبب رفضه الانصياع لأوامرهم والامتثال للتحقيق بتهم لا علاقة له بها، ثم قاموا بتكبيل يديه إلى الخلف وكذلك رجليه واقتادوه بعدها مع سائق السيارة التي كان يستقلها إلى سجن سري يتبع قيادة اللواء التاسع صاعقة بمنطقة رأس عمران في أطراف العاصمة المؤقتة عدن والذي يبعد بحوالي (70) كيلو متر تقريباً عن النقطة التي اعترضتهما.

معظم الروايات التي وقف عليها الفريق ترجح القول بأن "السنباني" توفي قبل غروب شمس اليوم الذي وصل فيه إلى أرض الوطن وذلك متأثراً بأعمال التعذيب وإصابته ببعض طلقات الرصاص خلال فترة احتجازه داخل سجن "رأس عمران" التابع للواء التاسع صاعقة التي لم تتجاوز 6 ساعات فقط من لحظة اختطافه، حيث تم إيصال جثته عند الساعة السادسة مساء اليوم ذاته إلى مستشفى البريقة ومنها نقلت بعد حوالي ساعة إلى ثلاجة الموتى بمستشفى الجمهورية في عدن حسب وثيقة استلام الجثة

وطلب إجراء الفحص الطبي المحرر من قبل ضابط البحث الجنائي لدى المستشفى.

بعدها بيوم واحد وتحديداً الخميس الموافق 9 سبتمبر/أيلول 2021 نشرت صحيفة الأيام بعددها رقم (7208) خبراً عن اعتقال "السنباني" بصفته قيادي حوثي أثناء مروره في نقطة تفتيش على طريق (لحج - تعز) قادماً من الولايات المتحدة الامريكية وبحوزته مبلغ مالي بالعملة الصعبة الدولار دون تحديد قيمته ومقداره، مستندة في ذلك لتصريح المستشار الإعلامي للسلطة المحلية بمديرية طور الباحة "جلال السويسي" والذي تضمن توضيحات حول إجراءات القبض على المجني عليه مع صور فوتوغرافية التقطت له أثناء اقتياده مكبل اليدين فوق طقم تابع لأفراد النقطة.

وهو ما تناقلته وسائل إعلام مرئية ومقروءة تابعة أو موالية لما يسمى "المجلس الانتقالي" الجنوبي التي قدمت الموضوع وكأنه إنجاز أمني فريد ونوعي يحسب لنقطة التفتيش التابعة للواء الـ (9) صاعقة بقيادة العميد "فاروق الكعلولي" وأفراد النقطة الذين نشرت صور ثلاثة منهم، بينما اعتبره صحافيون يمنيون أخرون بمثابة خطوة استباقية على طريق تضليل الرأي العام وقلب وتزوير الحقائق المتعلقة بالواقعة والتي تثبت تورط مسلحو الانتقالي بقتل مسافر يمني جديد بناء على الهوية وبدوافع مناطقية بحتة.

ونشر نشطاء يمنيون عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر) و(فيس بوك) صوراً قالوا أنها سربت عبر بعض أهالي "الخاطفين" التقطت للمجني عليه منذ مغادرته مطار عدن من بينها صورة يظهر فيها وهو واقفاً أمام أحد باصات النقل في إحدى فرز النقل، مستشهدة بذلك على قيام بعض أفراد العصابة التابعة للمجلي الانتقالي برصد تحركات الضحية المغدور به وإرسالها لأفراد النقطة التي اعترضت طريقه على غرار ما حدث مع ضحايا سابقين قتلوا بذات الطريقة في نقاط وحواجز التفتيش المنتشرة على طول الطرق والخطوط الرئيسية التي تربط جنوب اليمن بشماله.

كما تداول نشطاء اخرون مقطع فيديو لشهادة سائق السيارة التي استقلها "السنباني" أثناء استجوابه من قبل أحد المحققين التابعين للنقطة ذاتها والتي ذكر فيها أن المجني عليه كان يعاني من حالة اضطراب نفسي وهو ما بدا واضحاً من خلال النقاش والحوار الذي دار بينهما منذوا صعوده سيارته وحتى لحظة وصولهما النقطة العسكرية التي أعتقد الضحية أن أفرادها عبارة عن قطاع طرق يريدون نهب أمواله وكان خائفاً جداً من قيامهم بقتله كما حدث لبعض المسافرين عبر تلك النقاط الخارجة عن القانون - طبقاً لما ورد في شاهدة السائق.

واعتبر النشطاء وكذلك أعضاء الفريق القانوني للمجني عليه بأن شهادة سائق السيارة مطعون في مصداقيتها وتندرج ضمن الاعترافات التي انتزعها الجناة تحت تهديد السلاح في محاولة مفضوحة لحرف القضية عن مسارها، وتزييف الحقيقة، بل وطالبوا بإدراج السائق الذي استأجره الضحية ضمن قائمة المتهمين المطلوبين للعدالة على ذمة تلك الجريمة التي قالوا بأنها أصبحت قضية رأي عام نظراً لطبيعة وظروف ارتكابها، وحدوث مستجدات في إجراءات التحقيق القانونية من شانها تعيق الوصول لتحقيق العدالة وانفاذ القانون تجاه مرتكبيها.

نتائج تقرير الطبيب الشرعي المكلف بفحص جثة المجني عليه "عبدالملك السنباني" الذي تسلم الفريق القانوني المكلف من قبل أسرته بمتابعة القضية على صورة منه كشف هو الأخر عن وجود آثار تعذيب وضرب مبرح في أنحاء متفرقة من جسده بالإضافة إلى رصاصتين اخترقت إحداها بطنه بينما استقرت الأخرى قدمه اليسرى، فضلاً عن تعرضه لضربة قوية بجسم صلب أسفل العمود الفقري والذي اصابته بشلل جزئي وأقعدته عن الحركة تماماً.

وذكر الفريق القانوني للمجني عليه في بيان صادر عنه بتأريخ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 رئيس النيابة الجزائية بالعاصمة المؤقتة عدن خلال جلسة التحقيق المنعقدة 19 سبتمبر من نفس العام رفض تسليمهم نسخة من محضر جمع الاستدلالات الأولية وصورة من التقرير المصور لجثة المجني عليه وكذلك التقرير الفني الكتابي بحجة السرية في القضية، لافتين إلى أن الأمر ذاته تكرر خلال لقائهم بمحافظ لحج اللواء "احمد عبدالله تركي" للاطلاع على اجراءات اللجنة المشكلة من قبله للتحقيق في القضية، والتي لم يتسلموا أي شيء مكتوب وموثق بشأنها هي الأخرى.

وذكر الفريق في بيانه أن النيابة الجزائية في عدن سبق وأن حررت بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2021 تصريح بتسليم جثمان المجني عليه ودفنه، بناء على طلب تقدمت به أسرته قبل ذلك، غير أن الفريق تفاجأ بإبلاغه لاحقاً أنه تم توقيف التصريح من قبل النيابة العسكرية وعند تواصلهم مع رئيس النيابة الجزائية المتخصصة افاد الأخير بعدم علمه بالأمر.

بعدها بنحو أسبوع ذهب أعضاء الفريق للنيابة الجزائية المتخصصة حسب الموعد المحدد لهم من أجل الحصول على التقرير المصور والتقرير الكتابي وتقديم ما لديهم من طلبات، ومعرفة أسباب تدخل النيابة العسكرية وقيامها برفض الافراج عن جثة المجني عليه، إلا أن رئيس النيابة استقبلهم على غير عادته برفض كل طلباتهم متحججا بتلقيه مذكرة من النيابة العسكرية زودهم بصورة منها تطالبه بإحالة أوراق القضية إليها بناء على الإحالة من رئيس المجلس الانتقالي - حسب ما جاء في بيان الفريق القانوني.

واستغرب البيان من قيام جهة قضائية ممثلة في "النيابة العسكرية" بخرق القانون وتعطيله والتعدي على مهام جهة قضائية أخرى مختصة قانوناً وهي النيابة الجزائية المتخصصة التي تولت مهمة التحقيق في القضية منذ حادثة مقتل المجني عليه "عبدالملك السنباني" بموجب توجيهات وتعليمات صريحة من النائب العام.

وأشار البيان إلى أنه وبالاطلاع على مذكرة رئيس النيابة العسكرية رقم (ص.ع.2021) الصادرة بتاريخ 25 سبتمبر 2021 والموجهة لرئيس النيابة الجزائية، بشأن تولي الأولى التحقيق في القضية استناداً إلى قرار اللجان المشكلة من محافظ لحج ورئيس المجلس الانتقالي بإحالة القضية للنيابة العسكرية، تبين أن عدد المتهمين بالقضية (5) أفراد وفقاً لما حددته المذكرة التي حثت رئيس النيابة الجزائية المتخصصة بالاطلاع وإصدار قرار بعدم اختصاصها واحالة الاوراق للنيابة العسكرية للسير في إجراءات التحقيق.

وأفاد البيان بأن تلك المذكرة الممهورة بتوقيع قاضي التحقيق "فضل محمد قايد الجوباني" وختم رئيس النيابة العسكرية بالمنطقة الرابعة تضمنت أيضاً مطالبة الأخير للنيابة الجزائية المتخصصة باعتبار المتهمين كانوا يؤدون واجب عسكري وبشكل قانوني، وهو أمر مستغرب ومثير للريبة كون ذلك الرأي بمثابة إيجاد مبررات لمن قاموا بجريمة القتل والتعذيب وبما يمكنهم من الإفلات من العقاب وعدم المسألة، وهو بذلك يترافع ويدافع عن الجناة بعد أن ذهب بشخصه لجلب ملف القضية إليه حسب إفادة رئيس النيابة الجزائية المتخصصة.

ثالثاً: نماذج لوقائع
ارتكبتها القوات الحكومية :

RIGHTS RADAR

1. عائلة بنقطة تفتيش البيرين (المعافر – تعز) :

عند تمام الساعة الخامسة والنصف فجر الثلاثاء الموافق 5 مايو / أيار 2020 سقط قتيل وعدد (6) جرحى من أسرة واحدة، وذلك إثر تعرض السيارة التي كانت تقلها لإطلاق رصاص من قبل أفراد نقطة تفتيش عسكرية تابعة لقوات الأمن المركزي في "مفرق جبل حبشي" بمنطقة "البيرين" مديرية "المعافر" جنوب غربي مدينة تعز.

فريق المنظمة خلال توثيقه الواقعة التقى "صهيب صادق ناجي البركاني" أحد أقارب الضحايا والمتواجدين لحظة حدوثها والذي افاد بأنه خرج فجر الثلاثاء مع والده وباقي عائلتهم وعددهم (6) أفراد بينهم نساء وأطفال، من قريتهم "العذير" في عزلة الشراجة بمديرية جبل حبشي يستقلون سيارتهم نوع "سنتافي" قاصدين السفر باتجاه مدينة تعز، وأثناء وصولهم منطقة البيرين الساعة الخامسة والنصف صباحاً هاجمتهم نقطة التفتيش التابعة لقوات الأمن المركزي، حيث باشر أحد أفرادها إطلاق الرصاص الحي من سلاحه الآلي (كلاشنكوف)، على السيارة ثم أعقبه إطلاق نار من معدل 7/12 والذي أعطب أحد إطاراتها حتى أختل توازنها وارتطمت على كود وشيول.

وطبقا لإفادة "صهيب" فقد تسبب إطلاق الرصاص على السيارة وارتطامها بمقتل والده "صادق ناجي محمد البركاني" (53) عاماً الذي كان يقود السيارة وإصابة والدته "نادية ناجي محمد عبده حميد" (45) عاماً بكسر ثابت في العظم الزوقري لمشط الكف الأيمن، وكسر ثابت بداية عظم الكعبري للذراع الأيسر بالإضافة إلى ارتجاج بسيط في الدماغ. بينما أصيبت زوجته "ملكة صالح أحمد الشرعبي" (30) عاماً، بكدمات في الرجل اليسرى والعمود الفقري.

من بين الجرحى ايضا "صهيب صادق ناجي محمد البركاني" (34) عاماً " حيث اصيب بجروح مفتوحة ونازفة في اليد اليمنى بقطر 17سم وشقيقه الأصغر "عصام صادق ناجي محمد البركاني" (15) عاماً الذي اصيب بكسر في اليد اليسرى والركبة اليسرى، ونجلي خاله "فراس انور محمد هاشم" (8) سنوات و "نزار أنور محمد هاشم" المصابين بكدمات وسحجات في أنحاء متفرقة من جسديهما.

وبناء على ما ورد في إفادات واقوال ذوي الضحايا والشهود على الواقعة الذين قابلهم الفريق ومن بينهم (ع. ي. ح) و(ف. ع. ح) فإن افراد نقطة التفتيش منعوا اسعاف الجرحى الذين ظلوا قرابة ربع ساعة حتى تجمع بعض سكان المنطقة وضغطوا من أجل ضرورة اسعاف الجرحى ليتم نقلهم بعد ذلك إلى مستشفى الريان بمنطقة النشمة.

وتقع المسؤولية القانونية في ارتكاب هذه الجريمة بالدرجة الأولى على قائد نقطة تفتيش الأمن المركزي بمنطقة البيرين الملازم أول/مفيد الشرعبي، والعقيد/ توفيق مهيوب الوقار، مدير قسم شرطة جبل حبشي المتهم بالضلوع والمشاركة في واقعة الاعتداء الدامي على أسرة "البركاني" ومنع اسعاف الجرحى جراء تلك الواقعة.

2. سائق قاطرة بنقطة تفتيش حيوشان (الرويك – مأرب) :

بعد منتصف ليلة الخميس الموافق 16 أكتوبر / تشرين الأول 2020 قتل سائق قاطرة من محافظة عمران برصاص مسلحين يرتدون الزي العسكري وذلك أثناء مروره في إحدى نقاط التفتيش المستحدثة على خط (الرملة – الرويك) بمحافظة مأرب التي تبين أنها تتبع قوات المنطقة العسكرية السادسة المرابطة بمنطقة (حيوشان – العلم).

وطبقاً لما جاء في محضر جمع الاستدلالات الذي حصل فريق المنظمة على نسخة منه فإن "شمسان يحيى قاسم سعد الأبرقي" (20) عاماً، من أبناء "جبل عيال يزيد" محافظة عمران، قتل بطلقة نارية مدخلها من خلف الأذن اليمنى وخرجت من مقدمة الرأس الجهة اليسرى بعد اختراقها زجاج قاطرة "فلفو" سطحه رقم (4444-2) محملة ونش كبير كان يقودها بمنطقة "حيوشان" على الطريق العام الرابط بين منطقتي (الرملة – الرويك) شمال مأرب متجها صوب صنعاء.

يقول (خ. م. س) أحد الشهود على الواقعة الذين التقاهم الفريق :"عند الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الخميس وصلت بسيارتي إلى نقطة تفتيش مستحدثة بمنطقة حيوشان على خط العلم وكانت الإضاءة خافته والغبار يغطي المكان لحظة وصول مجموعة قواطر، وبعد إبراز هويتي الشخصية وتفحصها تم السماح لي بالعبور، وتحركت حوالي عشرة متر بعد نقطة التفتيش ثم ركنت سيارتي جانباً، والتفت إلى الخلف فشاهدت أحد أفراد نقطة التفتيش يعتلي غمارة أول قاطرة، ثم رأيت في نفس الوقت قاطرة أخرى تتحرك من جهة اليمين متجاوزة النقطة.

وذكر الشاهد أن العسكري المشغول بتفتيش القاطرة الأولى كان ينادي زميل أخر له ويشير بيده إلى القاطرة الأخرى التي تجاوزت نقطة تفتيش قائلاً له: "أوقفها .. أوقفها" ثم بعدها مباشرة سمع صوت طلقة نارية واحدة لا يعلم مصدرها أو وجهتها، لكنه شاهد دماء على باب القاطرة المتجاوزة لنقطة التفتيش فور مرورها بجانبه، وسمع ايضاً ولد "دليل القواطر" يصرخ العسكري ذبح سائق القاطرة "شمسان الأبرقي" وبعدها رأى الشاهد الطقم العسكري الواقف في نقطة التفتيش يغادر المكان خلسة وبدون إضاءة.

”مبـروك حسـين علـي“ صاحـب قاطـرة نـوع ”فلفـو“ موديـل 2001 كان يمشـي بعـد قاطـرة ”الأبرقـي“ وقـد شـاهده هـو الأخـر لحظـة تجـاوزه نقطـة التفتيـش مـن الاتجـاه الأيمـن لأول قاطـرة كانـت واقفـة للتفتيـش، ولفـت خـلال إفادتـه إلـى أنـه رأى عسـكريين أثنيـن أحدهمـا كان قـد صعـد فـوق الطقـم الواقـف يميـن قاطـرة المجنـي عليـه علـى بعـد 35 متـرا منهـا، والأخـر يجـري مـن جـوار القاطـرة الخاضعـة للتفتيـش باتجـاه الطقـم وسـلاحه فـي يـده.

التقريـر الفنـي للأدلـة الجنائيـة أوضـح كذلـك أن السـائق ”شمسـان الأبرقـي“ أصيـب برصاصـة ناريـة أطلقـت مـن علـى بعـد (36) متـراً وهـي المسـافة التـي تفصـل بيـن قاطـرة المجنـي عليـه لحظـة إصابتـه والطقـم العسـكري التابـع لأفـراد نقطـة التفتيـش الـذي كان يقـف يمينهـا ويعتقـد أنـه مصـدر إطـلاق النـار، مؤكـداً عـدم وجـود أي علامـات أو دلائـل تشـير إلـى وجـود نقطـة تفتيـش أمنيـة فـي ذات المـكان وإنمـا تـم إنـزال طقـم علـى متنـه جنديـن أثنيـن يتبعـا المنطقـة العسـكرية السادسـة.

وجـاء فـي اعترافـات المتهـم الأول بارتـكاب الواقعـة الجنـدي ”ص. ح. ع. ي“ أنـه قـام بإطـلاق رصاصـة واحـدة أصابـت المجنـي عليـه ”شمسـان الأبرقـي“ ونتـج عنهـا وفاتـه مؤكـداً أنـه لـم يقصـد قتلـه وإنمـا كان غرضـه مـن إطـلاق النـار تخويفـه وإرغامـه علـى التوقـف وعـدم مواصلـة السـير متجـاوزاً زميلـه الـذي أوقـف القاطـرة الأولـى وبـدأ إجـراءات التفتيـش، وهـو مـن نـادى عليـه بتوقيـف قاطـرة المجنـي عليـه فـور تحركهـا مـن يميـن القاطـرة الواقفـة.

شـقيق الضحيـة ”يحيـى الأبرقـي“ افـاد بأنـه فـور وصولـه إلـى مـكان الواقعـة بعـد غـروب شـمس يـوم الجمعـة تـم تحكيمـه بقطعتيـن سـلاح مـن قبـل قائـد المنطقـة العسـكرية التابعـة لقـوات الحكومـة الحكومـة اللـواء/ أميـن الوائلـي، ثـم بعدهـا قـام مـع عـدد مـن أفـراد المنطقـة بنقـل جثمـان شـقيقه إلـى ثلاجـة الموتـى بمستشـفى هيئـة مـأرب العـام.

رابعا: نماذج لوقائع

ارتكبها مسلحوا القاعدة

RIGHTS RADAR

1. طالبات الخنساء بنقطة تفتيش إدريس (رداع – البيضاء) :

نقطة التفتيش إدريس الواقعة وسط أحد الشوارع العامة بمدينة رداع محافظة البيضاء شرقي البلاد كانت هي الأخرى شاهدة على واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبت بحق المارة والمسافرين، لكن هذه المرة الضحايا رقم مهول (16) قتيلاً و(21) جريحاً معظمهم من فئة الأطفال وطالبات بمدرسة الخنساء كن على متن حافلة في طريقهن إلى منازلهن الكائنة بمنطقة "آل القادري" قبل أن يرتطم بالحافلة أثناء مرورها من نقطة التفتيش المذكورة جسم غريب ويحيلها بمن فيها إلى حطام، ولم يعلن رسمياً عن مرتكب الجريمة باستثناء بعض التكهنات الحكومية والاتهامات المتبادلة بين جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة.

واستناداً إلى ما ورد في اقوال أهالي الضحايا والشهود الذين التقاهم فريق المنظمة ومنهم (ع. أ. م) و (ع. م. ع) و(م. ع. ق) فإن مسلحي جماعة الحوثي المتواجدين في نقطة تفتيش مستحدثة على المدخل الشرقي لمدينة رداع استوقفوا عند تمام الرابعة والنصف عصر الثلاثاء الموافق 16 ديسمبر / كانون الأول 2014 حافلة تقل طالبات مدرسة الخنساء للبنات أثناء مرورها من نقطة التفتيش في طريقها لإيصالهن إلى منازلهن، ثم قاموا بتفتيشها، وإلى جوار الحافلة كانت تقف سيارتين نوع فيتارا وفي غضون ثوان سمع الجميع دوي انفجار أعقبه اندلاع حريق التهم كل شيء هناك بما في ذلك حافلة الطالبات.

وبحسب الشهود وكشوفات المستشفيات فإن إجمالي الضحايا المدنيين الذين سقطوا في الواقعة (36) مدنياً موزعين بين (12) قتيلا و(24) جريح معظمهم طالبات في مدرسة الخنساء الاساسية للبنات تتراوح أعمارهن بين (6-11) سنة، إذ تشير الأرقام والاحصائيات إلى مقتل (9) طالبات منهن وإصابة (18) طالبة أخرى بجروح وحروق متفاوتة، بينما قتل (3) مدنيين وأصيب (7) أخرين ممن كانوا يتواجدون في المكان لحظة الانفجار، بالإضافة إلى عدد غير معروف من أفراد نقطة التفتيش الذين سقطوا بين قتيل وجريح.

وطبقاً لما ورد في اقوال وإفادات الشهود التي استمع لها الفريق فإن من بين الضحايا "نهى محمد أحمد قادري" (8) سنوات الطالبة في الصف الثالث أساسي بمدرسة الخنساء للبنات التي أصيبت بشظايا في الرأس وحروق بالأطراف العلوية والسفلية من الدرجة الثالثة ونقلت على إثرها إلى المستشفى الدولي بمدينة رداع حيث ظلت تتلقى العلاج فيه لأكثر من شهر برفقة والدتها الأرملة التي تكالبت عليها قسوة الحياة وشظف العيش بعد رحيل زوجها منذ سنوات وكادت أن تفقد كل ما تبقى لها من ذكرياته وهي طفلتهما الوحيدة "نهى".

أما عن الجهة المتسببة فقد وقف فريق المنظمة بالمحافظة على روايتين متباينتين الأولى مدعومة من قبل جماعة الحوثي ومفادها "أن سيارتين مفخختين تابعة لتنظيم القاعدة انفجرتا عند حاجز تفتيش استحدثته جماعة الحوثي فور اجتياحها المحافظة، وذلك بالتزامن مع مرور الحافلة وكان الهدف أفراد النقطة، بينما تؤكد الرواية الثانية أن الحوثيين المنتشرين في محيط الحاجز اطلقوا مقذوفين على سيارتين مشتبه بهما كانتا على مقربة من حافلة طالبات الخنساء، وقد أخطا أحد المقذوفين هدفه ووقع على الحافلة.

وثمة رواية ثالثة لجماعة "أنصار الشريعة" المرتبطة بتنظيم "القاعدة" تفيد بأن الهجوم كان يستهدف منزل القيادي الحوثي "عبدالله إدريس" وعلى ضوء ذلك قام عناصر التنظيم عند الرابعة والنصف عصراً بقطع الطريق أمام المارة حرصاً على سلامتهم، ثم تحركت السيارة الأولى باتجاه نقطة التفتيش الحوثية التي أطلقت الرصاص عليها وفجرتها قبل وصولها وقتل بعض أفرادها من شدة التفجير، وبعد 50 ثانية تحركت السيارة الثانية صوب المنزل المستهدف وانفجرت أمامه موقعة قتلى وجرحى وتهدم بعض أجزاء المنزل.

وقد أنعكس هذا التباين حتى على ردود أفعال الطرفين المتهمين بارتكاب هذه الجريمة ممثلين بـ (جماعة الحوثي) و(تنظيم القاعدة) حيث أصدر كل طرف بياناً رسمياً ينفي صلته بالواقعة ودعم ذلك بجملة من التصريحات والتبريرات بما يعزز موقفه ويبرئ ساحته من التهمة التي يلقي بها على الطرف الأخر، لكن ذلك كله لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يغطي على حقيقة ظاهرة وماثلة للعيان وهي أننا أمام جريمة هي الأشنع منذ اندلاع الحرب الدائرة في اليمن ارتكبت بحق طالبات في عمر الزهور ومسافرين أبرياء أثناء مرورهم من إحدى نقاط التفتيش المستحدثة.

ورغم مرور 7 سنوات على الفاجعة إلا أن معظم أسر الضحايا وطالبات مدرسة الخنساء تحديداً لا زالت تعيش كل يوم تفاصيل الألم والوجع الذي خلفته تلك الحادثة، وتمر بلحظات عصيبة منذ معاذرة بعض أفرادها منازلهم كل صباح متجهين إلى مدارسهم ووظائفهم ومقرات أعمالهم وحتى عودتهم بالسلامة، خصوصاً وأن معظم الشوارع وخطوط السير لم تعد أمنة وحتى نقاط وحواجز التفتيش المنتشرة على طولها والتي كانت مدعاة للشعور بالأمان غدت مصدراً للخوف والقلق.

كذلك هو الحال بالنسبة لطالبات مدرسة الخنساء اللاتي كتب لهن النجاة ويحاولن تجاهل ما حدث والتأقلم مع الوضع ابتداء من العودة إلى مقاعدهن الدراسية لكن آثار ذلك العمل الإرهابي وما خلفه من تشوهات جسدية وصدمات نفسية لمعظمهن لا يزال عالق في ذاكرتهن

بـل ويرافقهـن فـي كل خطـوة وحركـة يقدمـن عليهـا حتـى أن معظمهـن يرفضـن العـودة إلـى منازلهـن علـى حافلـة المدرسـة خشـية أن تتكـرر تلـك المأسـاة ويتجرعـن مرارتهـا مـرة أخـرى، سيما عند مرورهن من ذات الحاجز المشؤوم الذي بات يعرف عندهن بنقطة تفتيش الموت.

2. سائق وطفل بنقطة تفتيش الظهرة (رداع – البيضاء) :

واقعـة جديـدة لضحايـا نقـاط وحواجـز التفتيـش المسـتحدثة التابعـة لإحـدى التنظيمـات الإرهابيـة فـي مديريـة القريشـية محافظـة البيضـاء (وسـط البـلاد) كان حصيلتهـا مقتـل (3) مدنييـن بينهـم طفـل وامـرأة مسـنة وأصيـب (4) أخريـن جـراء اعتـداء مسـلح نفذتـه عناصـر مـا يسـمى "تنظيـم الدولـة" علـى سـيارة مدنيـة كانـت تقـل نسـاء واطفـال بمنطقـة "بـلاد الظهـرة ".

فريـق المنظمـة وقـف علـى تفاصيـل هـذه الواقعـة مـن خلال التقـاءه عدد مـن أهالي الضحايا والشـهود بينهـم (م. م. أ) و(ي. م. ع) الذيـن افـادوا بأنـه عنـد تمـام السـاعة العاشـرة صبـاح الأحـد الموافـق 15 مـارس / أذار 2020 قامـت عناصـر مسـلحة تنتمـي لتنظيـم الدولـة بإطـلاق الرصـاص علـى بـاص أجـرة أثنـاء مرورهـا فـي نقطـة تفتيـش "بـلاد الظهـرة" عزلـة "معـن يزيـد" مديريـة القريشـية.

وطبقـاً لإفـادة الشـهود فـإن حادثـة إطـلاق الرصـاص علـى البـاص أسـفرت عـن مقتـل سـائقه "علـي عبدربـه أحمـد السـرحاني" (50) عامـاً والمسـنة "جلـول ناصـر ذيـاب" (61) عامـاً وحفيدهـا الطفـل "أحمـد ناصـر علـي الخـرج" (7) سـنوات. الشـهود تحدثـوا ايضـاً عـن سـقوط أربعـة مصابيـن أخريـن فـي نفـس الواقعـة دون ذكـر أسـمائهم وبياناتهـم الشـخصية.

الفصل الثالث:

انتهاك الحريات في نقاط التفتيش:

يمثل اعتقال واحتجاز الأشخاص في نقاط التفتيش ضربا من ضروب الحرمان من الحرية سواء كان عن طريق سلطات الدولة أو مجموعة أفراد يتصرفون باسمها أو يتلقون توجيهاتهم منها أو ينتحلون صفتها أو عن جماعات وتشكيلات خارج إطار الدولة والقانون، ويأخذ ذلك أشكال عدة كممارسة منها (التوقيف، الاعتقال، الاختطاف، الاختفاء) وينتهك في جميع الحالات جملة حقوق منها (حق الفرد في حرية الرأي والتعبير، حق الحياة والأمان والسلامة الجسدية، الاعتراف بالشخصية القانونية، حق الحصول على المحاكمة العادلة).

أولاً: نماذج لوقائع

ارتكبها الحوثيون:

RIGHTS RADAR

1. مسافرين بنقطة تفتيش مفرق وادي الدور (العدين – إب) :

في منتصف يناير / كانون الثاني 2015 وبجوار أول نقطة تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح بمنطقة "الجبلين" التابعة لمديرية العدين محافظة إب (وسط البلاد) تفاجئ الأهالي بوجود سجن خاص وذلك عقب ساعات فقط من قيام أفراد نقطة التفتيش باحتجاز عدد كبير من سكان المنطقة أثناء مرورهم من نقطة التفتيش وإيداعه نفس السجن، ورفض إطلاق سراحهم إلا بعد دفع مبالغ باهضة وتوفير ضمانات حضورية، دون أن توجه لهم أي اتهامات.

فريق البحث والتقصي التابع للمنظمة التقى بعض الشهود على الواقعة بينهم (ف. ع. ن) و(ع. ع. ع) وخلص إلى أن أفراد نقطة التفتيش التابعة لجماعة الحوثي في مفرق "وادي الدور" بمنطقة "الجبلين" التابعة لمديرية العدين محافظة إب قاموا بإنشاء سجن خاص جوار نقطة التفتيش المستحدثة وقاموا في الأول من يناير / كانون الثاني 2015 بحجز حرية مجموعة أشخاص ينتمون لقرية "الدنوة" وإيداعهم نفس السجن بينهم المواطن "محمد أحمد عبده الدنوة" (37) عاماً.

وبحسب الشهود فقد رفض أفراد نقطة التفتيش الحوثية المستحدثة إطلاق سراح المحتجزين رغم مطالبات الأهالي المتكررة واشترطوا مقابل ذلك دفع مبالغ مالية وصلت إلى خمسة مليون ريال بالإضافة إلى توفير ضمانات.

2. مسافر بنقطة تفتيش قاع القاضي (حزيز – صنعاء) :

عند حوالي الساعة الثالثة بعد ظهر الثلاثاء الموافق 28 إبريل / نيسان 2015 قام أفراد نقطة تفتيش "قاع القيضي" سيئة السمعة التي استحدثتها جماعة الحوثي جنوب العاصمة صنعاء باعتراض طريق أحد المزارعين أثناء مروره بسيارته وقاموا باختطافه وإخفائه قسراً بعد نهب سيارته وكل ما بحوزته من أموال ومقتنيات شخصية.

وبحسب شكوى مكتوبة تلقتها المنظمة فقد قام أفراد نقطة تفتيش "قاع القيضي" التي استحدثتها جماعة الحوثي على المدخل الجنوبي لأمانة العاصمة باعتراض المزارع "علي ناجي أحمد الصوفي" (45) عاماً أثناء مروره بسيارته من نفس نقطة التفتيش عند تمام الساعة الثانية واربعون دقيقة بعد ظهر الثلاثاء ثم طلبوا منه النزول من السيارة وتسليم كل ما بحوزته من نقود ومقتنيات قبل أن يقتادوه إلى جهة مجهولة.

وجاء في الشكوى المقدمة من (ن. ع. ن) أحد أقارب الضحية أنه كان بحوزته مبلغ (100.000) ريال يمني وتلفون جوال ومسدسه الشخصي بالإضافة إلى السيارة التي

كان يستقلها نوع "هيلوكس" تعود ملكيتها لأحد أصدقائه استعارها منه لقضاء مشواره إلى العاصمة صنعاء وقد تم مصادرة كل ذلك من قبل أفراد نقطة التفتيش الحوثية .

لم يكتفي أفراد نقطة تفتيش بذلك بل قاموا باختطاف الضحية واقتياده إلى جهة مجهولة حيث انقطعت أخباره تماماً عن أسرته التي تلقت أول اتصال هاتفي منه بعد نصف عام على اختفاءه والذي اخبرهم فيه بأنه محتجز لدى جماعة الحوثي دون أن يحدد مكان احتجازه وكان أخر اتصال له حيث لم تعرف الأسرة أي شيء عنه بعد ذلك.

3. مغترب يمني (مفرق حرض – حجة) :

في العاشر من مايو / أيار2015 اعترضت نقطة تفتيش مستحدثة تحمل شعار جماعة الحوثي عند "مفرق حرض" بمحافظة حجة أحد المغتربين اليمنيين القادمين من المملكة العربية السعودية وقام أفرادها باحتجازه وتعذيبه لمدة يومين ثم أطلقوا سراحه بعد نهب ومصادرة كل تحويشة سنين غربته التي قضاها بعيداً عن أهله ومحبيه.

واستناداً إلى ما جاء في إفادات (ع. ع. هـ) و(ع. ط. ج) الشاهدين على الواقعة خلال لقاء جمعهما بفريق المنظمة، فإن المواطن "محمد عبدربه عبدالله الطيابي" (26) عاماً وبعد غربة دامت ثلاث سنوات ذاق خلالها الأمرين غادر أراضي المملكة العربية السعودية فجر الأحد العاشر من مايو / أيار2015 قاصداً بلاده اليمن يحذوه الشوق للقاء أهله وفور وصوله "مفرق حرض" الذي يفصل بين محافظتي "حجة" و"الحديدة" عند تمام الساعة الثالثة مساءً استوقفته نقطة تفتيش مستحدثة أدرك من خلال شعار (الموت لأمريكا) الملصق على أحد الجدران أنها تابعة لجماعة الحوثي المسلحة.

دون أي مقدمات باشره أفراد نقطة التفتيش بالسؤال عن هويته وانتمائه المناطقي وبمجرد معرفتهم أنه ينتمي لمنطقة طياب بمحافظة البيضاء أنزلوه من السيارة ثم صادروا كل الحقائب التي طانت بحوزته إضافة إلى مبلغ (6000) ريال سعودي هي كل ما حوشه خلال غربته ثم انهالوا عليه ضرباً بأعقاب البنادق قبل أن يقتادوه إلى مكان مجهول على بعد أمتار من نقطة التفتيش المشؤومة.

وبعد يومين متتاليين من الاحتجاز التعسفي والتعذيب المتواصل الذي أسفر عنه كسر رجله اليسرى ويده اليمنى أطلق أفراد نقطة التفتيش الحوثية سراح المغترب "محمد الطيابي" مكسور الجناحين ومجرد من كل شيء عدا ثيابه الممزقة، ليجد نفسه فجأة مرمياً على قارعة الطريق في منطقة خالية من السكان بين محافظتي "عمران" و"صنعاء".

4. مسافر بنقطة تفتيش الورقي (المدخل الشرقي – ذمار) :

"فايز ناجي أحمد الضبياني" (40) عاماً أحد التربويين بمنطقة "بني ضبيان" مديرية الحدأ، أختطف هو الأخر من إحدى نقاط التفتيش التي استحدثتها جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح على المدخل الشرقي لمدينة ذمار (جنوب العاصمة صنعاء).

يقول الضحية نفسه خلال مقابلة أجراها معه فريق المنظمة :"عند الساعة الحادية عشر والنصف قبل ظهر الأحد الموافق 17 مايو / أيار2015 وأثناء مروري من نقطة تفتيش الورقي التي استحدثتها جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح على المدخل الشرقي لمدينة ذمار، طلب أفراد نقطة التفتيش مني أنا وشخص أخر كان برفقتي النزول من السيارة ثم اقتادونا إلى قسم شرطة الوحدة في المدينة القريب جداً من النقطة".

وطبقاً لإفادة "الضبياني" فقد أفرج عن رفيقه صباح اليوم الثاني بينما تم نقله معصوب العينين على متن سيارة إلى جهة مجهولة استغرق الوصول إليها مدة لا تزيد عن ساعتين ليجد نفسه داخل زنزانة انفرادية في بدروم تحت الأرض لا تصل إليه الشمس أو حتى مجرد الضوء وإلى جواره مجموعة ملازم تحمل أسم مؤسس جماعة الحوثي الراحل "حسين بدر الدين" التي طلب منه قراءتها وكشافة (مصباح) تركه له سجانيه كي يستضيء به في عتمة السجن التي يصعب معها رؤية حيطانه الأربعة أو حتى كفيه.

مكث "الضبياني" أربعة أيام بلياليها داخل زنزانته الانفرادية لا يقدر على تمييز الليل من النهار، وتعرض خلالها لشتى صنوف التعذيب الجسدي والنفسي بما في ذلك الصعق بكهرباء عالية الفولتية ليتمكن من الهرب عقب غارة جوية نفذها طيران التحالف على مقر احتجازه مساء الخميس 21 مايو / أيار2015 والتي الحقت دماراً هائلاً بالمبنى.

إذ شاءت الأقدار أن يحدث القصف فتحة مستديرة في أحد جدران الزنزانة التي يقبع فيها "الضبياني" وبمقدار كافي لفراره والنجاة بحياته مع جروح طفيفة أصيب بها متخطياً أشلاء العشرات من السجناء الذين قضوا في تلك الواقعة، ليتيقن بعدها أنه كان محتجزاً داخل سجن خاص استحدثته جماعة الحوثي داخل مبنى مدرسة الشرطة العسكرية وسط مدينة ذمار- وفقا لما ورد في إفادته.

5. عقيد وامام مسجد بنقطة تفتيش إدريس (رداع – البيضاء) :

في وقت متأخر من ليلة السبت الموافق 23 أغسطس / آب2015 ومن نقطة تفتيش "إدريس" التي استحدثتها جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح، عند المدخل الشرقي لمدينة رداع بمحافظة البيضاء (وسط البلاد) تم اختطاف العقيد "عبدالرب أحمد عبدالرب عثمان" (37) عاماً أثناء قدومه من العاصمة صنعاء حيث كان يعمل مديراً لمصلحة الجوازات، قاصداً مسقط رأسه بمنطقة "آل حميقان" لزيارة أهله وذويه.

يروي العقيد "عبدالرب" لفريق المنظمة تفاصيل ما حدث له قائلاً: "كنت متجها إلى محافظة البيضاء لزيارة أهلي وتجاوزنا كل نقاط التفتيش التي استحدثتها جماعة الحوثي وحليفها السابق في طول الطريق حتى وصلنا نقطة تفتيش إدريس الواقعة على مدخل مدينة رداع وهناك استوقف أفراد نقطة تفتيش سيارة "البيجو" التي كنت استقلها وطلبوا البطائق الشخصية وحينما سلمتهم بطاقتي سحبوني من المقعدة بعنف وأسلوب غير لائق ثم سمحوا للسائق وباقي الركاب بالعبور، واقتادوني مباشرة إلى مقر قيادتهم جوار مبنى قلعة رداع التاريخية.

لم يدم احتجاز "عبدالرب" طويلاً في مقر القيادة الحوثية بل نقلوه بعد قرابة شهر إلى سجنهم الخاص داخل مبنى "بنك الإنشاء والتعمير" في نفس المدينة حيث أمضى فيه قرابة شهرين قبل أن يغادره إلى سجن سري بمدينة ذمار والذي مكث فيه نصف عام لتصبح بذلك إجمالي الفترة التي قضاها متنقلا بين السجون الثلاثة تسعة أشهر وهي مدة كافيه كي يرزق فيها بمولود جديد لو أخلوا سبيله وسمحوا له يومها بالوصول إلى عائلته.

كما التقى فريق المنظمة الشاهدين (م. ص. م) و (ع. م. ع) اللذان رافقا "الحميقاني" خلال فترة احتجازه في سجون مدينة رداع، عقب الأفراج عنهما حيث تحدثا عن تعرضه لأبشع صنوف التعذيب الوحشي بشكل شبه يومي أثناء جلسات التحقيق على يد سجانيه بعد أن ألصقوا له تهمة تقديم بعض التسهيلات للشرعية وقوات التحالف العربي في مجال عمله.

الضحية نفسه خلال لقاء صحفي أجري معه فور إطلاق سراحه تحدث عن واقعة اختطاف مماثلة كان شاهداً عليها والتي تعرض لها إمام مسجد بمنطقة مكيراس يدعى "حمزة الرازحي" أثناء مروره من نفس نقطة التفتيش الحوثية (سيئة الصيت والسمعة) الواقعة على مدخل مدينة رداع عندما كان مسافراً مع زوجته وأثنين من أطفاله بسبب عثورهم على مقطع فيديو في تلفونه ل"الشيرازي" أحد المراجع الدينية الشيعية المختلفة مع خامنئي.

وطبقا للعقيد "عبدالرب" فقد لفتت نظره خلال فترة احتجازه بسجن القيادة مشهداً مأساوياً، عندما وصلوا بإمام المسجد "الرازحي" مع عائلته إلى أمام بوابة السجن ثم سحبوه بعنف إلى الداخل دون مراعاة لدموع زوجته وصراخ طفليه الذين ظلوا واقفين أمام البوابة بانتظار عودته إليهم، وبعد توسلات الضحية لمشرف السجن سمح له باستخدام هاتفه والاتصال بأحد زملائه ومطالبته بالحضور لأخذ زوجته وإيصالها مع طفليه الى أهلها في العاصمة صنعاء.

ويضيف الحميقاني: "لقد جن جنوننا ونحن نشاهد بصمت من نوافذ السجن ذلك المنظر المؤلم خصوصاً عندما قام مسلحي جماعة الحوثي بضربه وإهانته أمام عائلته في موقف مأساوي ومؤلم لم يكن بالحسبان أو يخطر على بال أحد ولم أتصور مطلقاً أن تتلاشى القيم وتنحط أخلاق الناس و بهذا الشكل المريع".

6. سائق باص بنقطة تفتيش مشورة (العدين – إب) :

وفي يوم الاثنين الرابع من يناير / كانون الثاني 2016 اختطفت جماعة الحوثي المسلحة عدد (4) مسافرين مدنيين أثناء مرورهم بإحدى نقاط التفتيش التي استحدثتها الجماعة على مدخل مدينة البيضاء (مركز المحافظة) على بعد 7 كيلومتر من مديرية الملاجم واقتيادهم إلى سجن إدارة الأمن العام والتحقيق معهم لأكثر من أسبوع على ذمة اتهامات ملفقة لا علاقة لهم بها من قريب أو بعيد.

من بين الضحايا المختطفين "عبدربه علي أحمد السندي" (41) عاماً يعمل موجهاً تربوياً والذي روى لفريق المنظمة تفاصيل ما حدث قائلاً :"ذهبت صباح الاثنين الرابع من يناير / كانون الثاني 2016 برفقة ثلاثة أشخاص أخرين إلى مديرية الملاجم بمحافظة البيضاء لحل خلاف شخصي بين أثنين منهم عند أحد مشائخ المنطقة وأثناء عودتنا على متن سيارة كامري لون أحمر وتحديداً عند الساعة السابعة مساءً استوقفنا أفراد نقطة تفتيش المجمع على مدخل مدينة البيضاء أمام مبنى بنك الإنشاء والتعمير، ثم اقتادونا إلى سجن إدارة الأمن العام بعد تفتيشنا وسحب بطائقنا وجوالاتنا".

التربوي "السندي" ذكر أيضا في إفادته أنه كان برفقة ثلاثة شباب هم "محمد أحمد المرزوقي" و"عمر محمد جارالله الهشامي" بالإضافة إلى "عبدالله أحمد علي الملاحي" سائق السيارة التي كانت تقلهم، وتم التحقيق مع الأخير خلال فترة احتجازه التي تجاوزت الاسبوع داخل سجن إدارة أمن البيضاء بتهمة لا علاقة له بها من بعيد أو قريب وهي أنه على علاقة بالمملكة العربية السعودية- طبقا لإفادة السندي.

7. سائق باص بنقطة تفتيش مشورة (العدين – إب) :

عند الساعة التاسعة صباح الخميس الموافق 20 أكتوبر / تشرين الأول 2016 اختطف سائق باص أجرة من نقطة تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي وحليفها السابق علي عبدالله صالح في منطقة "مشورة" بمديرية إب (وسط البلاد) وتم مصادرة باصه الذي كان ينقل فيه ركاب من مدينة إب إلى مديريات العدين ويعتمد عليه كمصدر دخل وحيد لإعالة أسرته.

الشاهدين (م. ع. ع) و(ب. ع. س) خلال مقابلة مسجلة اجراها معهما فريق المنظمة تحدثا عن قيام مسلحين يتبعون جماعة الحوثي باعتراض باص أجرة نوع "هيس" يقوده "رؤوف عبده قائد سعيد البعني" (28) عاماً، أثناء مروره من نقطة تفتيش استحدثتها الجماعة في منطقة "مشورة" بمديرية ريف إب، حيث قاموا بمصادرة الباص واقتياد سائقه إلى سجن إدارة البحث الجنائي بالمحافظة ومن ثم نقله إلى السجن المركزي.

جماعة الحوثي بررت اختطافها للضحية ومصادرة حافلته بتلقيها بلاغات عن قيامه بنقل مقاتلين إلى مديرية "حزم العدين" التي كانت تشهد وقتها مواجهات متقطعة بين الحوثيين وبعض أبناء المديرية المؤيدين لشرعية الرئيس هادي، وهي تهمة كاذبة لفقها له بعض المتحوثين من أبناء منطقته وفقاً لما جاء على لسان بعض أقارب الضحية الذي أفرج عنه بعد ثلاثة أشهر ونصف دون تسليمه حافلته التي تم مصادرتها بشكل نهائي.

وذكر (م. ق. م) أحد اقارب الضحية للفريق أن الضحية "رؤوف البعني" باع كل ما يملك من أجل شراء باص الأجرة الذي كان ينقل به ركاب مدنيين من مدينة إب إلى مديريات العدين شرقي المدينة ويعتمد عليه في إعالة أسرته التي أنقلب وضعها رأساً على عقب وساءت حالتها المعيشية، منذ أن صادر أفراد نقطة تفتيش مشورة مصدر رزقهم الوحيد.

8. مسافر بنقطة الصرم (الأقروض- تعز) :

"إبراهيم جلال إبراهيم القباطي" (29) عاماً أحد سكان حارة "الشماسي" شرقي مدينة تعز التي غادرها عند الساعات الأولى من فجر يوم الخميس الموافق 27 يوليو / تموز 2017 متجهاً صوب منطقة الحوبان عبر "الأقروض" الطريق البديل للمنفذ الرئيس المغلق من قبل جماعة الحوثي والذي يمر عبر خط (الموشكي – جولة القصر) إذ لا يستغرق الوصول عبره إلى وجهة "القباطي" سوى بضع دقائق حال كان مفتوحا أمام سكان المدينة المحاصرة للعام السابع على التوالي.

يقول (إبراهيم) لفريق الرصد التابع للمنظمة بمدينة تعز :"تحركت من فرزة ديلوكس وسط مدينة تعز عند حوالي الساعة السابعة صباح على متن سيارة نوع صالون جبلية وذات الدفع الرباعي ثم مضينا في رحلة سفر مضنية استغرقت منا قرابة ثلاث ساعات حتى وصلنا عند أول نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي في منطقة الصرم التابعة لعزلة الأقروض بمديرية المسراخ، حيث استوقفنا أفراد النقطة وأنزلونا من السيارة ثم طلبوا بطاقتي وتلفوني الجوال كحال بقية الركاب".

يتابع (إبراهيم) : "أثناء تفتيشهم هاتفي عثروا على رسالة من أحد أصدقائي المعروف لديهم بانتمائه للمقاومة وعلى الفور اقتادوني إلى داخل ديمة –غرفة صغيرة- موجودة بالقرب من النقطة وتستخدم كسجن مؤقت حيث احتجزوني فيها لمدة ثلاثة أيام، ثم نقلوني صباح اليوم الرابع إلى سجن مدينة الصالح الواقع في منطقة الحوبان.

وذكر (إبراهيم) أن أحد المحققين التابعين لجماعة الحوثي في سجن مدينة الصالح أمر باحتجازه داخل زنزانة انفرادية قضى فيها مدة (3) شهور متتالية نقل بعدها إلى زنزانة عامة في ذات السجن والتي أمضى فيها 6 أشهر إضافية ليكتمل الحول الأول من فترة احتجازه غير القانوني التي خضع خلالها لثلاث جلسات تحقيق لم يسلم فيها من الضرب المبرح كجزء من التعذيب الجسدي والتهديدات والسباب والشتائم والمعاملة القاسية والمهينة كجزء من التعذيب النفسي- طبقاً لإفادته.

كما أورد القباطي خلال إفادته للفريق كنية بعض عناصر جماعة الحوثي الذين تولوا عملية التحقيق معه وقاموا بتعذيبه بينهم (أبو حسين، أبو تراب، أبو الليث، أبو حيدر) حيث تناوب الثلاثة الأخيرين على إنزاله من مقر احتجازه في الدور الخامس لإحدى مباني السجن معصوب العينين ومكبل اليدين والرجلين إلى غرفة التحقيق في البدروم الأرضي لنفس المبنى بينما كان الأول يقوم بضربه في قدميه وظهره وصعقه بالكهرباء أثناء التحقيق معه بتهمة الانتماء للشرعية التي يطلقون عليها مجازاً أسم "داعش" من باب النكاية.

وما زاد الطين بلة أن المحققين الحوثيين عثروا على آثار جروح في الأطراف السفلية للضحية (إبراهيم) والتي كان قد أصيب بها في أحداث 2011، حيث اعتبرها أولئك المحققين، دليل اثبات واضح وقطعي على مشاركته في القتال ضدهم إلى جانب الجيش والمقاومة الشعبية خلال الحرب الأخيرة الدائرة هناك، وبسبب ذلك كانوا يضاعفون من تعذيبهم له بل ويفرطون في ذلك.

ورغم الأيمان البالغة التي أقسم بها الضحية (إبراهيم) للمحققين الحوثيين في محاولة منه لإقناعهم بأن تلك الجروح ناجمة عن مشاركته ضمن مسيرات وتظاهرات ثورة 2011

التي كانت جماعتهم أحد مكوناتها وتعرضت حينها لاعتداءات متكررة من قبل قوات أمنية وعسكرية تابعة للنظام السابق في مدينة تعز، لكن لا أحد منهم صدقه أو أقتنع بما يقول.

ولفت (إبراهيم) إلى أن جلسات التحقيق معه التي لا تخلو من التعذيب كانت تستمر من بعد صلاة العشاء وحتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وفي الأيام التي لا يخضع فيها للتحقيق كان يسمع صراخ وأنين بعض المختطفين في نفس المبنى أثناء تعرضهم للتعذيب ذكر منهم (عبدالله الشرعبي، معمر الشرعبي، أحمد الحيدري).

وخلال فترة احتجازه بسجن مدينة الصالح التي استمرت (9) أشهر لم يسمح له المشرفون الحوثيون بالتواصل مع أسرته كما لم يسمحوا لأهاليه وذويه بزيارته، وفي أخر أسبوع تم السماح له بإجراء اتصال هاتفي مع والده أخبره فيه بأن زيارته صارت مسموحة وبناء عليه قام الأب بأول زيارة له إلى سجن الصالح مصطحباً معه بعض الثياب ومبلغ مالي ثم أخبره بأنه كان يرسل له مصاريف شهرية وبعض الاغراض الأخرى طيلة الفترة السابقة مع بعض حراسة السجن الذين كانوا يصادرون المبالغ النقدية – حسب ما ورد في إفادة الضحية.

وعلم (إبراهيم) من والده خلال زيارته الأولى له أن "ابو ماهر" المسؤول الأول عن سجن جماعة الحوثي بمدينة الصالح تواصل مع الأب وطلب مبلغ مالي مقابل الإفراج عن نجله ورغم تحويله المبلغ إلا أنه لم يفي بوعده، ثم أستمر التواصل معه من قبل مسؤولين أخرين وفي كل مرة يطالبونه بإرسال مبلغ كي يطلقون سراح أبنه ثم يستجيب لطلباتهم دون أن يلتزمون بتنفيذ وعودهم، حتى وصلت خسارة الأب إلى مبلغ مليوني ريال خلال ثمانية أشهر فقط.

مع حلول الشهر العاشر تم نقل الضحية "إبراهيم" إلى سجن "كلية المجتمع" بمدينة ذمار وهناك استدرجه المدعو "أبو عبدالرحمن" المسؤول الأول عن السجن عبر التفاوض معه من أجل مبادلته بأسير واحد من الحوثيين الموجودين لدى مقاومة تعز، وبناء عليه طلب الضحية تلفون ثم تواصل مع شقيقه الذي وافق على ذلك العرض على اعتبار أنه سيذهب لقيادة مقاومة تعز ويدفع لهم مبلغ مالي نظير تحرير أسير حوثي لديهم كي يفتدي شقيقه الذي قارب العام على احتجازه داخل سجون الجماعة.

وبحسب (إبراهيم) فقد أعتبر "أبو ماهر" مسؤول السجن الموافقة المبدئية على مبادلته بأسير حوثي اعتراف صريح وتأكيد واضح على أنه قيادي في صفوف المقاومة الشعبية بمدينة تعز، وبناء عليه ضاعف عدد الأسرى الحوثيين المطلوب تحريرهم مقابل الافراج عنه إلى (5) أسرى، لينتهي

بعد ذلك الأمر بصفقة تبادل أنتهت بإطلاق سراح "جلال" مقابل أسيرين حوثيين ومبلغ مالي لأحد المشائخ الوسطاء وذلك ضمن صفقة تبادل بين جماعة الحوثي ومقاومة تعز شملت (40) مختطفاً من أبناء تعز غالبيتهم مدنيين مقابل (80) أسيراً حوثياً بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2018.

9. عامل بوفية بنقطة تفتيش الخشبة (الحوبان – تعز) :

"نعمان نصر أحمد الزبيدي" (45) عاماً من ابناء مديرية زبيد جنوب محافظة الحديدة ويعمل في "كافتيريا النعمان" الكائنة وسط شارع جمال بمدينة تعز، ومع كل مرة يقرر فيها زيارة عائلته سواء خلال العطل الرسمية أو حتى خارجها كان يخوض مغامرات وتمارس بحقه سلسلة انتهاكات ومعاملة لا إنسانية عند حواجز ونقاط التفتيش المستحدثة على طول الطريق التي يسلكها لدرجة انه تعرض للاختطاف والاخفاء القسري مرتين على التوالي خلال شهر واحد فقط.

وبحسب إفادات متطابقة لأقارب الضحية وبعض الشهود على الواقعة بينهم (م. س. م) و (هـ . ع. أ) فقد غادر "نعمان الزبيدي" نهاية شهر رمضان 1439هـ مدينة تعز قاصداً مدينة زبيد لقضاء إجازة عيد الفطر المبارك مع زوجته واطفاله وباقي أفراد عائلته حيث استغرق ذلك منه يوماً كاملاً بعد أن كان لا يتجاوز ساعتين وذلك بسبب الحصار المفروض على تعز وأغلاق الخط الرئيس الذي يربطها بمحافظة الحديدة الذي يمر عبر البوابة الشمالية الغربية للمدينة.

قرر "نعمان" إنهاء إجازته والعودة إلى مقر عمله بمدينة تعز في الأول من يوليو / تموز 2018 وأثناء وصوله إلى نقطة تفتيش "الخشبة" التابعة لجماعة الحوثي على مدخل منطقة "الحوبان" عند تمام الساعة الرابعة عصراً استوقفه أفراد نقطة التفتيش وعندما عرفوا أنه من "زبيد" طلبوا منه العودة للدفاع عن مدينته ضد ما أسموه العدوان فأخبرهم أن لديه أسرة ويعمل في بوفية داخل مدينة تعز لتوفير لقمة عيش حلال لأولاده ولا شأن له مطلقا بما يتحدثوا عنه، ولأن صراحته تلك لم ترق لهم قاموا باعتقاله واقتياده إلى سجن مدينة الصالح.

كان شرطهم الوحيد للإفراج عنه هو إحضار ورقة معمدة من صاحب بوفية النعمان بمدينة تعز وعاقل الحارة التي تقع البوفيه في إطارها لإثبات صحة ما يقوله وبناء على ذلك تواصل "الزبيدي" مع أهله وأقاربه الذين ظلوا على تواصل مستمر معه لكنه وبعد تحرير المذكرة المطلوبة وإرسالها معمدة إلى منطقة الحوبان أختفى الضحية الذي كان قد أمضى فترة (12) يوما داخل سجن الصالح وانقطع الاتصال به تماماً، بعد أن نقله سجانيه إلى معتقل أخر (سري) وأنكروا وجوده لديهم، حسب ما بلغهم من الشخص المكلف بمتابعة قضيته هناك.

في 17 يوليو / تموز 2018 افرجت جماعة الحوثي عن "نعمان نصر الزبيدي" بعد تعهده بالعودة إلى مدينة زبيد وعدم دخول مدينة تعز، لكنه لم يستسلم، وظل في منطقة الحوبان قرابة خمسة أيام يقتنص فرصة دخول المدينة والعودة لعمله الذي يتوقف عليه مصير أسرة تركها وهي لا تمتلك قوة يومها.

في يوم الاثنين الموافق 23 يوليو / تموز 2018 وبعد إجراء بعض التعديلات على ملامح وجهه من باب التنكر حاول "نعمان" الوصول مجددا إلى وسط مدينة تعز عبر نفس الطريق كونها المنفذ الوحيد المفتوح أمام كل المسافرين إليها وفور وصوله إلى نقطة تفتيش "الخشبة" التي اختطف منها في المرة السابقة عرفه أفراد نقطة التفتيش وأنزلوه من سيارة الأجرة التي كان يستقلها واقتادوه ثانية إلى سجن "مدينة الصالح" وعندما تأكدوا هناك أنها قد تعهد سابقا بعدم دخوله مدينة تعز نقلوه مباشرة إلى سجن الأمن السياسي بمحافظة إب حيث احتجز فيه لمدة شهر.

أفرجت جماعة الحوثي للمرة الثانية عن الضحية بعد توقيعه تعهد أخر يلزمه بالعودة إلى مدينة زبيد وعدم دخول مدينة تعز تحت أي مبرر، فلم يكن أمامه بعد ذلك أي خيار أخر سوى الرجوع إلى أهله في زبيد حيث قضى معهم فترة من الزمن عاطلاً عن العمل، وتحت ضغوطات حوثية شديدة التحق مكرهاً بجبهات القتال معهم مقابل فتات من المال لا يكفي لسد رمق أطفاله - طبقاً للمعلومات التي تلقاها فريق المنظمة.

10. شاب بنقطة تفتيش غولة (الغولة – عمران) :

"علاء الدين عصام علي دحان العشبي" (19) عاماً أحد الجنود المستجدين في القوات العسكرية التابعة للحكومة الحكومة بمحافظة مأرب، لم يقوى على فراق والدته وظل يتحين الفرص حتى جاء موعد إجازته السنوية فانتهزها للتوجه صوب محافظة عمران وزيارة والدته بعد التنسيق مع مندوب جماعة الحوثي هناك المدعو "نبيل علوس" الذي منحه الأمان والضمان.

وجاء في إفادات قريب الضحية (ع. ع. د) والشاهدين على الواقعة (ن. ع. ع) و(ع. د. ع) أنه عند الساعة الثامنة صباح الاثنين الموافق 10 سبتمبر / أيلول 2018 أثناء مرور "علاء العشبي" بنقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي بمنطقة غولة مديرية ريدة قادماً من صنعاء أستوقفه افراد نقطة التفتيش ثم باشروا الاعتداء الجسدي عليه بالضرب والتلفظ بألفاظ نابية، ثم اقتادوه إلى أحد سجونهم السرية بمنطقة حزيز جنوب العاصمة صنعاء، حيث خضع هناك للتحقيق والتعذيب المستمر وإجباره على الاعتراف بالتهم الموجهة له والإدلاء ببعض المعلومات.

وذكر قريب الضحية أن أحد الوسطاء الذي زار "علاء العشبي" إلى سجن حزيز جنوب

العاصمة أخبرهم بأنه محتجز داخل زنزانة انفرادية ويعيش وضعاً صحياً رديء للغاية وحالة نفسية منهارة جراء التعذيب الجسدي والنفسي الذي يمارس بحقه من قبل سجانيه، وقد منعت والدته وكل أفراد عائلته عن زيارته أو حتى الاتصال به.

11.طالب بنقطة تفتيش ذي مجير (ذي ناعم – البيضاء) :

في نقطة تفتيش "ذي مجير" التي استحدثها المدعو "عبدالله علي إدريس الريامي" بمديرية ذي ناعم بعد والمؤسس الأول لـ "نقطة تفتيش إدريس" تم اعتراض طريق الشاب "عمار علي محمد علي البابكي" (20) عاماً واختطافه من قبل قائد وأفراد نقطة التفتيش التابعة لجماعة الحوثي أثناء توجهه إلى مركز المديرية للتسوق وشراء بعض احتياجات أسرته.

يفيد بلاغ مقدم من (ع. ع. م) وأقوال الشاهدين (أ. ع. ض) و(ن. ع. أ) بأن الضحية "عمار البابكي" خرج صباح الاثنين 3 ديسمبر / كانون الأول 2018 متجهاً إلى مدينة "ذي ناعم" بمحافظة البيضاء لقضاء بعض احتياجاته من السوق وفور وصوله منطقة "ذي مجير" عند الساعة العاشرة صباحاً استوقفه أفراد نقطة التفتيش الحوثية المستحدثة في تلك المنطقة، وتم سحب هاتفه النقال، ومن ثم اعتقاله واقتياده إلى سجن إدارة أمن المديرية.

وذكر الشهود أن الطالب "البابكي" نقل في نفس اليوم من سجن أمن ذي ناعم إلى السجن المركزي بمحافظة البيضاء الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي، وهناك احتجز لما يزيد على شهرين تعرض خلالها لكل صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة من الكرامة ثم أفرج عنه دون أن توجه له أي تهمة أو يعرف أحد سبب اعتقاله واحتجازه كل تلك المدة.

12. مسافر بنقطة تفتيش مفرق الذكرة (ماوية – تعز) :

"يونس يحيى حمود محمد" (29) عاماً من سكان "مدينة النور" غربي مدينة تعز الواقعة في مناطق الحكومة، ذهبت زوجته في زيارة عائلية بمدينة إب، وعندما قررت العودة إلى عش الزوج لم يكن هناك من يعيدها فأنطلق هو للقيام بمهمة لم شتاتهما، وبينما هو في طريقه إلى إب الخضراء اعترضته نقطة تفتيش حوثية شرق محافظة تعز والتي فرضت حالة قطيعة جديدة بين الزوجين خارج إرادتهما ولفترة زمنية لم تكن في حسبان أي منهما.

يقول شقيقه الأصغر (يحيى) :"خرج أخي يونس صباح الاحد الثالث من مارس / أذار 2019 من مدينة تعز متجها إلى مدينة إب لإحضار زوجته التي ذهبت في وقت سابق لزيارة ولدها ولم تجد من يعيدها وأثناء وصولها إلى مفرق الذكرة بمديرية

ماوية عند الساعة الثانية عشر ظهرا استوقفه أفراد نقطة التفتيش الحوثية المتواجدة هناك ثم قاموا باختطافه واخذه إلى مدينة الصالح بعد نهب مبلغ (60) ألف ريال يمني كانت بحوزته، ومصادرة هاتفين نقال حسب أخر ما وصلنا عنه من أخبار" .

وبحسب "شقيق" الضحية فقد كانت زوجة "يونس" تتواصل معه عبر الهاتف بين لحظة وأخرى منذ مغادرته مدينة تعز للاطمئنان عليه حتى فقدت الاتصال به عند الظهيرة وظلت تدق على رقم هاتفه ثم يرد مشغولا وكررت ذلك مراراً لكن دون جدوى، ثم حاولت الاتصال به مجدد بعد عصر اليوم ذاته فرد عليها وأخبرها أنه مختطف لدى جماعة الحوثي، وفجأة أنقطع الاتصال ومن يومها لم تعلم عنه شيء أو إلى أي مكان أخذوه.

بعد حوالي 20 يوماً على اختطاف "يونس" خرج أحد المختطفين من سجن مدينة الصالح شرقي مدينة تعز ثم تواصل مع أهالي الضحية وأبلغهم بأن ابنهم موجود في سجن خاص بجهاز الأمن القومي التابع لجماعة الحوثي الذي يوجد ضمن مبنى مدينة الصالح بمنطقة الحوبان وأنه يتعرض للتعذيب الشديد جسدياً ونفسياً ومنها الضرب الشديد بالكيبلات (اسلاك كهربائية مصنوعة من النحاس) ويتم تهديده بالقتل والتصفية.

ذهبت زوجة "يونس" برفقة والده مطلع شهر أكتوبر / تشرين الأول 2019 إلى سجن الأمن القومي التابع لجماعة الحوثي بمدينة الصالح وسمح لهم القائمين على السجن بمقابلته بعد أن قالوا لهما اعتبروها أول وأخر زيارة وبسبب وجود مسلحين حوثيين برفقتهما لم تتمكن زوجة الضحية ووالده من السؤال عن حاله ووضعه الصحي وكيف يتم التعامل معه، لكنهما وجدوا الأجوبة على كل تساؤلاتهم تلك في وجهه الشاحب وجسده النحيل والحالة المزرية التي ظهر بها أمامهما خلال الزيارة.

13. جرحى بنقاط مستحدثة (مستبأ – حجة) :

الجرحى والمصابين المدنيين جراء القصف الصاروخي والمدفعي الذي شنته جماعة الحوثي المسلحة على قرى ومناطق مختلفة بمديرية كشر محافظة حجة خلال الحرب الأخيرة، لم يسلموا هم الأخرين من انتهاكات وتعسفات نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة على مداخل ومخارج المديرية، التي حالت دون وصول الكثير من أولئك الجرحى إلى المستشفيات والمراكز الطبية داخل وخارج المديرية لتلقي العلاج، فضلاً عن توثيق فريق المنظمة بالمحافظة عدد (4) حالات اختطاف تعرض لها بعض الجرحى أثناء مرورهم من تلك النقاط.

من بين أولئك الشاب "عبدالواحد محسن حسين المالكي" (22) عاماً الذي أصيب بشظايا عدة في جسده جراء سقوط قذيفة هاون على منزله بقرية "العبيسة" منطقة حجور صباح الاثنين الموافق 25 فبراير / شباط 2019 وأثناء محاولة الأهالي إسعافه اعترضتهم نقطة تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي في سوق "عاهم" بقيادة المدعو "ابو يحيى المطري" ومنعتهم من ذلك، ثم قام أفراد نقطة التفتيش بأخذ الضحية إلى مستشفى عام بمدينة عمران لتضميد جراحه وحين تأكد لهم أنه ينتمي لقبائل حجور اقتادوه رغم جراحاته النازفة إلى سجن الأمن السياسي في العاصمة صنعاء- طبقا لإفادة الشاهدين (ن. م. ر) و (س. ع. ر).

بعدها بأسبوع فقط وتحديداً فجر السبت الثاني من مارس / أذار 2019 اصيب المواطن "سلطان أحمد عبدالله جبهان" بشظايا قذيفة هاون اطلقتها جماعة الحوثي على سوق "العبيسة"، وأثناء محاولة بعض أقاربه نقله على متن سيارة أحدهم إلى وحدة صحية قريبة من المكان لتضميد جراحه، استوقفتهم نقطة تفتيش مستحدثة تابعة للجماعة على أطراف مديرية كشر عند تمام الساعة العاشرة صباحاً ومنعتهم من الوصول إلى الوحدة الصحية، بل وقام أفرادها باختطاف الجريح واقتياده إلى جهة مجهولة - حسب ما جاء على لسان (ن. ن. ر) أحد المسعفين للضحية.

واستناداً إلى ما ورد في شهادة كلاً من (ع. ي. ح) و (ع. م. ج) فقد تعرض الشاب "عبدالله صالح حسين ريبان" (24) عاماً لإصابات عدة جراء القصف الحوثي العشوائي على منازل المواطنين وسوق "العبيسة" بمديرية كشر صباح الثلاثاء السادس من مارس / أذار 2019، وأثناء محاولة بعض أقاربه اسعافه إلى أقرب مستشفى أو مركز طبي عبر خط مديرية مستبأ اعترضتهم نقطة تفتيش مستحدثة بمنطقة "بني مالك" على أطراف مديرية كشر بقيادة "نائف ابو خرشفة" والتي حالت دون وصول الضحية إلى المستشفى بل وقام أفرادها باختطافه واقتياده إلى جهة مجهولة دون مراعاة لإصابته التي وصفت بالخطيرة.

في اليوم نفسه وتحديداً عند تمام الساعة الثامنة ليلاً أعترض أفراد نقطة تفتيش حوثية أخرى مستحدثة جوار سوق مركز مديرية مستبأ الجريح "أحمد صادق أحمد ريبان" (35) عاماً أحد ضحايا قصف جماعة الحوثي على منازل المواطنين بمنطقة "العبيسة"، وذلك أثناء محاولة بعض اقاربه اسعافه واقتادوه رغم إصابته الخطيرة

إلـى جهـة مجهولـة، كمـا ورد فـي بـلاغ مكتـوب تقـدم بـه (ن. م. ع) أحـد أقـارب الضحيـة.

14. بائع قات بنقطة تفتيش سوق الاثنين (المتون – الجوف) :

وفـي يـوم الأربعـاء الموافـق 17 إبريـل / نيسـان 2019 اختطـف مواطـن يعمـل فـي بيـع القـات مـن نقطـة تفتيـش اسـتحدثتها جماعـة الحوثـي علـى مدخـل سـوق الاثنيـن بمديريـة المتـون محافظـة الجـوف وهـو فـي طريقـه لزيـارة عائلتـه بالعاصمـة صنعـاء.

وطبقـا لإفادتـي (أ. ع. ق) احـد أقـارب الضحيـة و الشـاهد (أ. ي. ي) فـإن المواطـن "محمـد عبـدالله القاضـي" (24) عامـاً مـن أبنـاء مديريـة الحـزم بمحافظـة الجـوف وكان يعمـل بائعـاً للقـات بمحافظتي الجـوف ومـأرب، وبعـد فتـرة غيـاب طويلـة عـن عائلتـه المقيمـة فـي العاصمـة صنعـاء قـرر مسـاء الأربعـاء 17 إبريـل / نيسـان 2019 القيـام بزيـارة سـريعة وخاطفـة لهم والاطمئنـان على أوضاعهم.

وأثنـاء مـروره بنقطـة تفتيـش حوثيـة أمـام سـوق الاثنيـن بمديريـة المتـون عنـد السـاعة الرابعـة عصـراً اسـتوقفه أفـراد نقطـة التفتيـش وأنزلتـه مـن سـيارته ثـم باشـروا الاعتـداء عليـه بالضـرب وتوجيـه سـيل مـن السـباب والشـتائم ثـم اقتـادوه إلـى جهـة مجهولـة علـى خلفيـة معارضتـه لسياسـة الجماعـة وكذلـك نشـاطه التجـاري داخـل مناطـق الحكومـة ومنـذ ذلـك الحيـن لـم تعلـم اسـرته أي شـيء عنـه ولا يـزال مصيـره مجهـول- طبقـا لقريـب الضحيـة والشـاهد علـى الواقعـة.

15. عامل بنقطة تفتيش الشولة (عمد – صعدة) :

وفـي محافظـة صعـدة أقصـى الشـمال أقدم أفراد نقطة تفتيش اسـتحدثتها جماعة الحوثـي بمديرية "عمد" علـى اختطـاف أحـد المسـافرين مـن ابنـاء المديريـة أثنـاء مـروره بنقطـة تفتيـش عنـد تمام السـاعة 11 صباح الخميس الموافق 11 يونيو / حزيران 2020 واقتياده إلى جهة مجهولة دون معرفة الاسباب.

أقـوال متطابقـة لشـهود علـى الواقعـة اسـتمع لهـم فريـق المنظمـة منهـم (ع. س. ص) و (ع. م. هـ) خلصـت إلـى أن "عبدالمجيـد عبـدالله عبـاس" (28) عامـاً بينمـا كان عائـداً مـن مركـز مديريـة "عمـد" بمحافظـة صعـد قاصـداً منطقـة عتـق فـي نفـس المديريـة اسـتوقفه أفـراد نقطـة تفتيـش "الشـولة" التابعـة لجماعـة الحوثـي ودون أي سـبب قامـوا باختطافـه واقتيـاده إلـى جهـة مجهولـة.

وظـل الضحيـة رهـن الاخفـاء القسـري لا تعلـم أسـرته شـيء عـن وضعـه أو مـكان احتجـازه حتـى لحظـة توثيـق الواقعـة فـي الثامـن مـن يوليـو / تمـوز 2020، ولـم يتسـنى بعدهـا للفريـق الوقـوف علـى أي تفاصيـل تتعلـق بظـروف وطريقـة احتجـازه وطبيعـة التعامـل معـه ومـا إذا كان تعـرض للتعذيـب أو أي مـن ضـروب المعاملـة القاسـية.

ثانيا: نماذج لوقائع

ارتكبها الإنتقالي:

RIGHTS RADAR

1. عامل بنقطة تفتيش سناح (قعطبة – الضالع) :

"صالح جازم صالح محمد" (34) عاماً من أبناء مديرية المسيمير محافظة لحج، يعمل في القطاع الخاص بمحافظة الضالع وفوق ما كان يعانيه من حالة نفسية ظل يناضل ويكافح في سبيل إسعاد أسرته التي يعولها، حتى وقع ظهر الخميس الثاني من مايو / أيار2019 في قبضة أفراد نقطة التفتيش التابعة لقوات الحزام الأمني بمديرية قعطبة محافظة الضالع والتي غادرها بعاهة مستديمة أقعدته كلياً عن العمل.

بالاستناد إلى ما جاء في إفادات كلاً من قريب الضحية (ف. ج. ص)، والشاهدين (م. ع. ح) و (ع. ح. ش) فإن المواطن "صالح جازم" كالمعتاد غادر يوم الخميس الثاني من مايو / أيار2019 مقر عمله في محافظة الضالع باكراً متجها صوب قريته بمديرية المسيمير ليقضي إجازة الجمع مع زوجته وأطفاله، وبينما هو في الطريق استوقفه أفراد نقطة تفتيش "سناح" التابعة لقوات الحزام الأمني ثم اعتقلوه بتهمة الاشتباه.

قريب الضحية والشهود تحدثوا كذلك عن قيام قائد نقطة التفتيش المدعو "أحمد قائد القبة" بالتحقيق مع الضحية "جازم" و مارس / أذار بحقه أبشع طرق وأساليب التعذيب الجسدي التي وصلت حد قيامه بقطع أصابع كفه اليمنى بعد وضعها بين هلال الإطار الخلفي للدراجة النارية وسلاسلها، ثم ترك دمائه تنزف، دون أن يسمح لأحد من المسافرين أو المارة بمجرد الاقتراب منه أو إسعافه.

وبعد إطلاق سراحه غادر الضحية "صالح جازم" نقطة تفتيش سناح متجهاً إلى أقرب عيادة لإجراء بعض الاسعافات الاولية لجراحه الدامي ثم تحرك فوراً نحو قريته في مديرية المسيمير، بمحافظة لحج وقد أضافوا جرحاً أخر إلى جراحاته السابقة وحولوه من عائل وحيد يتفانى في خدمة ورعاية أسرته إلى عالة دائمة وحملاً ثقيلاً عليها.

في لحظة عبور هي الأقسى والأمر بإحدى نقاط الموت والعبث بحياة وأرواح المارة والمسافرين، أنتزع الحزام الأمني بعض من "أصابعه" بل وسلبه كرامته وما تبقى من أدميته ودفعه مجبراً لمغادرة عمله الوظيفي ومصدر رزق عائلته الوحيد، وفاقم من حالة الاكتئاب النفسي التي كان يعيشها سابقا بشكل متقطع ثم صارت جزء من تفاصيل حياته اليومية.

2. مسافرين بنقطة تفتيش الحديد (الوهط – الضالع) :

وفي صباح السبت الموافق 28 ديسمبر / كانون الأول 2019 اختطف عدد (5) مسافرين ينتمون لمحافظة تعز من نقطة تفتيش بمنطقة الوهط محافظة لحج استحدثها للواء الخامس حزام أمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي على المدخل الشمالي للعاصمة المؤقتة عدن، وظل ثلاثة منهم رهن الاخفاء القسري قرابة شهر كامل تعرضوا خلالها لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي قبل إطلاق سراحهم مقابل مبالغ مالية باهضة.

وبحسب روايات متطابقة أدلى بها الضحايا وبعض الشهود على الواقعة فإن أربعة من أبناء تعز هم "صلاح محمد علي إسماعيل" (24) عاماً، و"ربيع محمد طه أحمد" (29) عاماً، و"عيسى عبدالجليل الجعفري" (30) عاماً و"مهند عبدالجبار عبدالحاج اليوسفي" (28) عاماً غادروا مدينتهم "تعز" بعد أن ضاقت بهم سبل العيش، ميممين وجوههم نحو العاصمة المؤقتة عدن بحثاً عن فرص عمل تضمن لهم حياة أفضل.

لقد أرادوا فقط أن ينفضوا عن ظهورهم غبار الحرب وعتمة الحصار الملازمان لهم طيلة سبع سنوات عجاف لا سمان لها. وبينما هم يحثون الخطى خلال ساعات الفجر الأولى، إذا بأحلامهم وطموحاتهم وتطلعاتهم المشروعة الرامية لنيل حياة كريمة ترتطم دفعة واحدة بحاجز تفتيش استحدثته قوات الحزام الأمني بمنطقة الوهط محافظة لحج (جنوب البلاد) المعروف باسم "نقطة تفتيش مصنع الحديد".

يقول صلاح محمد :"وصلنا إلى نقطة تفتيش مصنع الحديد عند الساعة الثانية والنصف فجرا على متن سيارة تاكس تابعة للزميل أشرف ياسين الرباحي فاستوقفنا أفراد نقطة التفتيش الذين كانوا يرتدون زياً مدنياً وإلى جوارهم طقمين محملين بالجنود ثم طلبوا بطائقنا الشخصية وقاموا بتفتيش جوالاتنا النقالة، وبعدها قالوا لنا أنتم دواعش .. انتم أتباع هادي، وباشروا الاعتداء علينا وضربنا بأعقاب البنادق، واقتادونا مباشرة إلى سجن اللواء الخامس حزام أمني حيث احتجزنا بداخله يومين وفي اليوم الثالث افرج عن أثنين وتم نقلي مع عيسى وربيع إلى سجن مكافحة الارهاب".

أمضى "صلاح" وزميليه "عيسى" و"ربيع" عشرون يوماً رهن الاخفاء القسري داخل سجن مكافحة الإرهاب دون السماح لهم بالتواصل مع أهاليهم وطمأنتهم أو السماح لأهاليهم بزيارتهم أو حتى معرفة مكان احتجازهم، وهناك خضعوا للتحقيق دون تهمة

سوى أنهم من أتباع هادي، ودواعش وهي الاتهامات ذاتها التي توجهها جماعة الحوثي لخصومها في مناطق الشمال، بل وتعرض ثلاثتهم خلال التحقيق للضرب بعصا خيزران واللطم بالأيدي والركل بالأرجل والتهديد بالقتل، وكان لا يسمح لهم في كثير من الأوقات باستخدام دورة المياه التي لا يتجاوز عددها ثلاث دورات داخل سجن يضم 120 نزيلاً، وفوق ذلك مليئة بالنفايات والقاذورات وتنبعث منها روائح كريهة.

وعند منتصف ليلة الجمعة الموافق 18 يناير / كانون الثاني 2020 أطلق سراح "ربيع محمد طه" والذي أتصل على الفور بوالدته وزف لها بشرى خروجه ثم أخبرها بمكان السجن وطالب منها إبلاغ أهالي صديقيه اللذان لا زالا رهن الاعتقال حتى يتسنى لهم متابعة الافراج عنهما، ثم استمرت الأم في التواصل مع أبنها للاطمئنان عليها وبعد ساعتين فقط تفاجأت بتلفونه يرد مغلقا، فزاد قلقها وخوفها وظلت تعاود الاتصال به حتى الصباح لكن دون جدوى.

فور خروجه من سجن مكافحة الإرهاب في العاصمة المؤقتة عدن ظل "ربيع محمد طه" واقفاً لساعات على خط تعز محاولاً البحث عن سيارة تمر عبر طريق هيجة العبد وصولاً إلى مدينة تعز، فلم يعثر، مما أضطره إلى الركوب مع سائق شاحنة تمر باتجاه دمنة خدير وصولاً إلى الحوبان.

وأثناء وصوله أول نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي بمديرية القبيطة التابعة لمحافظة لحج عند الساعة الرابعة فجراً استوقف أفراد النقطة، الشاحنة واعتقلوا "ربيع" وبعد أربعة ايام من البحث المضني تلقت أسرة "ربيع" اتصالاً هاتفياً من رقم غريب أخبرهم صاحبه أن أبنهم محتجزاً في سجن مدينة الصالح بمنطقة الحوبان شرقي محافظة تعز والتابع لجماعة الحوثي.

ثالثا: نماذج لوقائع
ارتكبتها الحكومة:

RIGHTS RADAR

1. مسافران بنقطة تفتيش الأمن السياسي (مدخل الحزم – الجوف) :

عند تمام الساعة السادسة مساء الجمعة الموافق 11 نوفمبر / تشرين الثاني 2016 اختطف شابين كانا في طريقهما إلى مركز مديرية "الحزم" عاصمة محافظة الجوف شمال (البلاد) بحثاً عن فرص عمل وذلك من قبل أفراد نقطة تفتيش أمنية تابعة لقوات الحكومة الحكومة تم استحداثها على المدخل الجنوبي لعاصمة المحافظة.

وبحسب إفادات موثقة لدى فريق المنظمة أدلى بها الشاهدين (أ. ع. ر) و (أ. ع. ق) فإن الطالبين "علي أحمد حسين عامر" (19) عاما و"عبدالمجيد رباصي" (18) عاماً من أبناء محافظة الجوف، عقب انتهائهما من اختبارات شهادة الثانوية العامة قررا صباح الجمعة 11 نوفمبر / تشرين الثاني 2016 التوجه إلى مركز مديرية الحزم عاصمة المحافظة للالتحاق بصفوف قوات الحكومة، أو البحث عن أي فرص عمل في حال لم يتسنى لهم ذلك.

وذكر الشاهدين على الواقعة، أن أول نقطة تفتيش أمنية تتبع الحكومة على مدخل مدينة الجوف عاصمة المحافظة استوقفت الشابين "علي عامر" و"عبدالمجيد رباصي" فور وصولهما إليها عند الساعة السادسة مساء ثم اعتقلا من قبل أفراد نقطة التفتيش الذين اقتادوهما على متن طقم إلى سجن الأمن السياسي وتم اخفائهم قسراً لأكثر من ثلاثة أشهر.

(س. أ. ش) أحد زملاء الطالبين أكد هو الأخر للفريق تعرض زميليه للإخفاء القسري مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر لم تعلم خلالها أسرتيهما أي شيء عن وضعهما الصحي أو مقر احتجازهما ثم تلقت العائلتين بعدها اتصالاً منهما تأكدتا من احتجازهما لدى الأمن السياسي بمدينة الحزم ولم يتم إطلاق سراحهما إلا بعد 7 اشهر من الاحتجاز التعسفي دون أن توجه لهما أي تهمة.

2. سائق بنقطة تفتيش الفلج (المدينة – مارب) :

وفي منتصف ديسمبر / كانون الأول 2019 قام أفراد "نقطة تفتيش الفلج" التابعة للقوات الخاصة بمحافظة مأرب والواقعة على المدخل الجنوبي لمركز المحافظة باحتجاز سائق قاطرة ومساعدة من أبناء محافظة عمران واقتيادهما إلى سجن المنطقة العسكرية الثالثة بتهمة الاشتباه بانتمائهما لجماعة الحوثي الانقلابية.

وبحسب ما تضمنته إفادات الشهود الذين التقاهم فريق المنظمة ومنهم (أ. ع. ص) و (ع. ص. ش) فإن المواطن "بسام حزام صالح أحمد العامري" (32) عاماً من أبناء محافظة عمران، ذهب مع شريكه "أمين علي العامري" إلى مدينة المكلا بمحافظة

حضرموت لشراء قاطرة، وفي طريق عودتهما اعترضهما أفراد نقطة تفتيش "الفلج" أثناء مرورهما منها عند الساعة الثامنة صباح الأحد الموافق 15 ديسمبر / كانون الأول 2019، ثم قاموا بتفتيشهما وأخذ تلفوناتهما النقالة بعد احتجازهما مع القاطرة.

وذكر الشهود أن أفراد نقطة تفتيش اقتادوا "بسام العامري" وشريكه "أمين العامري" إلى سجن المنطقة العسكرية الثالثة بمدينة مأرب بينما ظلت القاطرة محتجزة في النقطة، وهناك تم التحقيق معهما بتهمة الاشتباه بالانتماء لجماعة الحوثي الانقلابية، ثم أطلق سراحهما عصر نفس اليوم بضمانة مندوب المديرية وبعض مشائخ المنطقة التي ينتمي إليها الضحايا المؤيدين للشرعية والمتواجدين بمدينة مأرب.

3. عامل بنقطة تفتيش الفلج (المدينة – مأرب) :

"صلاح الدين بندر أحمد صالح الفقيه" (18) عاماً أحد الشباب العاطلين عن العمل وبسبب ذلك غادر صباح السبت الموافق 21 ديسمبر / كانون الأول 2019م مسقط رأسه في محافظة عمران، متجها صوب مدينة مارب بحثا عن عمل برفقة سائق قاطرة من أبناء منطقته.

فريق المنظمة التقى الشاهدين على الواقعة "عنتر ناجي" و"شبيب يحيى" حيث أكدا أن افراد نقطة التفتيش التابعة للقوات الخاصة والواقعة على مدخل مدينة مأرب الجنوبي استوقفوا الشاب "صلاح الدين الفقيه" أثناء وصوله إلى نقطة التفتيش عند الساعة الرابعة بعد عصر اليوم ذاته ثم قاموا بتفتيشه وتفتيش هاتفه النقال الذي عثروا فيه على صور لقيادات حوثية وبعض المواد الخاصة بالإعلام الحربي التابع لجماعة الحوثي.

الشهود ذكروا ايضاً أن أفراد نقطة التفتيش استناداً إلى الأوليات التي عثروا عليها في هاتف "صلاح الدين" قاموا باعتقاله وايداعه سجن إدارة أمن المدينة بتهمة الاشتباه بانتمائه لجماعة الحوثي، حيث تم التحقيق معه هناك ثم نقلوه إلى سجن الأمن السياسي، ولم يتسنى لفريق المنظمة معرفة تفاصيل أكثر عن ظروف احتجازه وإذا كان لا يزال رهن الاعتقال أو تم الافراج عنه.

الفصل الرابع:

تقييد حرية الحركة والتنقل

تشكل حرية الحركة والتنقل داخل الأراضي اليمنية أحد أهم الحقوق المكفولة دستوراً وقانوناً لكل مواطن والمحمية بقوة القوانين والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الحكومات المتعاقبة، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين، بل وتمثل شرطاً أساسياً لتنمية الإنسان وكذلك البلد الذي يعيش فيه، وترتبط بجملة من الحقوق الأخرى منها (الحياة، سلامة الجسد، الحريات الشخصية والعامة، الحقوق الثقافية والسياسية والاقتصادية، التملك...إلخ).

أولاً: نماذج لوقائع

ارتكبها الحوثي:

RIGHTS RADAR

1. عائلة بنقطة تفتيش ضيعة (باجل – الحديدة) :

أن تنتقل عائلة إلى مقر إقامة وعمل الزوج للعيش معه ولم الشمل بعد فترة غياب طويلة وحالة شتات فرضتها الحرب، فتلك جريمة في قاموس (جماعة الحوثي)، بل وتستوجب سلسلة من العقوبات تبدا بحظر سفر تلك العائلة وتعميم اسمها على كل نقاط وحواجز التفتيش، ثم اعتقالها أو احتجازها مع سائق السيارة التي تستقلها حال قررت السفر، ووصولاً إلى فرض غرامة مالية تختلف من عائلة إلى أخرى ومن سائق إلى أخر حسب السقف المادي.

"ف.ع.ح.م" (29) عاماً، فتاة من مديرية "ملحان" محافظة المحويت (غربي البلاد)، حديثة عهد بالزواج، إذ لم تكمل عامها الثاني مع شريك حياتها حتى غادر الأخير مضطرا "عش الزوجية" متجهاً صوب مدينة مأرب تحت وطأة بطش جماعة الحوثي التي ظلت تلاحقه وتطاره في كل مكان يذهب إليه أو يتواجد فيه على خلفية مواقفه الرافضة والمعارضة لانقلابها ضد الحكومة القانونية والدستورية في اليمن.

لم تتحمل "ف.ع.ح.م" فراق زوجها الذي ظلت تمارس عليه كل ضغوطاتها مع كل اتصال هاتفي يجريه معها حتى رضخ لمطلبها الوحيد والمشروع المتمثل في الترتيب لنقلها إلى مأرب كي يتسنى لهما العيش معاً هناك وتحقيق شيء من الاستقرار العائلي ولو بشكل مؤقت إلى أن تضع الحرب أوزارها، وعندما حان وقت لم الشمل كانت جماعة الحوثي حاضرة في نفس الموعد والمكان وعلى أهبة الاستعداد لاغتيال حلم جديد والحكم على أسرة يمنية أخرى بقضاء حياتها منقسمة بين محافظتين كحال باقي الأسر التي شتتها الحرب.

ومن خلال أقوال وإفادات الشهود التي استمع لها فريق المنظمة اتضح أن "ف.ع.ح.م" غادرت صباح يوم السبت الموافق 5 مايو / أيار 2018 مديرية "ملحان" محافظة المحويت قاصدة مدينة "مأرب" حيث مقر إقامة وعمل زوجها والذي من المقرر أن تستقر معه هناك، وبينما هي في الطريق وتحديدا بعد تجاوزها نقطة تفتيش "ضيعة" التي استحدثتها جماعة الحوثي بين مدينتي "باجل" و"الكدن" التابعتان لمحافظة الحديدة، استوقف أفراد نقطة التفتيش باص الأجرة نوع "هايس" الذي كان يقلها.

بعدها بدقائق فقط تلقى سائق الباص اتصالاً هاتفيا من قبل المدعو "ابو عبدالسلام" المشرف الأمني لجماعة الحوثي بمديرية "ملحان" والذي طالبه بسرعة إعادة العائلة التي كانت معه على متن السيارة باعتبارها صارت رهن الاعتقال بتهمة أن زوجها أحد أفراد الجيش الذي يقاتل ضد الجماعة في مدينة مأرب، وأنها كانت متجهة إليه، فوقف السائق محتاراً لا يدري أين الخطأ الذي اقترفته العائلة حتى تستحق كل ذلك، غير أنه استسلم للواقع المفروض ونفذ توجيهات مشرف الجماعة حرفياً.

عـادت "ف.ع.ح.م" إلـى "ملحـان" المحويـت وهنـاك تـم احتجازهـا فـي منـزل الشـيخ الموالـي لجماعـة الحوثـي "علـي عبـدالله الروضـة" لمـدة يومين بعـد سـحب هاتفهـا الخـاص حتـى لا تتمكـن مـن التواصـل مـع زوجهـا، ثـم سـلمت لأسـرتها بعـد توقيعهـا علـى ورقـة تلـزم شـقيقها بإعادتهـا إلى منزلـه ودفـع مبلـغ (50) مليـون ريال كغرامـة ماليـة حـال عـاودت السـفر نحـو مـأرب مـرة ثانيـة.

السـائق لـم يسـلم هـو الأخـر مـن انتهـاكات وعجرفـة جماعـة الحوثـي التي باشـرت فـور وصولـه إلى محافظـة المحويـت بسـلبه سـيارته الأجـرة نـوع (بـاص) مصـدر رزق أطفالـه ثـم قامـت باختطافـه وايداعـه سـجن "الولجـة" ولـم تفـرج عنـه إلا بعـد دفعـه مبلـغ (150) ألـف ريال غرامـة ماليـة كمـا تزعـم، وذلـك كنـوع مـن العقـاب حتـى لا يفكـر مـرة أخـرى بنقـل أي عائلـة إلـى مناطـق الحكومـة.

2. عائلة بنقطة تفتيش مطي (حرف سفيان – عمران) :

وفـي واقعـة مماثلـة قامـت جماعـة الحوثـي المسـلحة سـابع عيـد الفطـر لسـنة 1440هـ بتوقيـف عائلـة يمنيـة أخـرى واحتجـاز أفرادهـا لسـاعات اثنـاء مرورهـا بنقطـة تفتيـش اسـتحدثتها الجماعـة فـي منطقـة "مطـي" مديريـة "حـرف سـفيان" التابعـة لمحافظـة عمـران (شـمال البـلاد) وذلـك عندما كانـت فـي طريقهـا إلـى عائلهـا الوحيـد المسـتقر بمدينـة مـأرب ويعمـل مديـراً لمدرسـة أهليـة هناك.

شـهود علـى الواقعـة وبعـض أفـراد العائلـة بينهـم (أ. ز. ع) و(ع. ن. ش) و(ف. ص. أ) ذكـروا لفريـق المنظمـة أنـه وفـي صبـاح الاثنيـن الموافـق 10 يونيـو / حزيـران 2019، غـادرت عائلـة الاسـتاذ "خالـد صالـح سـنان" المكونـة مـن زوجتـه "دولـة الخـدري" (39) عامـاً ونجلـه "عمـروا" (10) أعـوام وأبنتيـه "بـارق" (14) عامـاً و"نسـيبة" (12) عامـاً، مـن مسـقط رأسـهم فـي "بيـر عائـض" بمديريـة "جبـل عيـال يزيـد" بمحافظـة عمـران متجهيـن صـوب مدينـة مـأرب مـن أجـل الاسـتقرار مـع عائلهـم الوحيـد الـذي يعمـل مديـراً لإحـدى المـدارس الأهليـة هنـاك.

عنـد تمـام السـاعة الثانيـة عشـر ظهـراً وفـور وصولهـم نقطـة تفتيـش اسـتحدثتها جماعـة الحوثـي بمنطقـة "مطـي" التابعـة لمديريـة حـرف سـفيان علـى الطريـق الرابـط بيـن محافظتـي "عمـران" و"الجـوف" اسـتوقف أفـراد نقطـة التفتيـش السـيارة التـي كانـت تقـل العائلـة ثـم باشـروها بالسـؤال "هـل أنتـم اسـرة خالـد سـنان؟!" ولمـا كانـت الإجابـة بنعـم اخبـروا الأسـرة أنهـم تلقـوا بلاغـاً مـن جهـات عليـا لـم يسـمونها والـذي يقضـي بضـرورة إعادتهـا ومنـع سـفرها إلـى مـأرب.

احتجـز أفـراد نقطـة التفتيـش عائلـة "خالـد سـنان" تحـت نفـس الذريعـة وهـي أن رب الأسـرة يعمـل مـع الحكومـة فـي مدينـة مـأرب، مـع أن الوضـع مختلـف تمامـاً هـذه المـرة كـون المتهـم يعمـل لـدى قطـاع خـاص ولا علاقـة لـه مطلقـاً بالحكومـة وأجهزتهـا الأمنيـة

والعسكرية أو حتى المدنية، وقد استمر الاحتجاز لمدة (6) ساعات، دون جدوى مما أضطر العائلة بعدها للعودة إلى مدينة عمران، ومنها عاودت السفر مرة ثانية عبر طريق أخرى تمر بمحافظتي "ذمار" و"البيضاء" وصولاً لمدينة "مأرب".

وخلال رحلة سفر استمرت ما يزيد عن 14 ساعة عبر خط (ذمار- البيضاء) عاشت أسرة "خالد سنان" لحظات عصيبة ومعاناة شديدة سيما زوجته التي تعاني من مرض القلب، وذلك نتيجة الوقوف المتكرر عند نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة من قبل جماعة الحوثي والتي لا يفصل بين البعض منها سوى أمتار قليلة.

3. عائلتين بنقطة تفتيش أبو هاشم (رداع – البيضاء) :

تكرر المشهد ذاته مع عائلتين يمنيتين كانتا في طريقها إلى مدينة مأرب، غير أن جماعة الحوثي المسلحة اعترضتهما في نقطة تفتيش "ابو هاشم" الشهيرة والمستحدثة على المدخل الشرقي لمدينة رداع محافظة البيضاء (وسط البلاد) وهناك تم احتجاز أفراد العائلتين الذين يتجاوز عددهم الـ (10) أفراد لساعات من قبل أفراد نقطة تفتيش قبل أن يمنعوا سفرهم ويرغموا الجميع على العودة إلى مسقط راسهم في قرية "المكاريب" بمديرية أرحب شرقي العاصمة صنعاء.

اقوال متطابقة أدلى بها أهالي الضحايا وشهود على الواقعة لفريق المنظمة بينهم (م. ح. س) و(ص. ع. ل) تفيد بأن عائلة "سلمان محمد العضاضة" المكونة من زوجته "أمة الرزاق قصيلة" (30) عاماً واطفاله الأربعة (البراء، براءة، أيه، عائشة) وكذلك عائلة "محمد محمد المكروب" المكونة من زوجته "رجاء علي محمد" (38) عاماً وأطفاله الستة (عائشة، اسماء، القسام، حورية، عبدالله، رفيدة) غادرتا صباح السبت الموافق 22 سبتمبر / أيلول 2018 قرية "المكاريب" بمديرية أرحب محافظة صنعاء متجهتا صوب مدينة مأرب للعيش والاستقرار مع عائليها المقيمان هناك وذلك عبر خط (ذمار- البيضاء).

يتابع الشهود "عند الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر السبت وأثناء وصول عائلتي "العضاضة" و"المكروب" إلى نقطة تفتيش "أبو هاشم" سيئة الصيت والواقعة على المدخل الشرقي لمدينة رداع، استوقف أفراد نقطة التفتيش السيارة التي كانت تقل العائلتين ثم احتجزوا جميع من كان على متنها لعدة ساعات رهن التحقيق، قبل أن يرغموا الأسرتين على العودة إلى قرية المكاريب في ارحب".

تحدث الشهود أيضاً عن تعرض العائلتين وحتى سائق الباص الذي كان يقلهما للمعاملة القاسية واللاإنسانية من قبل أفراد نقطة تفتيش "ابو هاشم" بمدينة رداع والتي وصلت حد قيامهم بإشهار أسلحتهم الشخصية نوع "كلاشنكوف" في وجه السائق وتهديده بالقتل إذا لم يعد بالعائلتين إلى مسقط رأسهما بمديرية ارحب محافظة صنعاء.

الفصل الخامس:

الجباية والنهب والإضرار بالممتلكات:

قامت أطراف النزاع ممثلة في (جماعة الحوثي، الحكومة الحكومة، تشكيلات خارج إطار الحكومة) عبر نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة بفرض إتاوات وإجراءات بيروقراطية معقدة تعيق مرور التدفقات التجارية والمساعدات الإنسانية، وساهمت في ارتفاع الأسعار وقلصت توافر السلع الأساسية مثل الوقود، ومارست قيودا معقدة على موظفي المنظمات الإنسانية تحول دون الحركة بانسيابية في مختلف المناطق في البلد.

ولم يقف الأمر عند حد فرض الجبايات والاتاوات غير القانونية حتى على المساعدات والمعونات الإنسانية التي تمر عبر تلك النقاط والحواجز، بل فتح الباب على مصراعيه أمام كل أعمال النهب والسلب لحمولات المركبات وأموال المسافرين والسائقين ومقتنياتهم الشخصية بما فيها هواتفهم النقالة التي يتم مصادرتها من قبل أفراد تلك النقاط والحواجز، واستهداف وسائل النقل المختلفة بأسلحتهم الخفيفة والمتوسطة وإلحاق أضرارا كلية وجزئية بعدد منها دون أي مبرر.

www.alaraby.co.uk AlAraby.ar

أولا: نماذج لوقائع

ارتكبها الحوثيون:

RIGHTS RADAR

1. سائق بنقطة تفتيش المدخل الشمالي (المدينة – البيضاء) :

عند الساعة الخامسة قبل غروب شمس الخميس الموافق 25 فبراير / شباط 2016 تعرض أحد السائقين لعملية نهب وابتزاز مالي أثناء مروره بسيارته من نقطة تفتيش مستحدثة تابعة لجماعة الحوثي على مدخل مدينة البيضاء (وسط البلاد).

تتلخص الواقعة بحسب إفادات الضحية وبعض الشهود الذين التقاهم فريق المنظمة بينهم (ع. م. ش) و (ج. ع. ش) في تعرض المواطن "صالح عبدالله حسين الهشامي" (44) عاماً للنهب والابتزاز وبعض الممارسات المهينة من قبل أفراد نقطة تفتيش استحدثتها جماعة الحوثي على مدخل مدينة البيضاء.

ويفيد الشهود بأن أفراد نقطة تفتيش استوقفوا سيارة المواطن "صالح الهشامي" وسحبوا منه بطاقته الشخصية وهاتفه النقال ثم قاموا بتفتيشه والاطلاع على كافة المحتوى الموجود بداخله، وكان واضحاً من طريقة تفتيشهم أنهم يبحثون عن شيء يمكنهم من خلاله إدانة الضحية لكنهم لم يعثروا على أي شيء من ذلك القبيل.

وبدلاً من السماح للمواطن "الهشامي" بالعبور، عمد أفراد نقطة تفتيش الحوثية إلى ابتزازه ومساومته، حيث اشترطوا عليه دفع مبلغ مالي قدره (25) ألف ريال مقابل أن يعيدوا له جواله ووثيقة إثبات هويته الشخصية، وهددوه بتلبيسه تهمة لم تكن تخطر له على بال في حال ابلغ أي جهة عن ما حدث له هناك.

2. عائلة بنقطة تفتيش الحليلة (الحيمة الخارجية – صنعاء) :

عند الساعة العاشرة صباح يوم الثلاثاء الموافق 16 مايو / أيار 2017 غادر "محمد أحمد حيدر حمادي العليي" (36) عاماً، قريته "دار سعد" بمنطقة بيت العليي مديرية الحيمة الخارجية محافظة صنعاء مستقلاً سيارته وذلك في مهمة إنسانية تتمثل بإسعاف زوجة أخيه وأولادها الذين أصيبوا بمرض الكوليرا إلى إحدى المستشفيات الخاصة بالعاصمة صنعاء.

وطبقا لإفادة (ص. أ. م) أحد الشهود على الواقعة فإنه وبينما كان "محمد حمادي" يسير في طريق (الحديدة – صنعاء) الاسفلتي قاصداً أمانة العاصمة تفاجأ بدراجتين ناريتين يقودهما مسلحين حوثيين من نفس قريته وقد تجاوزا سيارته.

يتابع الشاهد :"واصل سائقي الدراجتين السير أمام سيارة الاسعاف التي يقودها محمد العليي مع الحفاظ على مسافة فاصلة بينهما حتى وصلت السيارة الى نقطة تفتيش "الحليلة" خلف سوق

بنـي منصـور، وهنـاك اسـتوقفها أفـراد النقطـة وباشـروا اعتداءهـم الوحشـي علـى سـائقها حيـث قامـوا بسـحبه مـن سـيارته وأمـام عائلـة شـقيقه ثـم طرحـوه أرضـاً لينهالـوا عليـه ضربـاً بأعقـاب البنـادق والـركل بالأقـدام واللطـم علـى وجهـه موجهيـن لـه سـيل مـن السـباب والشـتائم دون معرفـة السـبب.

لـم يكتفـي أفـراد نقطـة التفتيـش الحوثيـة المسـتحدثة بذلـك بل قامـوا بنهب كل ما في حـوزة الضحية من أمـوال بمـا فيهـا مبلـغ (130) الـف ريال كانـت مخصصة لعلاج زوجة شـقيقه وأطفالهـا، إضافة لجنبيته الخاصة التي تقدر قيمتها بمبلغ (400) الف ريال، وذلك قبل أن يقتادوه إلى سجن إدارة الناحية بمنطقة مفحـق، وتـرك العائلـة المريضـة وسـط سـوق "بنـي منصـور" وإدخالهـا إحدى العيـادات الطبيـة التي لا تمتلـك أي إمكانـات أو مقومـات لتشـخيص وبـاء خطيـر بحجـم "الكوليرا" كيـف بعلاجه - طبقا للشـاهد.

الفصل السادس:

عرقلة ومنع وصول المساعدات:

تفاقمت الأزمة الإنسانية في اليمن بفعل القيود الإضافية التي فرضتها أطراف النزاع على المنافذ والممرات الأمنة (برا، وبحرا، وجوا) وأغلاق بعضها كلياً أمام التدفقات الإغاثية من معونات غذائية وطبية وبرامج توعوية، والحيلولة دون وصولها إلى كافة المناطق المتضررة جراء الصراع القائم .

من بين تلك القيود المفروضة (نقاط) و(حواجز) التفتيش المستحدثة التي تعيق عملية المرور السريع للمساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من المدنيين المحتاجين، بل وتقييد حرية حركة العاملين في المجال الإغاثي داخل مناطق الصراع المختلفة، فضلاً عن تضييق الخناق على السكان المدنيين وزيادة معاناتهم، سيما داخل المدن والمناطق الواقعة تحت وطأة الحصار الاقتصادي والعسكري.

أولا: نماذج لوقائع

ارتكبها الحوثي:

RIGHTS RADAR

1. مساعدات بنقطتي الدمنة والدحي (خدير، المظفر – تعز) :

في يوم الخميس الموافق 10 ديسمبر / كانون الأول 2015 كشف مصدر في اللجنة العليا للإغاثة التابعة للحكومة الحكومة عن قيام جماعة الحوثي الانقلابية باحتجاز عدد (31) شاحنة محملة بالمواد الغذائية المقدمة كإغاثة إنسانية من برنامج الغذاء العالمي لسكان مدينة تعز المتضررين جراء الحرب والحصار المفروض عليهم وتسخيرها لمصلحة مجهودها الحربي وذلك أثناء مرورها من إحدى نقاط تفتيشها المستحدثة في منطقة الدمنة التابعة لمديرية خدير شمال المحافظة.

وقال وزير التخطيط في الحكومة الحكومة خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى السفارة اليمنية في الرياض بشأن هذه الواقعة "إن مثل هذه الأعمال التي تقوم بها جماعة الحوثي تصب في خانة حربها الممنهجة واستخدام سياسة تجويع كسلاح عسكري ضد المدنيين الرافضين لوجودهم وانقلابهم على الحكومة الدستورية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض وقرارات مجلس الأمن الدولي خاصة القرار رقم (2216)، لافتاً إلى أن الجماعة تفرض حصاراً خانقاً على سكان مدينة تعز منذ أكثر من ستة أشهر وتمنع وصول المساعدات الإغاثية والإنسانية والماء والدواء والأدوية والمستلزمات الطبية.

كما كشف "فتح" في المؤتمر الصحفي عن وجود عدد (100) قاطرة محملة بالمواد الغذائية التي سيرها برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الهجرة الدولية في وقت سابق وما تزال محتجزة في نقاط وحواجز تفتيش مماثلة تابعة لجماعة الحوثي بمنطقتي "الحوبان" و"منفذ الدحي" شرق وغرب مدينة تعز ويرفض القائمين على تلك النقاط الإفراج عنها والسماح بتسليمها إلى الجهات المعنية حتى يتسنى لها توزيعها على مستحقيها.

2. مساعدات بالمدخل الشرقي (الظهار – إب) :

وفي يوم الثلاثاء الموافق 19 فبراير / شباط 2019 اتهمت الحكومة الحكومة، جماعة الحوثي، باحتجاز عدد (28) شاحنة أخرى محملة بالمواد الغذائية والطبية المقدمة كمساعدات إنسانية لإغاثة الشعب اليمني وذلك أثناء مرورها بحاجز تفتيش استحدثته الجماعة عند المدخل الشرقي لمحافظة اب وسط اليمن قادمة من العاصمة المؤقتة عدن.

وذكرت الحكومة عبر بيان رسمي صادر عن اللجنة العليا للإغاثة أن من بين تلك الشاحنات المحتجزة (13) شاحنة تحمل مساعدات إنسانية مخصصة لمحافظات (الحديدة، حجة، المحويت، ريمه، صعدة، تعز) مطالبة منسقة الشؤون الانسانية التابعة للأمم المتحدة في اليمن

حينذاك (ليزا غراندي) بالتدخل العاجل والسريع وممارسة الضغوطات اللازمة للإفراج عن تلك الشاحنات، وادانة العراقيل التي تضعها جماعة الحوثي بشكل شبه يومي أمام المساعدات الاغاثية والانسانية ومنع وصولها إلى المناطق المتضررة جراء الحرب الدائرة في اليمن.

3. مساعدات بحوش الجمارك (الظهار – إب) :

وفي يوم الاثنين الموافق 29 إبريل / نيسان 2019 كشف "برنامج الغذاء العالمي" التابع للأمم المتحدة، عن احتجاز جماعة الحوثي بمدينة إب وسط البلاد عدد (189) شاحنة محملة بمساعدات غذائية مقدمة من البرنامج، بالتنسيق والشراكة مع منظمات إنسانية دولية أخرى للشعب اليمني.

وذكر البرنامج عبر تغريده في صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أن الشاحنات تضم أطناناً من مادة القمح والدقيق، كان مقرراً توزيعها للمتضررين جراء الحرب في غالبية المحافظات اليمنية، وفق البيانات الخاصة بمنظمات الإغاثة.

4. مساعدات بحوش الجمارك (المدينة – ذمار) :

وفي يوم الاثنين الموافق 20 مايو / أيار 2019 قال وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة "عبدالرقيب فتح" إن جماعة الحوثي تواصل نحو (80) شاحنة إغاثية خاصة ببرنامج الأغذية العالمي ومنظمة (الفاو) منذ ما يقارب أكثر من شهرين داخل حوش تابع للجمارك في محافظة إب.

وذكر الوزير "فتح" أن إجمالي الكمية المحتجزة تقدر بـ(14.290) طنا متريا من المواد الإغاثية الشاملة والمقدمة عن طريق "برنامج الأغذية العالمي"، إضافة إلى (300) طن من المواد الزراعية مقدمة عن طريق منظمة الفاو، وعدد (5) شاحنات محملة بالوقود الخاص بالمستشفيات في بعض المحافظات اليمنية المتضررة .

واعتبر أن جماعة الحوثي تهدف من خلال هكذا ممارسات ممنهجة لتجويع الشعب اليمني وحرمانه من أبسط الحقوق المتمثلة في وصول المستحقات الإغاثية للمحتاجين، محملاً الجماعة ذاتها المسؤولية الكاملة عن أي نقص غذائي أو كوارث إنسانية محتملة قد يتعرض لها سكان المناطق المتضررة، والمسؤولية المباشرة عن أي تلف للمواد الإغاثية المحتجزة.

5. مساعدات طبية (مستشفيات – ذمار) :

وفي يوم الاحد الموافق 21 إبريل / نيسان 2019 وجهت اللجنة العليا للإغاثة اتهامات لجماعة الحوثي باحتجاز شحنات أدوية خاصة بمرضى السرطان في محافظة إب وسط اليمن، والاعتداء على فريق منظمة إغاثية.

وذكرت اللجنة في بيان صادر عنها أن مسلحين تابعين لجماعة الحوثي احتجزوا أدوية مخصصة لما يزيد عن ثلاثة آلاف مريض بالسرطان في مركز علاج الأورام بمحافظة إب، في الوقت الذي تنفد فيه الكميات الموجودة. وقالت اللجنة أن الحوثيين اعتدوا أيضاً على فريق منظمة (كير) العالمية في محافظة إب، واستولوا على عدد (279) سلة غذائية.

وتطرق بيان اللجنة إلى أنه سبق لجماعة الحوثي وأن احتجزت قبل شهر أكثر من (25) شاحنة وقاطرة محملة بالمواد الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي كمساعدات إغاثية وإنسانية للمتضررين جراء الحرب في اليمن.

6. مساعدات طبية لمرضى الكلى (م/الثورة – تعز) :

وفي يوم الخميس الموافق 20 إبريل / نيسان 2017 صادرت جماعة الحوثي كميات أدوية ومستلزمات طبية خاصة بمركز الغسيل الكلوي التابع لهيئة مستشفى الثورة العام بتعز.

وافادت إدارة هيئة المستشفى في بيان صادر عنها بأن استمرار مثل هذه الممارسات اللامسؤولة ينذر بكارثة صحية، وقد يتسبب بتوقف مركز الغسيل الكلوي التابع للمستشفى عن العمل.

وطالب البيان المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بممارسة المزيد من الضغوطات على جماعة الحوثي لاستعادة تلك المواد الخاصة بمرضى الفشل الكلوي، وإلزامها بعدم تكرار هكذا ممارسات تجرمها كل التشريعات الوطنية النافذة والقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية النافذة.

التوصيـات

إلى أطراف النزاع:

- الالتـزام بالاتفاقيـات والقوانيـن والمعاهـدات والمواثيـق الدوليـة المنظمـة للحـرب وتجنيـب المدنييـن ويـلات الصـراع، وإيجـاد ممـرات آمنـة لوصـول المسـاعدات الإنسـانية وعـدم اسـتخدام الحصـار والتجويـع كسـلاح فـي الصـراع المسـلح.
- تحييـد شـبكة الطـرق والخطـوط الرئيسـية والفرعيـة والمنافـذ الجويـة والبريـة والبحريـة، وعـدم التقطعـات أو إعاقـة الحركـة والتنقـلات عبرهـا كونهـا تنـدرج ضمـن المرافـق العامـة والوسـائل التـي تخـدم السـكان المدنييـن بـكل فئاتهـم وشـرائحهم وتمـس احتياجاتهـم الطبيعيـة.
- سـرعة رفـع نقـاط التفتيـش والحواجـز (غيـر المشـروعة) بمـا فـي ذلـك نقـاط الجبايـة والمنافـذ الجمركيـة المسـتحدثة مـن كآفـة الطـرق والشـوارع الرئيسـية والفرعيـة ومداخـل العواصـم والمـدن والأحيـاء السـكنية، دون قيـد أو شـرط.
- إعـادة النظـر فـي أداء نقـاط وحواجـز التفتيـش (المشـروعة) بمـا يضمـن تقيّدهـا بمهامهـا ووظائفهـا الأساسـية والقانونيـة المتمثلـة بتنظيـم حركـة السـير وتوفيـر الأمـن والسـلامة للمسـافرين وحمايـة ممتلكاتهـم ومكافحـة التهريـب والحـد مـن الجريمـة.
- إحالـة كافـة قـادة وجنـود نقـاط التفتيـش والحواجـز الأمنيـة والعسـكرية (المشـروعة وغيـر المشـروعة) الذيـن ثبـت تورطهـم فـي ارتـكاب انتهـاكات بحـق المسـافرين إلـى القضـاء وتقديـم التعويـض العـادل عـن كل الأضـرار والخسـائر التـي لحقـت بالضحايـا وذويهـم.

RIGHTS
RADAR

برامجنا

الرصد

تعمل منظمة رايتس رادار على مراقبة وضع حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي ترتكب ضدها في العالم العربي، من خلال المراقبين والراصدين المحليين المؤهلين الذين يعملون وفقا للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة في هذا المجال، وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي تعمل في نفس المجال ولديها نفس الاهتمامات الحقوقية.

التوثيق

تقوم منظمة رايتس رادار بتوثيق الانتهاكات ضد حقوق حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل مختلف الأطراف، الفردية أو الجماعية، الأهلية أو الحكومية، في جميع الدول العربية، من خلال الشبكة الواسعة من الراصدين والمجموعة المتنوعة في الأساليب، من أجل الحصول على أدلة مادية وبراهين موثّقة لانتهاكات حقوق الإنسان، لاستخدامها عند اللزوم لملاحقة الجناة قضائيا للعمل على عدم الإفلات من العقاب.

المناصرة

كجزء من مهمتها، توفر منظمة رايتس رادار المناصرة والدعم القانوني وربما فرص الدعم المادي والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية ذات البرامج والأهداف التكميلية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

التشبيك

تعمل منظمة رايتس رادار على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال التشبيك وعلاقات التعاون مع شبكة واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات والعمل معا من أجل إنجاح برامجها والقيام بأعمال مشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الحملات الجماعية المشتركة وعلى نطاق واسع.

بناء القدرات

في إطار جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان، تسعى منظمة رايتس رادار إلى تدريب وبناء قدرات ورفع كفاءات نشطاء حقوق الإنسان العرب المتعاونين معها في تغطية الرصد والتوثيق للانتهاكات، بالإضافة الى النشطاء العاملين في المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الهدف المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعتبر بناء القدرات جزء رئيسي من برامج منظمة رايتس رادار ومهمة رئيسية لتحسين أداء العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مجالاتنا:

تؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق النساء والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عملها وأنشطتها.

حرية التعبير

تسعى منظمة رايتس رادار إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وتعمل على تعزيز حرية الإعلام والحريات العامة، وتطوير قدرتها على لعب دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وحماية المصالح العامة. وتنطلق منظمة رايتس رادار في هذا من إيمانها بأن جوهر الديمقراطية لن يتحقق بالكامل ما لم يتم ضمان حرية الرأي والتعبير كحق أساسي. كما تؤمن المنظمة بأن الحق في حرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المرأة

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كل مواقع الحياة، لدعم دورها الحيوي عبر مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع. وتعتقد منظمة رايتس رادار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها الموازية لنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك المساواة في الفرص بالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق الطفل

تناضل منظمة رايتس رادار في تعزيز الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدتهم على التمتع بكامل حقوقهم، وفي مقدمة ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية. وتتطلع كذلك إلى تعزيز حقوق الأطفال بحيث يصبحوا فاعلين لصناعة المستقبل المشرق، وهذا الحلم لن يتحقق ما لم يتم دمج حقوق الأطفال في برامج التنمية الاجتماعية والسياسات العامة. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المعاق

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم على أرض الواقع وتدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. وترى المنظمة أن المساواة في الفرص، يجب أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ان يتمتعوا بكافة الحقوق والفرص الأساسية المتاحة لبقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الفرص المتساوية في التعليم والوظائف والرعاية الصحية. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق اللاجئ

تجتهد منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق اللاجئين ودعم كل ما من شأنه تقديم العون المادي والمعنوي لهم ليحصلوا على حقوق متكاملة بسلاسة في المجتمع الذي يستضيفهم ومنحهم الحقوق الانسانية دون تمييز. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأنه يجب أن يحصل اللاجئين على الحقوق الإنسانية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتنطلق رايتس رادار في عملها هذا من إيمانها بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوّقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

الحق في العدالة

تسعى منظمة رايتس رادار إلى تعزيز قيم العدالة في أوساط المجتمع، لتوفير إجراءات تقاضي عادلة للضحايا وللسجناء. وتعتقد أن الحياة لن تستقيم ولن تكون محمية ما لم تحكمها العدالة ويكون القانون والنظام حاكمين لسلوك جميع الناس في المجتمع من القمة إلى القاعدة، بحيث يصبح الحق في العدالة حقا أساسيا للجميع، لكي يشكل سياجا حاميا لكافة الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحقوق المرأة والطفل والمعوقين واللاجئين والتي تعتبرها رايتس رادار من الحقوق الأساسية ومن المجالات الرئيسية التي تركز عليها المنظمة في أنشطتها وبرامجها.

اليمن:
نقاط الموت!

تقرير حقوقي عن الانتهاكات في نقاط التفتيش
خلال الفترة 2014 - 2021

فبراير / شباط 2023

RIGHTS RADAR

E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar**.org**
Amsterdam, The Netherlands

RIGHTS RADAR